



المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS



دليل الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية

المجلد الأول
الدراسات من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥

٢٠٠٧

سلسلة مطبوعات الأسرة



المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

دليل الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة

الدراسات المختارة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥

المجلد الأول

٢٠٠٧

المملكة الأردنية الهاشمية

يأمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة بتزويدنا بجميع الدراسات التي تخص الأسرة الأردنية لهذا الدليل لتضمينها

بالمجلد الثاني. على عنوان المجلس الوطني لشؤون الأسرة. صندوق بريد ٨٣٠٨٥٨ عمان ١١١٨٣ الأردن.

هاتف: ٠٦-٤٦٢٣٤٩٠، فاكس ٠٦-٤٦٢٣٥٩١

رقم الإيداع:

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2007 /7 /2146)

ملاحظات وقواعد النشر:

1. إن ترتيب القطاعات والبحوث في هذا المجلد لا يعني أهميتها حسب هذا الترتيب.
2. يسمح بالاقْتباس من المجلد مع الإشارة إلى المصدر. (دليل دراسات البحوث ذات العلاقة بالأسرة).
3. حقوق الطبع محفوظة ©.
قامت وحدة السياسات والتخطيط في المجلس الوطني لشؤون الأسرة بعملية البحث وإعداد هذه الوثيقة العلمية.
إعداد: سمر عبد الرؤوف العطيّات
مراجعة: د. لبنى عكروش، د. انعام خلف، السيد حسين أبو فراش.
إشراف: الدكتورة/ منى هندية مديرة وحدة السياسات والتخطيط
السيدة/ لارا حسين نائبة الأمين العام

5	تقديم
9	1. قطاع الاقتصاد
11	1.1 العمل
14	2.1 الفقر
20	3.1 ديموغرافية السكان
23	2. قطاع التعليم
25	1.2 التعليم المدرسي
29	3. قطاع الحماية والرعاية.
31	1.3 الطفل
37	2.3 الطفل المعوق
43	3.3 الطفل العامل
45	4.3 الطفل المحروم من الرعاية الأسرية
45	5.3 المرأة
47	6.3 كبار السن
51	4. قطاع الثقافة
53	1.4 المرأة
55	2.4 الأسرة

59	5. قطاع الصحة
61	1.5 الصحة الإيجابية
66	2.5 المرأة
68	3.5 الطفل
73	6. قطاع موضوعات وقضايا أسرية
75	1.6 حقوق الإنسان والحريات العامة
80	2.6 الإرشاد والتثقيف الأسري
85	3.6 تكوين الأسرة والزواج
91	4.6 تفكك الأسرة، والطلاق، والهجر، والإدمان
96	5.6 الجرائم ذات العلاقة بالأسرة
105	فهرس العناوين
115	فهرس المؤلفين
123	نموذج تفرغ معلومات الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة

التقديم



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم رسول رب العزة العادل الأمين. وبعد:

يأتي إصدار هذا المجلد انطلاقاً من رسالة المجلس الوطني لشؤون الأسرة الذي ترأسه جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة، والذي يتخذ صفة المؤسسة الراعية التي تتولى الدعم والتنسيق لشركائها المؤثرين في مجال الأسرة، وتأكيداً على حرص المجلس على تحسين مستوى معيشة الأسرة الأردنية، والعمل من أجل المحافظة على الكيان العائلي واستقراره، واكتفائه الذاتي، وذلك بضمان بيئة سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وتشريعية، وثقافية داعمة للأسرة وأفرادها.

ومن متطلبات توفير تلك البيئة الملائمة، الحاجة إلى توفير أهم المعلومات وتقديمها بطريقة متاحة وقابلة للاستمرارية لصانعي القرار، بحيث تعكس هذه المعلومات الأولويات والمجالات والثغرات ذات الاهتمام، واتخاذ إجراء موجه نحو تحسين نوعية الحياة بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الشريكة.

وتحقيقاً لذلك، حرص المجلس الوطني لشؤون الأسرة على أن يضع بين يدي الباحثين والمتخصصين في الدراسات الاجتماعية، ومختلف التخصصات الإنسانية والعلمية بشكل عام، ملخص لمجموعة مختارة من الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية 2000-2005 التي أجريت في الأردن ضمن نطاق الجامعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تم تقسيمها ضمن قطاعات ومجالات خاصة.

والأمانة العامة للمجلس إذ تأمل أن يساهم هذا الجهد العلمي المتواضع في توفير الأفكار الأساسية والطروحات العلمية بما يؤدي إلى تعزيز البحث العلمي والمعالجة العلمية للقضايا الأسرية بأبعادها المختلفة، ليسرّها أن ترحب بمشاركة الباحثين الراغبين في المساهمة بالأعداد القادمة، وتلقي أية اقتراحات أو ملاحظات يبديها هؤلاء الباحثون للاستفادة منها في تطوير الإصدارات القادمة.

سائلين الله عز وجل أن يحقق هذا الدليل الغاية المتوخاة منه، وأن يوفقنا الله لما فيه تحقيق الرفعة والازدهار لوطننا العزيز في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، حفظه الله ورعاه.

الأمين العام

الدكتور جميل الصمادي

قطاع الإقتصاد



1.1 العمل:

(1) عنوان الدراسة: المرأة وتنوع مصادر دخل الأسرة الريفية: دراسة ميدانية في قرى بني حميدة -محافظة مادبا.

الباحث: رانيا فايز سليم.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: مادبا. الأردن. 2001.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (250) سيدة من قرى بني حميدة. محافظة مادبا.

أهداف الدراسة: التعرف على خصائص المرأة الريفية في قرى جبل بني حميدة ومصادر دخل أسرته. ومكانتها الاجتماعية داخل أسرتها.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: التكرارات، والنسب، والمتوسطات، والجداول المتقاطعة التي توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين المتغيرات التابعة. بالإضافة إلى استخدام الأشكال والرسوم البيانية لتوضيح بعض النسب والمعدلات. وتم استخدام اختبار (ت). واختبار (ف) لاختبار الفروق بين النساء العاملات وغير العاملات من ناحية المكانة الاجتماعية لكل منهما. واختبار الفروق بحسب خصائص المرأة الريفية.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين مكانة المرأة العاملة وغير العاملة في قرى جبل بني حميدة. كما تبين وجود فروق إحصائية بين مكانة المرأة العاملة في مشروع بني حميدة للنسيج وبين العاملات في قطاعات أخرى من ناحية. وبين غير العاملات من ناحية أخرى. وتبين كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مكانة النساء العاملات في مشروع بني حميدة للنسيج بحسب متغيرات الدخل، والمستوى التعليمي، والعمر، وقيمة مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. ضرورة زيادة فرص التعليم للمرأة الريفية وإيجاد مراكز محو الأمية.
2. ضرورة زيادة عدد المشاريع التنموية التي تساعد المرأة على إيجاد فرص عمل ودخل مناسبين.
3. ضرورة زيادة فعالية صناديق الإقراض والتمويل بشروط ميسرة وتوعية المرأة بها.
4. ضرورة العمل على توعية المرأة من خلال برامج التعليم من أجل بيان فوائد تنظيم الأسرة وتوفير الوسائل الضرورية لذلك.
5. إجراء العديد من الدراسات الميدانية على قطاعات أخرى في الريف للتعرف إلى طبيعة الأعمال التي تتوافق مع طبيعة المرأة، والاهتمام بالبحوث العلمية الخاصة بموضوع المرأة.

(2) عنوان الدراسة: المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الإنتاج الريفي "دراسة أنثروبولوجية في شمال غرب الأردن".

الباحث: مها شفيق عرابي

مكان النشر والناشر: جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: قرية الخيبة الفوقا، محافظة اربد، الأردن، 2000.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة في قرية الخيبة الفوقا.

أهداف الدراسة: البحث عن الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية في المجتمعات الريفية، وذلك من خلال التركيز بصورة أساسية، على البرامج والمشاريع التي تمولها، وطبيعة الدور الإنتاجي للمرأة ضمن أنشطة هذه المنظمات باعتبارها شريكاً أو بديلاً عن دور الدولة التنموي. كذلك التعرف إلى الأنشطة الاقتصادية والأدوار الجندرية التي يتضمنها نمط الاقتصاد الريفي التي هيأت لدخول المنظمات غير الحكومية إلى القرية لتنفيذ مشاريع تنموية مختلفة، وتمويلها.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: دراسة أنثروبولوجية.

نتائج الدراسة الرئيسية:

1. تراجع دور الدولة التنموي في ضوء التغيرات الاقتصادية-الاجتماعية لنمط الإنتاج الريفي التقليدي.

2. قيام المنظمات غير الحكومية بهذا الدور، وزيادة نسبة مشاركتها تحت مظلة التنمية ضئيلة القيمة للمشاريع الصغيرة.

3. تماثل المنظمات غير الحكومية مع القطاع الخاص، وغياب تمثيل الأسر الأكثر فقراً في القرية

في البرامج والمشاريع التي تمولها على الرغم من تبني شعار "للفقراء عامة".

4. إن العمل الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية في القرية هو أقرب إلى العمل الخيري منه إلى الجهد التنموي.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. زيادة نسبة مشاركة المنظمات غير الحكومية تحت مظلة التنمية ضئيلة القيمة للمشاريع الصغيرة.

2. زيادة العمل التنموي والاجتماعي للمنظمات غير الحكومية في قرية الخيبة الفوقا.

(3) عنوان الدراسة: اتجاهات أرباب الأسر نحو إدارة الوقت: دراسة ميدانية على الأسر الأردنية العاملة في مصنع البوتاس.

الباحث: حسين طه المحادين.

مكان النشر والناشر: مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (19)، العدد (3)، من صفحة 25 إلى صفحة 72، 2004.

عدد الصفحات: 47 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: منطقة مصنع البوتاس، الأردن، 2004.
مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من 136 أسرة مقيمة في منطقة مصنع البوتاس.

أهداف الدراسة: بيان كيفية توزيع ميزانية الوقت في الأسرة الأردنية، وبيان توزيع الوقت اليومي في قضاء الحاجات الأساسية، وواجبات العمل، ووقت الفراغ، والفروق في اتجاهات أرباب الأسر نحو ميزانية الوقت التي تعزى إلى العمر، ومكان الإقامة، ونوع العمل، وحجم الأسرة.
الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي.

نتائج الدراسة الرئيسية: إن حوالي أكثر من نصف المشاركين يقضون (12 ساعة) فأكثر في قضاء الحاجات الأساسية وبنسبة (55%)، في حين يقضون (8-10 ساعات) عمل بنسبة (66%) ولأكثر من نصفهم تراوحت ساعات وقت الفراغ بين (9-11 ساعة)، كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كيفية توزيع ميزانية الوقت تعزى إلى مكان الإقامة أو وقت العمل (بعد الفراغ، وعمل رب الأسرة، وقت العمل، والمفاهيم المجتمعية)، (وفي حجم الأسرة، وبعد المعرفة بمصطلح ميزانية الوقت، والفصل بين الأوقات ووقت العمل أو المفاهيم المجتمعية).

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

زيادة المعرفة بمصطلح ميزانية الوقت، والفصل بين الأوقات ووقت العمل والمفاهيم المجتمعية.

(4) عنوان الدراسة: المرأة وقوة العمل من منظور إسلامي.

الباحث: أحمد محمد السعد، ياسر عبد الكريم الحوراني.
مكان النشر والناشر: مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (15)، العدد (1)، من صفحة 13 إلى صفحة 33، 2000.

عدد الصفحات: 21 صفحة.

أهداف الدراسة: تتناول الدراسة دور المرأة في قوة العمل ودلالاته الاقتصادية وفقاً لمعطيات المنهج الإسلامي، وقد ركزت على تحليل علاقة المرأة وإسهاماتها بقوة العمل، وعملية استبعاد دور المرأة ونشاطها المنزلي من حسابات الدخل القومي، وتوضيح أبعاد الرؤية الإسلامية لعمل المرأة بالوقوف على دلالات النص القرآني لثلاثة متغيرات مهمة هي: الصلاح، والإيمان، والثواب، وسبر أغوار العلاقة بينها وبين عمل المرأة بالإشارة إلى النموذج العلمي للمجتمع الإسلامي، وتقييم الموقف الاقتصادي من خروج المرأة للعمل في نطاق السوق، وتحليل النتائج المترتبة عليه من جهة الاستثمار واقتصاد الأسرة والبطالة.

نتائج الدراسة الرئيسية: أهمية دور المرأة في النشاط الأسري كأصل من أصول الفطرة الإنسانية، وأن ثمة اختلالات هيكلية محتملة تلحق بسوق العمل من جراء مشاركة المرأة فيه إلى جانب الرجل، وأهمها: تدني الأجور؛ وتسريح العمال؛ وانخفاض الكفاءة الإنتاجية؛ واختلاف التركيب العمري للعمل؛ والحد من الاستثمار الأمثل في المورد البشري للفترة طويلة الأجل.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. ضرورة توجيه المرأة نحو فرص التعليم النسوية المتاحة ومؤسسات تثقيف المرأة؛ لأنه استثمار فعال ومهم للقوة المنتجة المنتظرة.
2. ينبغي توجيه عمل المرأة بالموازنة بين العائد المتحقق للأسرة والتكاليف المترتبة على اقتصاد الأسرة، مثل: إحلال العمالة البديلة؛ وتكاليف الأمومة؛ ونفقات التعليم الإضافية؛ وأنماط الاستهلاك المتبعة؛ وإنتاجية الزوج وما شابه ذلك.
3. التأكيد على ربط السياسات الاقتصادية العامة المتعلقة بتشغيل النساء بواقع البطالة وتأثيرها على زيادة عرض الأيدي العاملة، وانخفاض الأجور، وتسريح العمال، واحتمالات التغيير في سن العمل.
4. مراعاة أبعاد السياسة الاقتصادية طويلة الأجل عند تخطيط الأيدي العاملة النسوية، وتحديد أثره على الإنجاب من ناحية تحول التركيب العمري للعاملين من سن الشباب إلى الكهولة، وتغيير اتجاهات الإنتاج إلى أنماط استهلاكية، وانكماش بعض مشروعات الخدمات لانخفاض عدد الأطفال.

2.1 الفقرة:

(5) عنوان الدراسة: ظاهرة التسول: حكمها، مخاطرها، الحلول من السنة النبوية.

الباحث: زياد عواد أبو حماد.

مكان النشر والناشر: مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد (28)، العدد (1)، من صفحة 45 إلى صفحة 57، 2004.

عدد الصفحات: 13 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2004.

مصدر بيانات الدراسة: القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة.

أهداف الدراسة: توضيح مسألة التسول التي هي تزيين النفس لصاحبها باستجداء المال من الآخرين من غير حاجة، وتوضيح حكم الشريعة فيها وهو التحريم، أما المسألة عن حاجة فهي مباحة شرعاً لأصناف بينتهم النصوص الشرعية، وبينت الدراسة مخاطر هذه الظاهرة على الفرد، والمجتمع، وعرضت الحلول من الكتاب والسنة.

نتائج الدراسة الرئيسية:

1. أن التسول هو طلب المال واستجداؤه بغير وجه حق، وأن النفس تزين لصاحبها هذا الفعل مع عدم الحاجة له في الأصل، وأنه محرم شرعاً، وهذا بخلاف لو كان الشخص محتاجاً، فإنه يجوز له المسألة؛ لكن مسألته، في الأصل، أن توجه للحاكم أو من ينوب عنه من مؤسسات الدولة.
2. لهذه الظاهرة مخاطرها الكثيرة على الفرد والمجتمع، ولها أيضاً مساس بعقيدة المسلم في طلب الرزق والتوكل على الله، وفي خلقه من جهة إراقة ماء وجهه على أبواب الناس.
3. أن السنة النبوية الشريفة قدمت الحلول الشرعية التي من شأنها القضاء على هذه الظاهرة من بدايتها بحسن التربية والتوجيه، والحث على العمل؛ لأن فيه حفظ كرامة الإنسان وشرفه، وإنشاء المؤسسات التي تعين المحتاج حقاً حتى لا يضطر إلى أن يصبح متسولاً.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. أن السنة النبوية الشريفة قدمت الحلول الشرعية التي من شأنها القضاء على هذه الظاهرة من بدايتها بحسن التربية والتوجيه.
2. حث الأشخاص على العمل: لأن فيه حفظ لكرامتهم وشرفهم.
3. أنشاء المؤسسات التي تعين المحتاج حقا حتى لا يضطر إلى أن يصبح متسوفاً.

(6) عنوان الدراسة: مسح نفقات ودخل الأسرة.

الباحث: دائرة الإحصاءات العامة.

مكان النشر والناشر: دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، 2003/2002.

عدد الصفحات: 25 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، 2003/2002.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مسح دائرة الإحصاءات العامة، 2003/2002.

أهداف الدراسة: الحصول على بيانات مفصلة عن دخل الأسرة وأنفاقها، وربطها بمختلف المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى ما يوفره هذا المسح من بيانات لغايات حساب مؤشرات الفقر، وتحديد خصائص الفقر وإعداد خرائطه. نتائج الدراسة الرئيسية: تحديد خصائص الفقر، وإعداد خرائطه.

(7) عنوان الدراسة: أثر الخصوبة البشرية في البطالة والفقر.

الباحث: فارس صلاح حيدر، حسن عبد القادر صالح.

مكان النشر والناشر: تقرير السكان والتنمية العدد (11)، المجلس الأعلى للسكان، من صفحة 1

إلى صفحة 77، 2005.

عدد الصفحات: 77 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2004.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مسح ونفقات الأسرة/ دائرة الإحصاءات العامة.

أهداف الدراسة: توضيح مفهوم كل من الفقر والبطالة، والخصوبة، وتحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان بؤر الفقر، واستخلاص دور الخصوبة في انتشار ظاهرتي الفقر والبطالة في هذه البؤر، وتحليل التباين المكاني لظاهرة الفقر في المنطقة المدروسة. الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الانحدار البسيط، والانحدار المتعدد، وأسلوب التحليل العنقودي.

نتائج الدراسة الرئيسية: بيان مدى أهمية الخصوبة بوصفها عاملاً محدداً للفقر، وتوجيهه، وتحديد مستويات الفقر داخل المناطق الفقيرة: نظراً لأهميتها في التخطيط لحل مشكلة الفقر في الأردن.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. تصميم خطتين لمكافحة الفقر والبدء بتنفيذهما عملياً وفق سياسات معتمدة بعضها علاجي لمقاومة الفقر على المدى القصير وبعضها الآخر وقائي على المدى البعيد. أما الخطوة الأولى فيمكن تسميتها بخطة السيطرة على الخصوبة البشرية. في حين يمكن تسمية الخطة الثانية بخطة التنمية البشرية المستدامة.
2. تحديد سياسة سكانية تستند إلى القدرة على التحكم في الخصوبة البشرية وتوجيهها.
3. التوجه نحو التنمية المستدامة لتصبح جزءاً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

(8) عنوان الدراسة: تقدير خط الفقر الذاتي من وجهة نظر الأزواج الأردنيين في محافظة الكرك ومحدداته.

الباحث: حسين محمد العثمان.

مكان النشر والناشر: مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (20)، العدد (6) من صفحة 11 إلى صفحة 35، 2005، جامعة مؤتة.
عدد الصفحات: 25 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: محافظة الكرك، الأردن، 2002.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة مؤلفة من 562 مبحوثاً من محافظة الكرك. أهداف الدراسة: تحديد تقديرات الأزواج الأردنيين في محافظة الكرك لخط الفقر الذاتي. ومقارنته مع خط الفقر الرسمي. وخطوط الفقر الأخرى المقدره بوساطة بعض الباحثين. وتحديد أثر المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي. الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الإحصاء الوصفي (النسب المئوية). والإحصاء التحليلي (معامل ارتباط بيرسون للارتباط. والانحدار المتدرج نحو الأمام).

نتائج الدراسة الرئيسية: وسيط تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي بلغ 200 دينار أردني شهرياً للأسرة المعيشية. وأن وسيط هذه التقديرات أعلى من خط الفقر الرسمي المطلق المعدل لعام 2002. وأقل من خط الفقر المطلق المعدل والمقدر عند بعض الباحثين لعام 2002. وأظهرت النتائج وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين متغيرات حجم الأسرة. المستوى التعليمي. دخل الأسرة. الطبقة الاجتماعية الذاتية. مكان الإقامة. العمر. ملكية السكن. الجنس. وبين متغير تقدير خط الفقر الذاتي من وجهة نظر المبحوثين. وكشفت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة العملية والحالة الزوجية للمبحوثين وخط الفقر الذاتي.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. تبني قياس الفقر ذاتياً في الدراسات والمسوحات الوطنية. وخاصة مسوحات نفقات الأسرة الأردنية ودخلها التي تجري كل خمس سنوات. أو أية مسوحات وطنية لها علاقة بقياس الفقر. وذلك لما يتميز به قياس الفقر الذاتي من البساطة دون تكاليف تذكر عن طريق طرح سؤال الحد الأدنى للدخل وتضمينه لاستمارة المسح. ليضمن استكمال قياس الفقر بجوانبه الموضوعية والذاتية.

2. استخدام وسيط تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي في المسوحات العلمية، للتعبير عن خط الفقر الذاتي، واستخدام هذا الوسيط في عملية المقارنات مع خط الفقر الرسمي وخطوط الفقر الأخرى، وذلك لما يتميز به الوسيط من خصائص إحصائية التي من أهمها عدم تأثره بالقيم المتطرفة في تحديد خط الفقر الذاتي.

3. أن يؤخذ بالاعتبار خط الفقر الذاتي عند تحديد خط الفقر الرسمي الذي يتم حسابه على أسس موضوعية مطلقة، وذلك عن طريق إجراء بعض التعديلات على خط الفقر الرسمي وبما يتناسب مع إمكانيات البلد المالية.

(9) عنوان الدراسة: محددات مشكلة الفقر في محافظة الكرك: دراسة ميدانية.

الباحث: حسين محمد العثمان.

مكان النشر والناشر: مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (20)، العدد (1)، من صفحة 7 إلى صفحة 19، 2005.

عدد الصفحات: 13 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: محافظة الكرك، الأردن، 2005.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة مؤلفة من 562 أسرة معيشية في محافظة الكرك.

أهداف الدراسة: تحديد حجم ظاهرة الفقر المطلق، وأثر العوامل (المتغيرات) الديموغرافية والاجتماعية، والاقتصادية في حالة الفقر للأسر المعيشية في محافظة الكرك.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: تحليل الانحدار.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج بأن أقل من ربع الأسر المعيشية في محافظة الكرك تعاني من حالة الفقر المطلق (8.23%) كما كشفت نتائج تحليل الانحدار اللوغاريتمي المتدرج وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة الديموغرافية والاجتماعية (حجم الأسرة، والمستوى التعليمي لرب الأسرة، والتأمين الصحي للأسرة) والاقتصادية (عدد العاملين في الأسرة، ملكيتها للأراضي، وملكيتها للأبنية السكنية للتأجير) من جهة والمتغير التابع (حالة الفقر للأسرة المعيشية) من جهة أخرى.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. تبني خط فقر مطلق رسمياً من قبل الحكومة الأردنية، ينشر سنوياً.

2. تفعيل دور برامج تنظيم الأسرة والمباعدة بين الأحمال في محافظة الكرك من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية عن طريق تكثيف برامج التوعية والتنقيف في هذا المجال وذلك للأزواج والزوجات، وتوفير خدمات برامج تنظيم الأسرة لجميع المجتمعات المحلية في المحافظة لتمكين المواطنين من الوصول إليها.

3. رفع قيمة الحد الأدنى للأجور الحالي في الأردن (85 ديناراً شهرياً) إلى قيمة خط الفقر المطلق الرسمي (156 ديناراً شهرياً).

(10) عنوان الدراسة: توزيع الدخل والفقير في محافظة الكرك.

الباحث: سعود موسى الطيب.

مكان النشر والناشر: مجلة مؤتة للبحوث للدراسات، المجلد (17)، العدد (7)، من صفحة 73 إلى صفحة 94، 2002.

عدد الصفحات: 22 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: جامعة مؤتة للبحوث، الأردن، 2002.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المكونة من 3000 أسرة من محافظة الكرك، موزعة على ألوية المحافظة حسب نسب السكان في كل لواء.

أهداف الدراسة: تقدير متوسط دخل الفرد في محافظة الكرك ومقارنته بمتوسط دخل الفرد الأردني، تحليل توزيع الدخل لسكان المحافظة، تقدير نسبة سكان المحافظة الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع والمطلق، وتحديد الاستثمارات اللازمة للقضاء على حدة الفقر في المحافظة.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: التحليل الوصفي.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن متوسط دخل الفرد في المحافظة مازال متدنياً بالمقارنة مع متوسط دخل الفرد الأردني، وأن هناك فروقاً واضحة بين دخول أبناء المحافظة.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. العمل على زيادة متوسط دخل الفرد في محافظة الكرك.
2. تأمين الاستثمارات اللازمة للقضاء على حدة الفقر في محافظة الكرك.
3. إجراء دراسة ميدانية متخصصة، وذلك من أجل تقييم أداء المشاريع التي تم إنشاؤها من قبل القطاعين الخاص والعام في محافظة الكرك لتخفيف حدة الفقر.

(11) عنوان الدراسة: تمييز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن.

الباحث: دوخي الحنيطي، قبلان المجالي، سعود الطيب، حسين العثمان، و أمجد جرار.

مكان النشر والناشر: مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، من صفحة 9 إلى صفحة 44، 2003، الكويت.

عدد الصفحات: 36 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: إقليم الجنوب (محافظات الكرك، والطفيلة، ومعان، والعقبة)، الأردن، 2003.

مصدر بيانات الدراسة: المقابلة الشخصية باستخدام ثلاث استمارات خاصة بجمع البيانات اللازمة من الأسر المشمولة في عينة الدراسة.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: استخدام اختبار كاي تربيع.

أهداف الدراسة: التعرف إلى المتغيرات التي تميز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة، وتحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تميز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة.

نتائج الدراسة الرئيسية: أسفرت النتائج عن أحد عشر عاملاً لها الأثر الأكبر في تمييز الأسر الفقيرة ذوات الفقر المدقع. مبينة أن المشكلة ليست فقط بتوفر العمل للفقراء من عدمه. بل بنوعيته والثقافة الاجتماعية عند العمال الفقراء وتدني مستوى الأجور. ثم جاءت ملكية المسكن في المرتبة الثالثة. وأن الفقراء يدفعون أجوراً لمساكنهم أقل من غيرهم. وفي المرتبة الرابعة جاءت الاستفادة من القروض التنموية. إذ تبين أن نسبة غير الفقراء الذين يستفيدون من قروض مؤسسة الإقراض الزراعي التنموية أكثر من عشرة أضعاف الفقراء بسبب توافر ضمانات القروض عند غير الفقراء. وكان للإنفاق على الهدايا للغير الأثر الخامس. إذ يميل الفقراء للتواصل مع المجتمع المحلي من خلال تبادل الهدايا. وفي المرتبة السادسة جاءت نسبة الجنس باعتبار أن انخفاض هذه النسبة من مميزات الأسر الفقيرة. وفي المرتبة السابعة جاء متوسط مساحة الحيازة الزراعية. فقد تبين أن متوسط حجم الحيازة عند غير الفقراء أعلى منه عند الفقراء فقراً مدقماً بسبعة أضعاف. وفي المرتبة الثامنة جاء العمر الوسيط. إذ كان عند الأسر الفقيرة 15 سنة مقابل 18 سنة عند غير الفقيرة. ففي حين بلغت المرتبة التاسعة متوسط حيازة الممتلكات الحداثنة المنزلية (3.761%) في الأسر الفقيرة المدقعة كانت عند الأسر غير الفقيرة (6.590%). وفي المرتبتين العاشرة والحادية عشرة جاء كل من مدى استخدام واسطة البريد. وملكية الأسر لجهاز فيديو كاسيت. باعتبار أن استخدامهما يكون مميّزاً للأسر غير الفقيرة. بينما أمكن تمييز الأسر الفقيرة ذات الفقر المطلق من خلال ستة متغيرات. وهي: عدد ممتلكات الحداثنة المنزلية. إذ تبين أن الأسر غير الفقيرة تتفوق بأربعة أضعاف هي عدد ممتلكات الحداثنة المنزلية مقارنة بالأسر الفقيرة. وفي المرتبة الثانية جاءت نسبة المتعطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل. وفي المرتبة الثالثة جاء مدى توافر حظيرة ماشية مع مرافق المنزل. باعتبار أن الأسر الفقيرة توفر ملحماً للحيوانات مع منازلها. وفي المرتبة الرابعة جاءت ملكية الأسرة لجهاز مسجل كاسيت. وجاءت نسبة المعوقين في الأسرة في المرتبة الخامسة. باعتبار أن الإعاقة ترتبط بالفقر أكثر من غيرها.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

أولاً: سياسات البطالة، والتشغيل، والأجور:

1. ضبط سوق العمل.
2. إعطاء الأولوية في التشغيل لأفراد الأسر الفقيرة.
3. إقرار حد أدنى للأجور.
4. توفير المؤسسات التمويلية المساندة.
5. التشغيل الذاتي ومشاريع الأسر المنتجة.

ثانياً: السياسات المالية والنقدية:

1. التوسع في قروض الإنتاج الحسن من خلال صناديق المعونة الاجتماعية والتنمية.
2. تنسيق أو توحيد ودمج المؤسسات الاجتماعية العاملة في الميدان الاجتماعي. عن طريق إقامة مجلس أعلى للتنمية الاجتماعية.
3. تنسيق أو توحيد المؤسسات العاملة في ميدان الائتمان الزراعي والقروض التنموية الصغيرة للفقراء.
4. زيادة وتحسين وسائل التسويق والإعلان لتشجيع الصادرات وزيادتها. ورفع كفاءة إدارة الشركات والمؤسسات المشتركة.

ثالثاً: السياسات المتعلقة بالسكان، والتعليم، والتدريب:

1. تبني برنامج تنظيم الأسرة وخاصة الأسر الفقيرة.
2. زيادة تدريب وتأهيل أفراد الأسر الفقيرة.

3.1 ديموغرافية السكان:

(12) عنوان الدراسة: أثر بعض المتغيرات الاجتماعية على سلوك المرأة الديموغرافي في الأردن.

الباحث: عبد الخالق الختاتنة، منير الكرادشة.

مكان النشر والناشر: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (33)، عدد (4)، من صفحة 936 إلى صفحة 970، 2005، الكويت.

عدد الصفحات: 35 صفحة.

أهداف الدراسة: فهم السلوك الديموغرافي للمرأة الأردنية من زاوية علاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية الممثلة بالتعليم، وعمل المرأة، ومكان الإقامة، والدين، والزواج من الأقارب، والفارق العمري بين الزوجين، وقراءة الصحف والمجلات بعد ضبط بقية المتغيرات المدخلة في الدراسة ممثلة في العمر عند الزواج، والعمر الحالي، والتفاهم حول حجم الأسرة، وعمر الزوج، وحوادث وفيات الأطفال في الأسرة واستخدام موانع الحمل في الأسرة ومن أجل تحقيق فهم أكثر عمقا وتحديداً لآليات الخصوبة الفعلية في الأسرة الأردنية.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2002.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مسح السكان والصحة الأسرية، دائرة الإحصاءات العامة.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الإحصاء الوصفي، والانحدار المتدرج الخطوات.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن معدلات الخصوبة في المجتمع الأردني ما زالت عند مستوياتها العالية، على الرغم من بعض الانخفاضات التي حققتها بعض الشرائح الاجتماعية، وبخاصة لدى شريحة النساء الأكثر تعليماً، إذ أبرزت النتائج أهمية تأثير هذا المتغير في خفض مستوى خصوبتهن، على عكس مستوى تعليم الزوج الذي أظهر تأثيراً ضعيفاً وهامشياً.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. تأكيد انخفاض معدلات الخصوبة في الأردن بشكل عام، وأن تحقيق انخفاض ملموس

على مستوى الخصوبة في الأردن مرهون بحجم التغيرات الطارئة على مكانة المرأة في الأسرة وقدرتها على الاضطلاع بأدوار جديدة تتناقض مع أدوارها التقليدية ولتكون أكثر استجابة لفكرة ضبط سلوكها رغبتاً في الحصول على مستوى معيشي صحي واجتماعي أفضل.

2. ضرورة التركيز على الأبعاد التفصيلية مثل (الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية)

كل على حدة، سعياً لتقديم رؤى أكثر عمقاً ودقة وتفصيلاً حول آليات الخصوبة

ومحدداتها والعوامل المؤثرة فيها. وأهمية انفتاح الديموغرافيين على الجوانب الاجتماعية والثقافية والمختلفة سعياً لتحقيق فهم أكثر عمقاً وتفصيلاً لظاهرة الخصوبة السكانية ومستوياتها.

قطاع التعليم



1.2 التعليم المدرسي:

(13) عنوان الدراسة: الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن.

الباحث: موسى شتيوي.

مكان النشر والناشر: مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد. الجامعة الأردنية.

(30) العدد (1)، من صفحة 90 إلى صفحة 104، 2003.

عدد الصفحات: 15 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2003.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة مؤلفة من جميع المواد التي تدرس في منهاج المرحلة

الأساسية وكل المواد. إذ بلغ العدد الإجمالي لعينة الكتب 96 كتاباً.

أهداف الدراسة: التعرف إلى كيفية عرض الأدوار الجندرية في المناهج من ناحية حجمها وطبيعتها

وكذلك التعرف إلى الصور النمطية للذكور والإناث كما تعكسها الكتب المدرسية.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: أسلوب تحليل المحتوى أو المضمون. واستخراج النسب

النئوية، والجداول التكرارية.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن هناك 6159 دوراً جندرياً في الكتب التي تم تحليلها

استحوذت الأدوار الذكورية منها على (6.876%) والبقية للأدوار الأنثوية. أما الأدوار العامة.

فاستحوذت الأدوار الذكورية (5.93%) منها في حين تركزت الأدوار الأنثوية العامة على التدريس.

والعمل الاجتماعي وهي مجالات غير موجودة نهائياً في الأعمال الحرة ويكاد ينعدم وجودها

بالمجال السياسي والأعمال المهنية المتخصصة.

وفيما يتعلق بالصورة النمطية للأدوار الذكورية والأنثوية. أشارت النتائج إلى أن غالبية الصفات

هي الأدوار الذكورية، وهي مرتبطة بالاستقلالية، والقيادية، والقوة، والشجاعة، والعقلانية.

والحرية، والإبداع، بينما ارتبطت التصورات الخاصة بالأدوار الأنثوية بالحنان، والعاطفة، واللطف.

والدمائة، والأمور العائلية، كما أن الكتب المدرسية مازالت تعرض صورة تقليدية للمرأة، وبشكل

غير متوازن وبدرجة أقل من الواقع الذي وصلت إليه المرأة في الأردن.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. أن تتركز الدراسات فيما يخص المرأة على الأعمال الحرة ووجودها بالمجال السياسي

والأعمال المهنية المتخصصة.

2. أن تعرض الكتب المدرسية صورة للمرأة وبشكل متوازن وبدرجة توازي الواقع الذي وصلت

إليه المرأة في الأردن.

(14) عنوان الدراسة: واقع التعاون بين المدرسة والأسرة ومتطلبات تطويره من وجهة نظر معلمي مدارس محافظة البلقاء الرسمية.

الباحث: فادية خلف مطلق أبو رمان.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: مدارس محافظة البلقاء، الأردن، 2000.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلف من 500 معلم ومعلمة من مدارس محافظة البلقاء.

أهداف الدراسة: استكشاف واقع التعاون بين المدرسة والأسرة ومتطلبات تطويره من وجهة نظر المعلمين في مدارس محافظة البلقاء الرسمية من خلال مجالات التعاون بين المدرسة والأسرة ومعرفة أهم الأسباب والمعوقات التي تحول دون تحقيق التعاون بينهما. ومعرفة أثر كل من متغيرات الجنس، والمؤهل العملي، والخبرة العملية في واقع التعاون بين المدرسة والأسرة.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام المتوسطات النسبية والانحرافات المعيارية، واختبار (ت)، وتحليل التباين الأحادي.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن درجة رضا المعلمين عن واقع التعاون بين المدرسة والأسرة في المحافظة كانت مرتفعة، وأن درجة وعي المعلمين لأهمية تطوير التعاون كانت مرتفعة أيضاً، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤهل العلمي على جميع المقاييس باستثناء مجال اليوم المفتوح. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤهل العلمي على جميع المقاييس باستثناء مجال اليوم المفتوح ومقياس المعوقات، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة العملية على جميع مقاييس الدراسة باستثناء مجال اليوم المفتوح.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. توعية أولياء الأمور المستمرة بأهمية التعاون بين المدرسة والأسرة، وذلك بوسائل إعلامية مختلفة.
2. توجيه الدعوات المستمرة لأولياء الأمور لزيارة المدرسة في المناسبات المتعددة، وعندما تقضي الحاجة ذلك.
3. توقيت الاجتماعات بشكل مناسب لأولياء الأمور والمعلمين.
4. تكرار إقامة اليوم المفتوح، وتعزيز فعاليته.
5. تفعيل دور مجلس الآباء والمعلمين من ناحيتي الشكل والمضمون.
6. تنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها في الاجتماعات ومتابعة نتائجها من قبل المدرسة.
7. إشراك أولياء الأمور في الفعاليات والنشاطات المدرسية المختلفة.
8. تشجيع تبادل الزيارات بين المدرسة وأسر الطلبة لزيادة ثقة أولياء الأمور بالمدرسة.
9. رفع المستوى الثقافي للمعلمين ولأولياء الأمور في الوقت نفسه عن طريق زيادة البرامج التثقيفية.
10. تطوير الخدمات الاجتماعية المدرسية لزيادة صلة الأسرة بالمدرسة.

(15) عنوان الدراسة: دور المرأة في المجتمع كما تعكسه كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن.

الباحث: ربما يوسف خصاونة.

مكان النشر والناشر: جامعة اليرموك. رسالة ماجستير غير منشورة. 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن. 2000.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا من الصف السابع حتى الصف العاشر.

أهداف الدراسة: التعرف إلى دور المرأة في المجتمع كما تعكسه كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت نتائج الدراسة محدودية الأدوار الأنثوية. وأن هناك غياباً واضحاً للعديد من الأدوار الأنثوية التي قد دخلت المرأة الأردنية مجالها مثل: مهن السياسة. والاقتصاد. والأعمال الحرة. وأن هناك فروقاً بين توزيع أدوار المرأة كما توقعها المحكمون وبين توزيع الأدوار كما أظهرها تحليل المحتوى في كل من كتب التربية الوطنية لجميع الصفوف وفي كتاب التاريخ للصف السابع والثامن والتاسع ولم تكن هناك فروق ضمن بقية الكتب.

فالأدوار الأنثوية في الكتب المدرسية التي تم تحليلها تقع في غالبيتها في المجال الاجتماعي. إذ يكون دور كل من الأم والزوجة هو الأبرز. وفي المجال الأسري تركز دور المرأة كمرربة للأطفال وكأم. بينما تتركز الأدوار الذكورية في المجال الاقتصادي حيث دور المعلم. والعامل. والعالم. وفي المجال السياسي حيث دور القائد والمبدع.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. إجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة على مراحل دراسية أخرى.
2. تضمين مواصفات تأليف كتب الدراسات الاجتماعية معايير تتعلق بأدوار المرأة يلتزم بها المؤلفون.
3. إشراك المرأة إشراكاً أساسياً وفعالاً في لجان تطوير المناهج وتأليف الكتب المدرسية ضماناً لتلبية حاجاتها الاجتماعية والنفسية.
4. ضرورة تدقيق اللغة المستخدمة في المناهج والكتب المدرسية من أجل الوصول إلى لغة متوازنة تخاطب الإناث كما تخاطب الذكور.

قطاع الحماية والرعاية



1.3 الطفل:

(16). عنوان الدراسة: سوء معاملة الأطفال: الضحية المنسية.

الباحث: ذياب البداينة.

مكان النشر والناشر: مجلة الفكر الشرطي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد (11)، من صفحة 167 إلى صفحة 214، العدد (41)، 2002م.

عدد الصفحات: 48 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2002.

مصادر بيانات الدراسة: ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

أهداف الدراسة: تحليل سوء معاملة الأطفال الضحية المنسية.

أهداف الدراسة الرئيسية:

1. بيان حجم مشكلة سوء معاملة الأطفال كجريمة مستحدثة، وخاصة على المستوى الاجتماعي.

2. الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى سوء معاملة الأطفال.

3. أشكال سوء معاملة الأطفال: الجسدية والنفسية والإهمال وإساءة الجنسية.

4. بيان آثار سوء معاملة الطفل، (الصحية والنمائية والنفسية) بعيدة المدى على الضحية.

5. مدى انتشار ظاهرة سوء معاملة الأطفال في المجتمع العربي.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

أولاً: السياق الاجتماعي الجزئي:

1. وضع التشريعات التي تحدد مفاهيم سوء معاملة الطفل، والعقوبات اللازمة.

2. سحب الأطفال من الأسر ذات التعديت المتكررة والمشهورة بإساءة معاملة الطفل، وإيداعهم في مؤسسات حكومية آمنة.

3. التركيز على الإرشاد الأسري، والتمييز بين الأساليب التربوية، وما يشتمل على إساءة معاملة الطفل.

4. معالجة الحالات النفسية داخل الأسرة مثل: (الاضطرابات النفسية وحالات العنف، والتعديت المتبادلة بين الأزواج).

ثانياً: السياق الاجتماعي:

أ. المشكلات الاجتماعية:

1. معالجة المشكلات الثقافية التي تساهم في سوء معاملة الأطفال، وذلك من خلال التشريعات القانونية اللازمة.

2. معالجة المشكلات الاجتماعية مثل: الفقر والأمية، والبطالة، والتصاعد الأسري، والإعاقات على المستوى الاجتماعي العام نظراً لارتباط هذه المشكلات مع زيادة حالات إساءة معاملة الأطفال وانحرافهم، وزجهم في شبكات الدعارة والبغاء خاصة.

3. إلزامية التعليم الإعدادي للأطفال لمنع زجهم في سوق العمل أو سوق الإجار الجنسي.

4. تشجيع أعمال الجمعيات والهيئات التطوعية المعنية بقطاع الطفولة مثل المجلس العربي للطفولة والتنمية.

ب. التشريعات:

1. سن التشريعات الوطنية اللازمة لحماية الأطفال، وبخاصة ضد استخدامهم لغايات الجنس الفعلي أو الإباحية الجنسية أو السياحة الجنسية، أو نشر صورهم على شكل صور أو خيالات أو أفلام لغايات جنسية.
2. وضع التشريعات المتوافقة مع جهود الأمم المتحدة، والتنسيق مع الدول ذات العلاقة لتوحيد التشريعات، وتبادل المعلومات والمجرمين، فالمشكلة دولية وتتطلب حلاً دولياً.
3. وضع التشريعات التي تجرم أو تمنع استخدام الأطفال على الإنترنت لارتكاب أو تسهيل ارتكاب الجرائم.
4. تدعيم حقوق الطفل قانونياً وإجرائياً.
5. تفعيل الحملات الإعلامية المرتكزة على حماية الطفولة.

(17) عنوان الدراسة: الإيذاء الجسدي الواقع على الأطفال من داخل الأسرة.

الباحث: تغريد أبو سرحان.

مكان النشر والناشر: مديرية الأمن العام/ إدارة حماية الأسرة- 2005.

عدد الصفحات: 24 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن. 1998 - 2004.

مصدر بيانات الدراسة: سجلات إدارة حماية الأسرة.

أهداف الدراسة:

1. بيان المفاهيم المرتبطة بالعنف الجسدي الواقع على الأطفال من داخل الأسرة بشكل عام.
2. إثراء القارئ بمعلومات عن أسباب العنف الجسدي الواقع على الأطفال، وموقف قانون العقوبات الأردني من إيقاع الإيذاء الجسدي على الأطفال من داخل الأسرة.
3. إبراز حجم مشكلة العنف الجسدي الواقع على الأطفال من داخل الأسرة في المجتمع الأردني.
4. الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في الحد من مشكلة العنف الجسدي الواقع على الأطفال من داخل الأسرة في الأردن.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الإحصاء الوصفي (النسب المئوية).

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن أهم الأسباب المؤدية إلى الإيذاء الجسدي ضد الأطفال تتمثل في الأسباب الاجتماعية، والثقافية، والبيئية، والاقتصادية، والنفسية، والصحية، وأسباب ناجمة عن مخاطر التقنيات الحديثة والثورات التكنولوجية السريعة التي غزت الأسر الأردنية. وتبين أن أكثر الفئات العمرية ارتكاباً للإيذاء النفسي هي الفئة العمرية بين (28 - 37) سنة، تليها الفئة العمرية بين (38 - 47) سنة.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. إعداد برامج للتوعية الوالدية للتركيز على أساليب التربية والتنشئة الحديثة والقائمة على المشاركة والتقبل ضمن إطار مؤسسي داخل الأسرة.
2. الابتعاد عن الأساليب التقليدية في التربية مثل: اللجوء إلى العنف، وضرب الأطفال، والتمييز بين الإناث والذكور في التعامل، والبعد عن الأساليب التقليدية في العقاب البدني.
3. نشر برامج حقوق الإنسان لاسيما المتعلقة بالأطفال عبر وسائل الاتصال المختلفة، وتعديل التشريعات الجزائية بحيث يعتبر إيذاء الأطفال حقاً عاماً.
4. التوسع المكاني لإدارة حماية الأسرة ليشمل محافظات المملكة كافة.
5. العمل على حماية الطفل من خلال التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية، وذلك بإنشاء مراكز خاصة تعنى بالمتابعة النفسية للأطفال ضحايا العنف الأسري والجسدي بشكل خاص.
6. إعداد المزيد من الدراسات والبرامج حول العنف ضد الأطفال.

(18) عنوان الدراسة: اتجاهات المراهقين نحو السلطة الأبوية في الريف الأردني "لواء الكورة — دراسة حالة".

الباحث: محمد فخري مقدادي.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: لواء الكورة، محافظة اربد، الأردن، 2000.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من 401 طالب وطالبة من مدراس لواء الكورة.

أهداف الدراسة: التعرف إلى اتجاهات المراهقين نحو السلطة الأبوية (السلطة البطركية) في الريف الأردني.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: النسب المئوية، والتكرارات، واختبار خليل التباين، واختبار (نيومان -كولز) للمقارنات البعدية، ومربع كاي، ومعامل ارتباط بيرسون.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج مايلي:

1. أن النمط الأبوي الأكثر شيوعاً كما يدركه المراهقون كان النمط الحواري.
2. لا توجد فروق بين الذكور والإناث في إدراك (فهم) أي من أنماط السلطة.
3. أن الذكور كانوا أكثر امتثالاً من الإناث.
4. أن هناك ارتباطاً موجباً بين التشدد من قبل الآباء وبين التوجه القيمي للمراهقين.
5. أن هناك ارتباطاً موجباً بين التسبب من قبل الآباء وبين التوجه القيمي للمراهقين.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. إتباع الأسلوب الحواري من قبل الآباء لأبنائهم مع مراعاة حاجات ومتطلبات مرحلة المراهقة وما يطرأ عليها من تغيرات، فقد يكون التسلط دافعاً للمراهقة في التوجه نحو مجموعة الأقران، فيجدون في كسر القوانين منفذاً لما يعانون من مشاعر مكبوتة تجاه الآباء.

2. ضرورة التأكيد من قبل الآباء على قيم المجتمع في إطار متبادل. وذلك بأن يكون الآباء قدوة في الإقناع لا في التلقين. وأن يحترم الأبناء الآباء ويتكيفوا مع القيم الاجتماعية في الوقت الذي ينبغي فيه على الآباء معرفة واجباتهم تجاه أبنائهم.
3. أن يقوم الآباء بإعطاء الفرصة لأبنائهم في سن المراهقة لأن يعبروا عن هواياتهم ومحاولة إشغال أوقات فراغهم في الانتساب إلى الأندية أو المشاركة في الأعمال التطوعية. إذ تستنفذ طاقات المراهق فيصير هناك ما يشغله. ويحقق له الأهداف والطموحات. وعلى الآباء تشجيع المراهق على تحمل المسؤولية وأخذ رأيه في المواقف المختلفة.
4. على الآباء خاصة والأسرة بعامه مساعدة المراهق في فهم طبيعة المرحلة التي يمر بها. وكيفية مواجهة المشاكل.
5. ضرورة تكاتف المؤسسات المختلفة في هذا المجال وإجراء الأبحاث لدراسة التغير الاجتماعي المتسارع وكيفية مواجهة آثار تلك التغيرات على مرحلة المراهقة.

(19) عنوان الدراسة: الإساءة اللفظية ضد الأطفال من قبل الوالدين في محافظة الكرك وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية: دراسة مسحية.

الباحث: عامر نايل المصري.

مكان النشر والناشر: جامعة مؤتة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: محافظة الكرك، الأردن، 1989 / 1999.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدارسة المؤلفة من 1673 طالباً وطالبة من المدارس في محافظة الكرك.

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى مسح الألفاظ التي تستعمل من قبل الوالدين في الإساءة اللفظية ضد الأطفال.

نتائج الدراسة الرئيسية: أشارت النتائج إلى أن الألفاظ المستخدمة من قبل الوالدين في الإساءة اللفظية للأبناء تشمل ألفاظاً لها علاقة بالزجر. والتوبيخ. والتهديد. وتقليل القدرات العقلية. وتشبيه الطفل بالجماد والحيوان. والدعوة بالمرض. ورفض الطفل. وشتيم الوالدين. ومس كرامة الطفل. وسلوكيات أخرى مثل كثرة الأكل والنوم. وألفاظ ذات مرجع جنسي وألفاظ ذات علاقة بالذات الإلهية. والنظافة الشخصية للطفل.

وأشارت النتائج أنه كلما زاد استخدام الإساءة اللفظية ضد الأطفال زادت شدة تأثرهم بها. وأن الذكور أكثر تعرضاً لتكرار الإساءة اللفظية من الإناث. وأن الإناث أكثر تأثراً بالإساءة اللفظية من الذكور. كذلك أشارت النتائج إلى أن زيادة عدد أفراد الأسرة يزيد من استخدام الإساءة اللفظية. كما أن الوالدين ذوي الدخل المتدني أكثر استخداماً للإساءة اللفظية.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. إجراء المزيد من الدراسات لمحاولة فهم ظاهرة الإساءة اللفظية. وأسبابها. وتأثيراتها.
2. إجراء مزيد من الدراسات حول الإساءة اللفظية. وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى الطفل. وبعض المشاكل النفسية. وتأثيراتها الأخرى على الشخصية. والتحصيل. ومفهوم الذات.

3. إجراء مزيد من الدراسات حول الإساءة اللفظية في المؤسسات التربوية كافة مثل المدرسة.
4. عقد ندوات توعية للوالدين حول آثار الإساءة اللفظية التي تلحق بالطفل جراء استخدامها.
5. الدعوة لإنشاء مراكز لحماية حقوق الطفل، وبخاصة في المناطق الجنوبية من خلال جامعة مؤتة.
6. إجراء مزيد من الدراسات حول الإساءة اللفظية للزوجة، وأثر ذلك في استخدامها للإساءة اللفظية نحو الأطفال.
7. تطوير برامج الإرشاد والتوعية بعامه، وتعديل السلوك فيما يتعلق بالإساءة اللفظية بخاصة.
8. التوصية بعدم استعمال الإساءة اللفظية من قبل الوالدين ضد الأطفال بشكل نهائي.

(20) عنوان الدراسة: الخصائص الشخصية للمسيئين للأطفال وعلاقتها بنمط الإساءة.

الباحث: إيمان عبدالحافظ لطيف العقرباوي.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: مراكز الإصلاح والتأهيل (قفقفا، الجوبدة، سواقفة)، الأردن، 2003. مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة مؤلفة من 85 من الأشخاص المسيئين من مراكز الإصلاح والتأهيل.

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الخصائص الشخصية للأفراد المسيئين للأطفال من ناحية إصابتهم بالاضطرابات العقلية، والسمات المميزة لهم وعلاقتها بنمط الإساءة. الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: التكرارات، والنسب المئوية، واختبار (ت) للعينات المتعددة، واختبار كاي تربيع.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن أغلب الأفراد المسيئين للأطفال إساءات جسدية لم يظهروا أعراض اضطرابات عقلية، إذ بلغ عدد الذين أظهروا اضطرابات (7) أفراد من أصل (30) من مجموع العينة، وأن أغلب الأفراد المسيئين للأطفال إساءات جنسية لم يظهروا أعراض اضطرابات عقلية، إذ بلغ عدد الذين أظهروا اضطرابات (9) أفراد من أصل (55) فرداً من مجموع العينة. وأن الأفراد المسيئين للأطفال إساءات جسدية اتسموا بالشخصية العصبية والاكنتابية، بينما اتسم الأفراد المسيئون للأطفال إساءات جنسية بالشخصية السيكوباتية.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. إجراء المزيد من الدراسات التي تتفحص خصائص الأفراد المسيئين للأطفال وبخاصة الأفراد المسيئين إساءات جنسية من داخل الأسرة، وذلك حتى نتمكن من التنبيه بشكل أفضل لعوامل الخطورة بوجود بعض الخصائص لدى الآباء أو الأفراد الراشدين في الأسرة التي تجعل الأطفال داخل الأسرة تحت خطر محتمل.
2. الاهتمام بوضع برامج علاجية في السجون للتعامل، قدر الإمكان، مع الأفراد المسيئين للأطفال إساءات جنسية، وبخاصة أن سمات الشخصية التي يتسمون بها، كما ظهر من النتائج الدراسة، قد تشكل عاملاً مساهماً في تكرار الإساءة مستقبلاً.
3. وضع خطط علاجية خاصة بالأفراد المسيئين للأطفال إساءات جسدية مع الأخذ بالاعتبار

السمات الشخصية التي يتميز بها المسيئون للأطفال إساءات جسدية لدى الحالات المتوافرة في مؤسسة نهر الأردن أو الموجودين في السجون والذين شملتهم العينة. خاصة ولا سيما أن هؤلاء الأفراد المسيئين ما زالوا ضمن أسرهم أو سيعودون إليها لاحقاً. بحيث تتضمن هذه الخطط تدريبهم على تقنيات ضبط الذات والعلاج المعرفي. واستراتيجيات حل المشاكل والتنفيس الانفعالي.

4. إيجاد خطط تتضمن تدريبات للأطفال تساعد على تجنب إثارة آرائهم المسيئين بهدف التقليل. قدر الإمكان من احتمال قيامهم بالإساءة لأطفالهم مرة أخرى.

(21) عنوان الدراسة: العلاقة بين الضغوط النفسية والتمرد لدى المراهقين وأثر كل من صفهم وجنسهم والمستوى التعليمي لوالديهم في ذلك.

الباحث: خولة محمد زايد المطارنة.

مكان النشر والناشر: جامعة مؤتة، 2000.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: محافظة الكرك، الأردن، 2000.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة مؤلفة من 861 طالباً وطالبة منهم 435 طالباً وطالبة في الصف التاسع و 426 طالباً وطالبة في الصف العاشر. وموزعين على 41 شعبة صفية.

أهداف الدراسة: التعرف إلى العلاقة بين الضغوط النفسية والتمرد لدى المراهقين. ومدى اختلاف هذه العلاقة تبعاً لمتغيرات الصف، والجنس، والمستوى التعليمي لكل من الأب والأم. وكذلك معرفة اثر كل من هذه المتغيرات في الضغوط النفسية من جهة والتمرد من جهة أخرى.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين الضغوط النفسية والتمرد. ووجود اختلاف في هذه العلاقة تبعاً للصف، والجنس، والمستوى التعليمي لكل من الأب والأم. وأن العلاقة بين الضغوط النفسية والتمرد عند طلبة الصف التاسع كانت أعلى منها عند طلبة الصف العاشر. وأن العلاقة بين الضغوط النفسية والتمرد عند الإناث كانت أكثر منها عند الذكور.

وأظهرت النتائج أيضاً عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للجنس في مستوى التمرد. في حين أشارت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مستوى الضغوط النفسية: إذ كانت الضغوط النفسية عند الذكور أعلى منها عند الإناث. وجود اثر ذي دلالة إحصائية لمستوى تعليم الأم على الضغوط النفسية. فقد كانت الضغوط النفسية عند الطلبة الذين كان مستوى تعليم أمهاتهم أمياً أعلى منها عند الطلبة الذين كان مستوى تعليم أمهاتهم جامعياً. بمعنى أنه كلما قل المستوى التعليمي للام زادت الضغوط النفسية عند أبنائهم المراهقين. فقد كانت أعلى مستويات التمرد لدى الطلبة الذين كان مستوى تعليم أمهاتهم جامعياً. في حين أن أدنى مستويات التمرد كانت لدى الطلبة الذين كان مستوى تعليم أمهاتهم أمياً.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. الاهتمام بمستوى التعليمي للأم والأب لما لذلك من أثر في تحقيق الاستقرار النفسي لدى الأبناء.

وذلك من خلال توفير فرص التعليم. وتشجيع برامج محو الأمية. وتنشيط برامج التوعية والثقيف من خلال وسائل الإعلام المختلفة مثل: التلفاز والصحافة. والندوات المختلفة.

2. استغلال طاقات الطلبة. وبخاصة في مرحلة المراهقة في الأنشطة الفعالة مثل:

الأنشطة الرياضية والفنية، واستغلال أوقات الفراغ. وبخاصة في العطل السنوية من خلال الأندية الترفيهية الصيفية.

3. إجراء دراسات أخرى في مجال الضغوط النفسية والتمرد بربطها بمتغيرات أخرى مثل:

المستوى الاقتصادي للأسرة، وحجم الأسرة، والتحصيل الأكاديمي، وفعالية الإرشاد التربوي.

4. إجراء دورات تدريبية للمعلمين من أجل إكسابهم أساليب التعامل السليم مع الطلبة

للتخفيف من حدة الانفعال والتوتر الذي ينشأ بين الطالب والمعلم نتيجة لقلة معرفة

المعلم بحاجات الطلبة ومطالبهم.

2.3 الطفل المعوق:

(22) عنوان الدراسة: استراتيجيات التعامل مع الضغوط النفسية التي يستخدمها آباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

الباحث: سهام رياض الحفش.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2001.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من 525 فرداً منهم 423 آباء الأطفال ذوي

الاحتياجات الخاصة، و 102 آباء لأطفال عاديين.

أهداف الدراسة: التعرف إلى أن هناك اختلافاً في الاستراتيجيات التي يستخدمها آباء الأطفال

ذوي الاحتياجات الخاصة للتعامل مع الضغوط النفسية لديهم، ومعرفة إذا كانت هناك فروق

ذات دلالة إحصائية في استخدام الاستراتيجيات التي تعزى لمتغيرات حالة الطفل وشدة الحالة،

وجنس الوالدين، والمستوى التحصيلي للوالدين. وما إذا كان هناك اختلاف في استراتيجيات

التعامل مع الضغوط النفسية التي يستخدمها آباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع تلك

التي يستخدمها آباء الأطفال العاديين.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: تحليل التباين الأحادي، واختبار (ت)، التحليل التمييزي.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن استراتيجيات حل المشكلات احتلت المرتبة الأولى من

ناحية استخدامها من قبل آباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وآباء الأطفال العاديين. ووجود فروق

دالة إحصائية بين آباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وآباء الأطفال العاديين تبعاً لحالة الطفل في

استخدام الاستراتيجيات التالية: الاسترخاء (ضبط التوتر)، والتمارين الرياضية واللياقة البدنية،

الترفيه. ووجود فروق دالة بين آباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تبعاً لحالة الطفل في استخدام

استراتيجيات التعامل مع الضغوط النفسية تبعاً لمتغير شدة الحالة. وجود فروق دالة إحصائية

بين آباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للتعامل مع ضغوطهم النفسية تعزى للمستوى التحصيلي

لوالدين في استخدام الاستراتيجيات (وسائل الدفاع)، الدعم الاجتماعي، التمارين الرياضية

واللياقة البدنية، الكشف الذاتي عن الأفكار والمشاعر، الانشغال الذاتي). ووجود فروق دالة إحصائية

بين آباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للتعامل مع ضغوطهم النفسية تعزى إلى جنس الوالدين

في استخدام الاستراتيجيات التالية: (التمارين الرياضية، واللياقة البدنية، والتقبل، والثقة). كما

أظهرت النتائج أن الاستراتيجيات التي ميزت بين آباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة عن الآباء

العاديين كانت استراتيجيتي: الاسترخاء (ضبط التوتر)، والتمارين الرياضية واللياقة البدنية.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. توفير سبل العلاج والإرشاد النفسي المختلفة لآباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في معاناتهم من الصدمة والحزن. ومساعدتهم في تلبية احتياجاتهم. وفهم مشاعرهم. وحقيقة استجاباتهم. وزيادة درجة تكيفهم.
2. إعداد برامج ودورات تدريبية في مجال الإرشاد الأسري تتناسب مع مسؤوليات آباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مواجهة الضغوط النفسية.

(23) عنوان الدراسة: الصعوبات المرتبطة بدمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية من وجه نظر المعلمين.

الباحث: غادة عبد الكريم جعفر.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. 2003.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: مديرية عمان الثانية. الأردن. 2003.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة مؤلفة من 100 معلم ومعلمة من الصفوف العادية ومعلمي ومعلمات غرف المصادر.

أهداف الدراسة: التعرف إلى أهم صعوبات دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية من وجهة نظر المعلمين ومدى الاختلاف في تقدير هذه الصعوبات تبعاً للمتغيرات التالية: نمط الوظيفة. والخبرة التدريسية. والجنس. ونمط المدارس. وعلى وجه التحديد حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية: ماهي صعوبات دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية من وجهة نظر المعلمين؟ وهل يختلف تقييم معلمي الصفوف العادية لصعوبات الدمج عن تقييم معلمي غرف المصادر؟ وهل يختلف تقييم المعلمين لصعوبات الدمج تبعاً للخبرة التدريسية؟ وهل يختلف تقييم المعلمين لصعوبات الدمج باختلاف نمط المدارس التي يعملون فيها؟

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الإحصاء الوصفي. وتحليل التباين الأحادي.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن جميع أبعاد الاستبانة تشكل صعوبة لدى أفراد العينة باستثناء الفقرة الثانية في البعد الأول. وقد أنت هذه الأبعاد مرتبة حسب درجة صعوبتها كما يراها أفراد العينة كالتالي: (أ) الطلبة ذوو الاحتياجات الخاصة. (ب) كفايات المعلمين (ج) البيئة التعليمية. (د) المديرين. (هـ) الطلبة العاديون. كذلك أشارت النتائج إلى وجود اختلافات في تقييم أفراد عينة الدراسة لصعوبات الدمج تبعاً لنمط الوظيفة بالنسبة للبعد الأول (البيئة التعليمية) لصالح معلمي الصفوف العادية. وبالنسبة للبعد الثالث (الطلبة العاديين) لصالح معلمي غرف المصادر. لم تشر النتائج إلى وجود اختلافات في تقييم أفراد عينة الدراسة لصعوبات الدمج تبعاً لنمط المدارس بالنسبة للبعد الخامس لمعلمي المدارس الحكومية.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. تطوير مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة. وتهيئتهم من جميع النواحي قبل دمجهم في المدارس العادية.
2. الاهتمام بإعداد الكوادر التعليمية التي تستطيع التعامل مع جميع الطلبة دون استثناء.
3. توفير التدريب للمعلمين سواء أثناء الخدمة أو قبلها.
4. تعديل البيئة المادية والمعنوية بكل ما ختويه حقيقاً لمبدأ الدمج.
5. الأخذ بأراء أولياء أمور الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في التخطيط للبرامج المقدمة لأبنائهم. لأنهم يعتبرون عناصر هامة لإجاح عملية الدمج.
6. تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى أفراد المجتمع المدرسي نحو الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. بصفة عامة. ونحو الدمج بصفة خاصة.
7. دراسة متغيرات أخرى مرتبطة بصعوبات الدمج التي لم يتم التطرق إليها من خلال هذه الدراسة. مثل: الدرجة العلمية. فئة الإعاقة.

(24) عنوان الدراسة: فاعلية برنامج سلوكي في خفض السلوك النمطي لدى الأطفال المعوقين عقلياً.

الباحث: عاطف عبد الله مصطفى بحراوي.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن. 2001.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من 30 طفلاً وطفلة في الفئة (6-14) سنة. أهداف الدراسة: معرفة مدى فاعلية برنامج سلوكي يعتمد التعزيز التفاضلي لغياب السلوك والتصحيح الزائد في خفض السلوك النمطي لدى الأطفال المعوقين عقلياً. الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: تحليل التباين.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة التجريبية التي تعرضت للعلاج والمجموعة الضابطة التي لم تتعرض للعلاج بالبرنامج السلوكي لصالح المجموعة التجريبية. وهذا البرنامج السلوكي المعتمد على التعزيز التفاضلي لغياب السلوك والتصحيح الزائد قد عمل على خفض السلوك النمطي لدى أفراد المجموعة التجريبية. ولا توجد فروق فيما يتعلق بجنس الطفل وعمره.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. إجراء دراسات مشابهة تتناول عدداً من المتغيرات التي لم تتمكن الدراسة الحالية من تناولها. ومعرفة فعاليتها في خفض السلوك النمطي وتعديله. مثل: شدة الإعاقة أو اقترانها بإعاقة أخرى أو متغير نمط التنشئة الأسرية. أو اتجاهات الوالدين أو غياب أحد الوالدين. أو البيئة الأسرية. لما لهذه المتغيرات من أهمية في تعديل السلوكيات النمطية.
2. إجراء الدورات التدريبية للمعلمين والمعلمات العاملين مع ذوي الإعاقة العقلية بمختلف فئاتها لتعريفهم بالطرق والأساليب المختلفة التي يمكن استخدامها للحد من السلوكيات غير التكيفية.

3. لقد كان هدف هذه الدراسة هدفاً علاجياً تطبيقياً. بمعنى أن جل الاهتمام انصب على وضع حد للسلوك النمطي لما له من تأثيرات سلبية على الأطفال. فلم يكن الاهتمام منصباً على مقارنة أي الأسلوبين أكثر فاعلية في خفض السلوك النمطي: التصحيح الزائد أم التعزيز التفاضلي للسلوكيات الأخرى. ويقترح الباحث أن يتم إجراء دراسات في المستقبل لتحديد الأثر النسبي لكل من الأسلوبين لمقارنة مستوى فاعليتهما وكذلك مقارنة هذه الأساليب بأساليب علاجية أخرى.

4. لقد أجريت الدراسة الحالية في غرفة الصف على أيدي المعلمات. وقد بينت النتائج أن انخفاض السلوك النمطي في الفترات التي تم قياسه بها وفي الأوضاع المحددة التي نفذت فيها الدراسة. ويقترح أن تهتم الدراسات المستقبلية بقضيتين مهمتين في هذا الخصوص: (1) تعميم النتائج إلى أوضاع أخرى (أي انتقال أثر التدريب إلى الأوضاع الأخرى التي يهتم فيها بالمعالجة).

(2) التغيرات السلوكية المرافقة للتغير الذي حدث في السلوك النمطي.

(25) عنوان الدراسة: مشكلات أسر الأطفال المعوقين عقلياً من (0-18) سنة "دراسة على عينة من الأمهات في محافظة العاصمة".

الباحث: هناء تيسير حمد الله الحديدي.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: محافظة العاصمة. الأردن. 2001.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة مؤلفة من 200 من أمهات الأطفال المعوقين عقلياً الملتحقين بمراكز التربية الخاصة بخدمة هذه الفئات في محافظة العاصمة.

أهداف الدراسة: التعرف إلى المشكلات التي تعاني منها الأمهات في أسر الأطفال المعوقين عقلياً ومدى اختلاف هذه المشكلات باختلاف خصائص كل من (الأسرة، والأم، والطفل المعوق عقلياً).

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: تحليل التباين الأحادي.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن أكثر المشكلات ظهوراً لدى أسر الأطفال المعوقين عقلياً هي المشكلات الاقتصادية، تليها المشكلات النفسية. فالمشكلات الاجتماعية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصور الأمهات للمشكلات التي تواجهها الأسرة وخصائصهن المتمثلة بعمر الأم، ومستواها التعليمي، والدخل الشهري للأسرة، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في تصور الأمهات لدرجة حدة المشكلات بأبعادها الثلاثة. ولكن لم يكن هناك اختلاف في هذه التصورات تعزى لعمر المعوق، وترتيب الطفل المعوق في الأسرة.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. دعوة الجهات المعنية إلى فتح المزيد من مؤسسات رعاية الأطفال المعوقين عقلياً، وزيادة الخدمات المقدمة للأسر بشكل خاص، وذلك للتخفيف من حدة الضغوط التي تواجهها هذه الأسر جراء التعامل مع الإعاقة.

2. ضرورة رفد مراكز التربية الخاصة بالاختصاصيين الاجتماعيين. وذلك لكونهم الأقدر على التخفيف من وطأة المشكلات خصوصاً النفسية منها والاجتماعية التي تتعرض لها أسر الأطفال المعوقين جراء إعاقة طفلهم.
3. دعوة الجهات المعنية إلى إيلاء برامج التوعية والتثقيف الأسري عناية أكبر. على إن يكون ذلك مرادفاً لخدمة الطفل نفسه.
4. ضرورة متابعة المديرية. والتأكد من فعالية طرائق العمل الاجتماعي في التخفيف من وطأة المشكلات الواقعة على أسر الأطفال المعوقين عقلياً وأمهاتهم.
5. التركيز في الدراسات المستقبلية على الموضوع المتمثل في السؤال التالي: لماذا تتولى الأم مهمة اصطحاب المعوق إلى المركز مع عدم مشاركة الأب في ذلك؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك؟

(26) عنوان الدراسة: فاعلية التأهيل المبني على المجتمع المحلي في خفض الضغوط النفسية لدى أسر الأطفال ذوي الإعاقة العقلية.

الباحث: أشرف "محمد رشاد" عمر أبو الحلاوة.
 مكان النشر والناشر: جامعة عمان العربية للدراسات العليا. رسالة ماجستير غير منشورة. 2004.
 نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: عمان. الأردن. 2004.
 مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من 110 أسرة، منها 60 أسرة منتفعة من برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي. و 50 أسرة غير منتفعة من برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي (المسجلة على قوائم الانتظار).
 أهداف الدراسة: التعرف إلى فاعلية برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي في خفض الضغوط النفسية لدى أسر الأطفال ذوي الإعاقة العقلية.
 الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: اختبار (ت).
 نتائج الدراسة الرئيسية:

1. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط النفسية بين مجموع الأسر المنتفعة من برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي والمسجلة على قوائم الانتظار. وإنما تعزى لمتغيرات الجنس. أو العمر (1 - أقل من 12) سنة و (12 - 18) سنة أو مستوى دخل الأسرة الشهري. أو درجة الإعاقة العقلية المتوسطة والشديدة. في حين أظهرت النتائج وجود فرق ذي دلالة إحصائية في مستوى الضغوط النفسية لدى أسر الأطفال المعوقين إعاقة عقلية بسيطة.
2. إن الخدمات المقدمة لأسر الأطفال المعوقين عقلياً المنتفعين من برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي. تتمثل في تدريب الطفل على مهارات مختلفة. وزيارات ميدانية أسرية. ومحاضرات توعية. والمشاركة في النشاطات الترفيهية. وتزويد الطفل بوسائل معينة وأشكال مختلفة من العلاج.
3. عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمشاركة في برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي على الضغوط النفسية. إلا أن معظم الأسر حوالي (75%) أفادت بأن تغييراً حصل في حياة الأسرة نتيجة هذه الخدمات. وأن التغيير يتضمن الشعور بالاستقرار النفسي. وإحساسهم بوجود آخرين لديهم المشكلة نفسها. وأن معاملتهم للطفل أصبحت أفضل حالاً من ذي قبل.

4. أن الأسر المنتفعة من برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي غالباً ما تستخدم أساليب مختلفة في التعامل مع الضغوط مثل: أساليب تعديل السلوك أو طلب الاستشارة، والإرشاد من المتخصصين أو اللجوء إلى الاسترخاء، ومشاركة الآخرين همومهم، وزيادة حصيلتهم من المعلومات، وحضور محاضرات تثقيفية، وأفادت (80%) من هذه الأسر أنها شعرت بتحسّن نتيجة استخدام مثل هذه الأساليب.

5. أن مستوى الضغوط النفسية لدى الأسر المنتفعة من برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي لم يتغير بشكل دال إحصائياً بالرغم من المشاركة في برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي، مقارنة مع الأسر غير المنتفعة من برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي والمسجلة على قوائم الانتظار.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. العمل على تطوير برامج إرشادية متخصصة لمساعدة أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعامل مع الضغوط التي تعاني منها، وأساليب خفضها.
2. ضرورة تدريب العاملين في مجال التأهيل المبني على المجتمع المحلي على أساليب واستراتيجيات التقليل من الضغوط النفسية التي تعاني منها الأسر.
3. إجراء دراسة تتبعية لتقييم فاعلية هذا النوع من البرامج في تقليل الضغوط النفسية التي تعاني منها أسر ذوي الاحتياجات الخاصة.
4. بناء مزيد من برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي لمساعدة أسر ذوي الاحتياجات الخاصة على التقليل من الضغوط النفسية التي تتعرض لها.

(27) عنوان الدراسة: زواج الأقارب وعلاقته بانتشار الإعاقات العقلية بين الأبناء ووجهة نظر الإسلام في ذلك.

الباحث: مصطفى محمود حوامده، عدنان أحمد الصمادي.

مكان النشر والناشر: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (33)، عدد (4)، من صفحة 817 إلى صفحة 861، جامعة مؤتة، الأردن، 2005.

عدد الصفحات: 45 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2005.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (378) معوقاً عقلياً.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الإحصاء الوصفي، مثل: التكرارات، والنسب المئوية.

أهداف الدراسة: معرفة أثر زواج الأقارب في انتشار الإعاقات العقلية لدى الأبناء، ووجهة نظر الإسلام في ذلك.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن (182) معوقاً ينتمون إلى أسر يوجد فيها قرابة بين الأبوين وبلغت نسبتهم (48%) معظمهم في المدن (منهم 69%) من الدرجة الأولى) وكانت نسب مستوى الإعاقة بشكل عام (بسيطة ومتوسطة وشديدة) (36%، 39%، 26%) على التوالي في حين أن نسبة الإعاقات الشديدة في الدرجة الأولى كانت (30%) وفي الدرجة الثانية (19%) أي أن نسبة الإعاقات الشديدة تتناقص كلما ابتعدت درجة القرابة بين الأبوين. أما الإعاقات الخلقية الموروثة فبلغت تكراراتها (152) من (182) منها (69%) في حالة الزواج من الدرجة الأولى. وهذا يؤكد دور زواج الأقارب في نشر الإعاقات العقلية.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها: ضرورة الامتثال لتوجيهات الإسلام حول زواج الأقارب. واتخاذ الإجراءات الوقائية الخبيرة قبل الزواج وأثناء الحمل.

3.3 الطفل العامل:

(28) عنوان الدراسة: عمالة الأطفال وعلاقتها بنمائهم وتنشئتهم الاجتماعية: دراسة على عينة من الأطفال العاملين وأترابهم من طلبة المدارس في محافظة الزرقاء.

الباحث: هيفاء محفوظ درويش.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: محافظة الزرقاء، الأردن. 2001.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (200) طفل عامل و (200) طفل غير عامل من محافظة الزرقاء.

أهداف الدراسة: التعرف إلى العلاقة بين عمالة الأطفال وعملية النماء (الاجتماعي، والنفسي، والجسمي) للأطفال العاملين والمقارنة في عملية النماء بين الأطفال العاملين وغير العاملين. إضافة إلى التعرف إلى أهم الآثار الناتجة عن عمل الأطفال.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: المتوسطات، والتكرارات، واختبارات).

نتائج الدراسة الرئيسية:

1. أن أغلب آباء الأطفال العاملين كانوا نشطين اقتصادياً بنسبة (66%)، بينما كانت أغلب الأمهات ربوات بنسبة (90%). في حين أن (87%) من آباء الأطفال غير العاملين كانوا نشطين اقتصادياً و (84.5%) من الأمهات ربوات بيوت.

2. ينتمي أغلب الأطفال العاملين إلى أسر متماسكة وطبيعية لا تعاني من أية مشكلات (تفكك وطلاق وفاة احد الوالدين) بنسبة (68%) وكذلك الأمر بالنسبة لأسر الأطفال غير العاملين بنسبة (92.5%).

3. لتبين أن (72%) من الأطفال العاملين يسكنون في مركز المدينة و (44%) في الخيمات وأغلب أسرهم تمتلك السكن. في حين كانت أسر الأطفال غير العاملين تسكن في مركز المدينة (73% و 20%) في الخيمات وأغلب أسرهم تمتلك مكان السكن.

4. وأظهرت الدراسة انخفاض عدد الأفراد العاملين في أسرة الطفل العامل مع ارتفاع في نسبة الإعالة، ويتفق ذلك مع أسر الأطفال غير العاملين.
5. أن أغلب الأطفال (55%) يعملون في مركز المدينة وفي المناطق (الصناعية وأسواق بيع الملابس والخضار ومواقف السرفيس والباصات في الكراجات وورشات تصليح السيارات والأعمال المهنية مثل: الحدادة، والنجارة، وغير ذلك).
6. انخفاض دخل العاملين؛ ووجود (15.5%) من الأطفال لا يحصلون على أجر مقابل عملهم نتيجة للعمل لدى أحد الأقارب.
7. أكدت الدراسة على وجود آثار سلبية لعمالة الأطفال على نمائهم نتيجة شعورهم بالحرمان من حقوقهم مثل: الدراسة، واللعب، واكتساب بعض السلوكيات السيئة، واستخدام ألفاظ بذيئة، وصقل بعض جوانب الشخصية لدى البعض، والرغبة في العزلة والعدوانية تجاه الغير.
8. أغلب الأطفال العاملين (93%) أفادوا أنهم على علاقة جيدة مع صاحب العمل والعمال الآخرين.
9. أغلب الأطفال العاملين يراجعون الطبيب عند الشعور بالمرض.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. إجراء المزيد من البحوث الاجتماعية حول الظاهرة المتمثلة بالسؤال التالي: "ما أثر عمالة الأطفال على النماء العقلي؟ وما الدور الذي تلعبه المدارس في التوجه إلى سوق العمل؟".
2. إعادة تأهيل الأطفال العاملين ودمجهم اجتماعياً، وتحسين مستواهم المهني.
3. مساهمة الجهات المعنية بتحسين أوضاع أسر الأطفال العاملين عن طريق دعمهم لإقامة مشروعات داخل الأسرة أو خارجها، مثل: الأعمال اليدوية أو فتح أكشاك للأباء غير القادرين على العمل.
4. تثقيف الأطفال وتوعيتهم بحقوقهم بشكل أكبر وبخطورة عمالة الأطفال.
5. إجراء حملات توعية مكثفة للأهل والمعلمين وشرائح المجتمع كافة مع التركيز على عمالة الأطفال، وإبرازها بوصفها ظاهرة سلبية تجدر مكافحتها وتوعية الأهل بخطورتها.
6. تفعيل دور القوانين والتشريعات الحالية المتعلقة بعمالة الأطفال وظروف عملهم.
7. تعديل القوانين والتشريعات التي تسهم بالحد من الظاهرة.
8. إيجاد بدائل لعمل الأطفال وغيابهم عن الدراسة، ومتابعة تعليمهم عن طريق إقامة مراكز تعليم مهني ومنهجي مسائي للأطفال العاملين ليتناسب مع طبيعة الأعمال التي يقومون بها لإكسابهم المهارات المناسبة لتأهيلهم لمواجهة سوق العمل.
9. زيادة الاهتمام بإجراء المسوح والدراسات للوقوف على حجم هذه الظاهرة لوضع البرامج الوطنية المناسبة للتصدي لها.

4.3 الطفل المحروم من الرعاية الأسرية:

(29) عنوان الدراسة: فعالية برنامج إرشاد جمعي في خفض النزعة للجنوح لدى الأطفال الأيتام والأيتام اجتماعياً.

الباحث: موسى علي العموش.

مكان النشر والناشر: الجامعة الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: محافظة الزرقاء، الأردن، 2003.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من مجموعة تجريبية واحدة ضمت (13) طفلاً وطفلة من جمعية عمر بن الخطاب.

أهداف الدراسة: التعرف إلى فعالية برنامج إرشاد جمعي في خفض النزعة للجنوح لدى الأطفال الأيتام والأيتام اجتماعياً ضمن الفئة العمرية (8-13) سنة من الذكور والإناث.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: اختبارات)، تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج وجود فرق بين المتوسط في الاختبار القبلي البالغ (127.15)، والبعدى (74.77) والمتابعة (38.73) وكان للفرق دلالة إحصائية عند مستوى

أقل من (0.05)، لصالح الاختبار البعدى والمتابعة، مما يشير إلى فاعلية البرنامج، ووجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.056)، بين مجموعتي الأيتام والأيتام اجتماعياً بعد

تطبيق برنامج الإرشاد عليهما في خفض النزعة للجنوح إذ بلغت قيمة (ف) (0.056)، ووجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05) في متوسطات مكونات النزعة للجنوح، وهي: العدوان،

والسرقة، والغش، والسلوك الميكافيللي (النفعي)، والشك بالآخرين، وضعف ضبط الذات ورفضها باستثناء الكذب، مما يشير إلى أن البرنامج يعمل على خفض النزعة للجنوح ككل بصورة عامة.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. تطبيق البرنامج على أطفال من مؤسسات أخرى لديهم النزعة للجنوح، لمعرفة فاعليته

في خفض هذه النزعة.

2. استخدام عينات ضابطة في حالة استخدام البرنامج الحالي، نظراً لعدم توفر مجموعة ضابطة

في الدراسة الحالية، لظروف تتعلق بالتغير في شروط القبول في جمعية عمر بن الخطاب.

5.3 المرأة:

(30) عنوان الدراسة: العنف ضد المرأة وأثره على الإساءة للطفل.

الباحث: ضرار نمر عسال.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: عمان، الأردن، 2001.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (100) امرأة من الأمهات المعنفات المراجعات لاتحاد المرأة الأردنية.

أهداف الدراسة: التعرف إلى ردود فعل الأمهات المعنفات المتمثلة بالإساءة إلى أطفالهن من النواحي الجسدية، والنفسية، والإهمال. وذلك بسبب تعرضهن للعنف من قبل أزواجهن داخل الأسرة الأردنية.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الإحصاء الوصفي (النسب المئوية). تحليل التباين. نتائج الدراسة الرئيسية: أشارت نتائج الدراسة إلى تعرض الأطفال إلى الإساءة الجسدية والنفسية والإهمال من وجهة نظر الأطفال. أما من وجهة نظر الأمهات فأشارت إلى عدم تعرض الأطفال إلى الإساءة الجسدية، بينما دلت النتائج على تعرض الأطفال للإساءة النفسية والإهمال. وعلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات عمر الأم الحالي، والدخل الخاص بها، والجنسية، ودرجة القرابة لوجود الإساءة الجنسية والإهمال. بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات عمر الأم عند الزواج، والمستوى التعليمي لها على الإساءة الجسدية حسب اختبار (ف) من وجهة نظر الأطفال. بينما دلت النتائج الخاصة بوجهة نظر الأمهات المرتبطة بمتغيرات عمر الأم الحالي ومهنة الأم والدخل الخاص بها، والجنسية ودرجة القرابة مع الزوج وعمر الأم عند الزواج والمستوى التعليمي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الإساءة الجسدية والنفسية والإهمال الواقع على الأطفال والأمهات المعنفات نتيجة العنف الواقع عليهن. وأشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الصف الدراسي بخصوص الإساءة والإهمال من وجهة نظر الطفل.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بمشكلة العنف الأسري بعامه ومشكلة العنف ضد الأمهات والإساءة للطفل بخاصة.
2. لمعرفة المزيد من علاقات الارتباط والعلاقات السببية بين هذه الظواهر: أن يتم تنفيذ برامج توعية إعلامية خاصة بشرح الآثار المترتبة على العنف الأسري بعامه، والعنف ضد المرأة والطفل بخاصة.
3. التأكيد على رفض العنف الأسري بكل أشكاله الجسدية والنفسية.
4. السعي إلى الوصول إلى حالات العنف المستترة لشمولها في العلاج.
5. تأسيس برامج إرشادية لدى الجهات المعنية بالتعامل مع مشكلة العنف الأسري، مثل: إدارة حماية الأسرة، والتنمية الاجتماعية، ومؤسسة نهر الأردن، واتحاد المرأة الأردنية.
6. تأسيس خط ساخن وطني يعني بقضايا العنف الأسري والإساءة إلى الأطفال.
7. العمل على سن القوانين اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة. مع تأسيس نظام للرعاية الاجتماعية خاص بهذه الظواهر، ولاسيما الإساءة إلى الأطفال.
8. العمل على إعداد دراسة خاصة بالخصائص النفسية للأمهات المعنفات واللواتي يسببن العنف ضد أطفالهن.

9. متابعة هذه الدراسة نفسها عبر الزمن لمعرفة المتغير الحاصل على حجم وانتشار وأشكال الإساءة إلى الأطفال. وكذلك التعمق في التعرف إلى الأسباب الكامنة وراء العنف الزوجي المسبب لهذه الإساءة. وذلك لتتبع الأسر والأطفال نفسيهما.

6.3 كبار السن:

(31) عنوان الدراسة: الأسر ودورها في معالجة مشاكل المسنين في الأردن.

الباحث: هيفاء أحمد نايف الصالح.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. 2002.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: محافظتي عمان والزرقاء. الأردن. 2002.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من 850 من كبار السن الذين يعيشون في محافظتي عمان والزرقاء.

أهداف الدراسة: معرفة دور الأسرة في رعاية كبار السن من خلال قياس العلاقات الأسرية الداخلية والخارجية مع كبير السن. ومعرفة طبيعة المساعدة التي يتلقاها كبير السن من قبل أفراد الأسرة إضافة إلى رأي كبار السن في الرعاية المؤسسية كبديل لرعاية الأسرة. ومدى رضاهم عن حياتهم في هذه المرحلة.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: النسب المئوية.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن (6.55%) من أفراد عينة الدراسة كانوا من الفئة العمرية (60-64) سنة. وأميين. ومتزوجين. ومسلمين. يشارك البعض منهم في سوق العمل (3.27%) وذوي دخل متعدد المصادر ويعيشون في مساكن مملوكة. وأن أهم المساعدات التي يتلقاها أفراد العينة تمثلت في التدبير المنزلي. ومراجعة الطبيب. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المساعدة المتلقاه من الأسرة والأعمال التي مازال ينجزها كبير السن بنفسه. وأن نصف أفراد عينة الدراسة يفضلون الذهاب إلى مؤسسات الرعاية البديلة حتى لا يكونوا عبئاً ثقيلاً على أسرهم ومجتمعهم. وأن (5.55%) عبروا عن رضاهم عن حياتهم في هذه المرحلة من عمرهم. وأن أفراد العينة يواجهون صعوبات فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية الداخلية. وبخاصة فئة الإناث منهم.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. التركيز على توجيه الرعاية المتكاملة لكبار السن في بيئاتهم الطبيعية وبين أفراد أسرهم. والتقليل بقدر الإمكان من دور المؤسسات الرسمية في رعايتهم. وذلك من خلال: تعزيز دور الأسرة وزيادة مقدرتها على الرعاية السكنية الملائمة بما يمكنها من تخصيص مقر مناسب لكبار السن دون إرباك لحياة الأسر ونظام معيشتها.
2. توفير مكاتب استشارية تقوم بعملية التوجيه والإرشاد النفسي للملائم للمسنين وأسرهم.
3. إنشاء نواد اجتماعية لكبار السن يمارسون من خلالها أنشطة وبرامج اجتماعية هادفة تدعم جوانب الاستقرار النفسي لديهم. وتساعدهم على التكيف مع المجتمع ومتغيراته.
4. التأكيد على أهمية إدماج المسنين في المجتمع.

5. تنظيم تطوع كبار السن في مؤسسات رعاية الطفولة والأسرة.
6. تنظيم زيارات منزلية للمسنين الملازمين لمنازلهم بمعرفة الاختصاصيين والمتطوعين لتشجيعهم على الاندماج في المجتمع والتخفيف من متاعبهم النفسية.
7. تنظيم الأيدي العاملة اللازمة لأداء الخدمات المنزلية للمسنين في منازلهم وبتكلفة تتناسب مع قدرات كل منهم.
8. القيام بالدراسات والبحوث العلمية للتعرف إلى حجم مشكلات المسنين في المجتمع.
9. ترسيخ القيم الدينية لدى الناشئة، وبخاصة فيما يتعلق بحكم الدين في عقود الوالدين وقطع الأرحام، وكذلك موقف المجتمع لمن يتخلون عن أداء هذا الدور.
10. التأكيد على دور الأبناء في رعاية ذويهم وتقديم الدعم المالي والإرشاد النفسي حول سبل الرعاية اللازمة ومتطلباتها.

(32) عنوان الدراسة: نظرة المجتمع الأردني نحو كبار السن.

الباحث: لبنى عكروش.

مكان النشر والناشر: البحرين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (11)، من صفحة 100 إلى صفحة 133، شتاء 2005.

عدد الصفحات: 33 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: المملكة الأردنية الهاشمية، 2002.

مصدر بيانات الدراسة: عينة مؤلفة من 200 فرد من المملكة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على نظرة المجتمع الأردني نحو كبار السن ذكور وإناث في جميع محافظات المملكة والتعرف على هذه النظرة سواء أكانت إيجابية أو سلبية. الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: تم استخدام الإحصاء الوصفي وحساب التكرارات والنسب المؤوية واختبار مربع كاي.

نتائج الدراسة الحالية: أشارت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة من المجتمع الأردني كانت نظرتهم إلى المسنين إيجابية، حيث أكد (74%) أن المسنين يتمتعون بالحكمة، و (81.5%) أن المسنين حذرون، و (66.5%) أن المسنين لهم خصائص قيادية وإدارية، و (92.5%) يشعرون بأن المسنين يتمسكون بالعادات والتقاليد، و (84.5%) يذكرون أمجادهم ومناصبهم الماضية، وأن (82.5%) يؤيدون قدرة المسنين على التحكيم لحل الخلافات.

التوصيات:

1. استغلال وسائل الإعلام المتوافرة في مجتمعنا كحملات إعلامية وثقافية موجهة للمجتمع كامل.
2. توعية وتعليم المسنين في المجتمع حول سمات مرحلة الشيخوخة.

3. تعليم الأطفال احترام كبار السن والاهتمام بهم.
4. إدخال احترام وتقدير كبار السن في المناهج المدرسية والجامعية.
5. أعداد الكوادر الفنية والمتخصصة.
6. إجراء المزيد من الدراسات للتعرف على واقع وظروف كبار السن.

(33) عنوان الدراسة: مشكلات كبار السن في المجتمع الأردني مقارنة سوسولوجية.

الباحث: لبنى عكروش.

مكان النشر والناشر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، دراسة غير منشورة، 2000.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: المملكة الأردنية الهاشمية 2000.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (1200) من يقيمون داخل أسرهم، (200) فرد من غير المسنين، (42) من يقيمون في دور المسنين.

أهداف الدراسة: التعرف على المشكلات التي تواجه كبار السن في المجتمع الأردني. وكذلك التعرف على المشكلات التي تواجه كبار السن في دور الرعاية والتعرف على آراء الشباب ونظرتهم إلى كبار السن.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الإحصاء الوصفي وحساب التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والرسومات البيانية، ومربع كاي.

نتائج الدراسة الرئيسية: كان أبرز نتائج الدراسة انخفاض مستوى الدخل لدى كبار السن، حيث أن ثلث أفراد العينة كان دخلهم الشهري حوالي (50) دينار. وكذلك شمول نصفهم في التأمين الصحي، وأن هناك علاقة بين ارتفاع مستوى التعليم واهتمام كبار السن بالفحص الدوري لصحتهم، وارتفاع نسبة الذكور من كبار السن الذين لديهم الرغبة عن الإناث كبار السن بممارسة العملية الجنسية، وأن حوالي (65%) من كبار السن يشعرون بأن أبنائهم منشغلون عنهم، ويشعرون بالوحدة والفرقة، كما أن أكثر من (50%) من كبار السن المقيمين في دور الرعاية يعتمدون على وزارة التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية بدفع تكاليف إقامتهم في هذه الدور، وأن أكثر من (61%) يعانون من الوحدة والأكتاب والفرقة ويشعرون بأنهم منسيون وأن وضعهم النفسي سيئ.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. تشكيل لجنة وطنية عليا لكبار السن على غرار مجالس الشباب والأسرة.
2. أحداث تعديلات على تشريعات النظام التقاعدي بحيث يصبح (65) عاما. واستصدار اللوائح والنظم والقوانين لمعالجة أمور كبار السن.
3. جعل التقاعد اختياري ما أمكن.
4. التركيز على رسائل الأعلام المختلفة كحملات اعلانية وثقافية موجهة ليس فقط للمسنين أنفسهم ولكن المجتمع كامل.
5. تبني أساليب الرعاية النهارية، والرعاية المنزلية، والعيادات المتنقلة، التي تسعى إلى بقاء كبار السن في بيئاتهم الطبيعية، وتزويدهم بكافة الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبية والمهنية.
6. تثقيف أفراد المجتمع الأردني وإبراز أهمية مرحلة الشيخوخة، وذلك بإدخال ذلك في المناهج المدرسية والجامعية.
7. رفع قيمة المساعدات الشهرية لكبار السن، وخاصة صندوق المعونة الوطنية.

قطاع الثقافة



1.4 المرأة:

(34) عنوان الدراسة: أثر الإعلانات التجارية التلفازية في تعديل الصورة الذهنية للمرأة الأردنية: دراسة حالة طلبة الجامعة الأردنية.

الباحث: تغريد محي الدين المصري.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2001.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (85) طالباً وطالبة يكونون ست أسر جامعية من الجامعة الأردنية.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف إلى صورة المرأة كما تعكسها الإعلانات التجارية المتلفزة، كما هدفت إلى استقصاء أثر هذه الإعلانات في تعديل الصورة الذهنية للمرأة لدى المشاهدين. الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: تم استخدام تحليل التباين المتعدد واختبار شافيه. نتائج الدراسة الرئيسية:

1. الإعلانات التجارية المتلفزة تعكس الصورة النمطية للمرأة كما حددتها الدراسات والأطر النظرية السابقة.

2. الإعلانات التجارية المتلفزة عملت على ترسيخ الصورة النمطية للمرأة سواء أكانت هذه الإعلانات متبوعة بحوار أم بدونه.

3. الذكور أكثر ميلاً بشكل عام إلى إدراك المرأة بصورتها النمطية مقارنة بالإناث اللواتي يملن إلى إدراك المرأة بصورتها غير النمطية.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. أهمية تكرار مثل هذه الدراسات على عينات أوسع وبيئات جغرافية واقتصادية في المملكة، على أمل أن تستنير صناعة الإعلانات التجارية بنتائج مثل هذه الدراسات، وتساهم بشكل أو بآخر، في تحديث صورة المرأة لتتلاءم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

2. الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة لتشجيع إظهار المرأة بصورتها الأكثر إيجابية، والابتعاد عن القوالب النمطية الحالية التي تظهرها بصورة سلبية.

3. التركيز على مناهج التعليم المدرسي، وذلك بإزالة التمييز الجنسوي منها، لتحسين صورة المرأة ومكانتها وبخاصة في أذهان الجيل الناشئ.

(35) عنوان الدراسة: دور التعليم في تغيير واقع المرأة الريفية الأردنية: دراسة لقرية حوارة/ شمال الأردن.

الباحث: سناء غالب الغرابية.

مكان النشر والناشر: جامعة اليرموك، رسالة غير منشورة، 2002.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: بلدة حوارة، اربد، الأردن، 2002.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (76) فتاة من بلدة حوارة - اربد.
أهداف الدراسة: معرفة أثر تعليم الإناث في التحولات المرتبطة بحرية المرأة الاقتصادية والاجتماعية في بلدة حوارة، وتحديد أثر التعليم في تغيير نظرة المجتمع لمكانة المرأة باعتبارها عنصراً أساسياً في المجتمع لها دور مهم يوازي دور الرجل ويساويه. والتعرف إلى واقع التعليم النسوي وتاريخه في ريف الأردن بوصفه جزءاً من التعليم العام، وذلك من خلال دراسة بلدة حوارة بمنطقة اربد.
نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج مايلي:

1. التغييرات التي طرأت على شكل الأسرة وبنائها هي أهم مؤشرات التغيير الاجتماعي في تلك القرية، وتمثلت التغييرات في نمط ونموذج الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، ونتيجة انتشار التعليم بين الإناث أصبح للمرأة دور كبير، ومسؤوليات اقتصادية مشتركة داخل الأسرة.
2. على الرغم من التغييرات التي طرأت على الأسرة وعلى المجتمع الأردني وما حققته المرأة من إنجازات على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادية، والسياسية، ونيل جزء من حقوقها، إلا أن المجتمع مازال يعطي السلطة للرجل (السلطة الأبوية).
3. إن استمرارية تربية الأبناء، ذكوراً وإناثاً، على أساس الجنس داخل مجتمع حوارة، يؤكد أن التغيير في الفكر الاجتماعي الذي طرأ على الأسرة الريفية هو تغير سطحي، وليس جذرياً وما أحدثه تعليم المرأة من تغير طفيف في دورها ومكانتها داخل الأسرة أساسه المساهمة الاقتصادية فقط، إذ مازال للذكر المكانة والسلطة العليا في الأسرة والمجتمع.
4. وجود فجوة كبيرة بين المرأة والرجل في المشاركة السياسية.
5. يعتبر ازدياد الزواج الخارجي من مؤشرات التغيير الاجتماعي في القرية، وذلك نتيجة انتشار التعليم بين الذكور والإناث، وكان زواج ابن العم هو السائد في الماضي نظراً لارتباطه بأهداف اقتصادية واجتماعية باعتبار أنه يحفظ وحدة العشيرة، ويحمي ملكية الأرض من التفتت، ويقوي الروابط الأسرية داخل العشيرة الواحدة. أما في الوقت الحاضر فقد أصبح الزواج من خارج إطار العشيرة نمطاً مفضلاً وشائعاً بين الإناث والذكور في البلدة، وقد ارتبط هذا النمط من الزواج بأسباب عديدة أهمها الوعي الصحي للشباب ذكوراً وإناثاً لمخاطر زواج الأقارب، ولكن شيوع هذا النمط من الزواج لا يعني أن زواج الأقارب قد اختفى إذ مازالت بعض الفتيات بالرغم من حصولهن على التعليم والتحاقهن بالوظائف والمهن المختلفة، يفضلن الزواج بالقرب.
6. تناقص فاعلية الأسرة وتأثيرها في خيارات شريك الحياة، فالأسر لم تعد لها سلطة كبيرة في اتخاذ القرار باختيار شريك الحياة لأبنائها، كما كان في السابق، إذ ظهرت محددات جديدة بدأت تؤثر في عملية الاختيار الزوجي، وتمثل بوظيفة شريك الحياة، وتحصيله العلمي، وهكذا صار الناس يفضلون الفتاة المتعلمة والموظفة زوجة لأبنائهم.
7. إبراز دور المرأة الإنتاجي العائد عن عملها خارج البيت ومساهمتها الاقتصادية في توفير نفقات الأسرة، ودخولها إلى سوق العمل الذي كان حاجة اقتصادية وليس حاجة إنسانية، وأيضاً تعزيز انتشار التعليم بين النساء لفتح مجالات أوسع للعمل أمامها، وشهدت القرية تحركاً وظيفياً مما أدى إلى تغيير التركيبة المهنية بين النساء التي بدأت تتسع وتنوع، وترتب على هذا الأمر ترك المرأة للعمل في الزراعة.

2.4 الأسرة:

(36) عنوان الدراسة: القيم الاجتماعية السائدة لدى جيلين في المجتمع الأردني.

الباحث: ذياب موسى البدينة.

مكان النشر والناشر: المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (21) العدد (41)، من صفحة 171 إلى صفحة 201، 2006، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عدد الصفحات: 31 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: محافظة الكرك، الأردن، 2006.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات مستقاة من عينة الدراسة باستخدام استمارة. استخدمت أداة قياس القيم الدولية (WVS).

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى بيان القيم الاجتماعية السائدة لدى جيل المدرسين وجيل الطلاب في المجتمع الأردني. وبيان ترتيب هذه القيم لدى المشاركين في الدراسة.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج وجود تباين في ترتيب القيم بعامة ولدى هيئة التدريس والطلبة بخاصة، فقد احتلت القيم الخاصة بالأسرة، والايان، وعدم قبول الرشوة، ومشاركة الناس، ومجاورة أناس من عرق آخر (المعايشة) أعلى القيم، في حين احتلت القيم الخاصة بجامعة الدول العربية، والأحزاب، والتلفاز، والبرلمان، والشركات الكبرى أقل القيم، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجيل وقيم الأسرة، وخدمة الآخرين، والاستقلالية، والعمل الجاد، والتخيل، والسكن بجوار يهودي، والراتب، والأمن، والإجاز، والأمن الوظيفي، والإبداع، والعطل، والشعور بالإجاز، والدفاع، والمحافظة على النظام، والمشاركة في الشؤون الداخلية والخارجية السياسية، والمسجد، والتلفاز وحقوق المرأة، وعدم الغش، وعدم قبول الرشوة، والحصول على الميزات، والإنسانية.

(37) عنوان الدراسة: المتلازمات الديموغرافية لتفضيل إجاب الذكور في الأردن.

الباحث: منير كرادشة، عيسى مصاروة.

مكان النشر والناشر: مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (21)، العدد (3 ب)، من صفحة 776 إلى صفحة 815، 2005.

عدد الصفحات: 40 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2002.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة لمسح السكان والصحة الأسرية لعام 2002، دائرة الإحصاءات العامة.

أهداف الدراسة:

1. كشف وتحديد ما إذا كان هناك فعلا تفضيلات لإيجاب الأطفال على أساس النوع الاجتماعي لدى الأسر الأردنية. فيما يتعلق بأثر تفضيل الأطفال حسب النوع الاجتماعي على السلوك الإيجابي وأمناء الزواج: قياس وتحليل علاقة تفضيل النوع الاجتماعي للمولود على السلوك الإيجابي للمرأة (الخصوبة الفعلية، والخصوبة المفضلة، واستخدام موانع الحمل، والإجهاض، والإرضاع الطبيعي).
2. قياس وتحليل علاقة تفضيل النوع الاجتماعي للمولود على القرارات والمواقف المتعلقة بالسلوك الإيجابي مثل: (النقاش والتفاهم بين الزوجين حول حجم الأسرة المرغوبة، واستخدام موانع الحمل، كذلك موافقة الزوج أو تشجيعه للزوجة بخصوص استخدام إحدى وسائل تنظيم الأسرة).
- الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: التحليل الوصفي البسيط والتحليل الوصفي الثنائي، واستخدام النماذج الإحصائية المتقدمة مثل تحليل الانحدار متدرج الخطوات.
- نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج وجود تفضيلات قوية لإيجاب الذكور في الأردن، وبخاصة لدى الأزواج كما أظهرت الدراسة أن هناك مجموعة من المتغيرات مثل: (مكان الإقامة، والانتماء الديني، وحدوث وفيات الأطفال في الأسرة، ودرجة القرابة بين الزوجين، والتفاهم بين الزوجين حول حجم الخصوبة المرغوبة) لها تأثيرات هامة على ظاهرة تفضيل إيجاب الأطفال الذكور في الأردن.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. زيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية، والثقافية، والديموغرافية، والاقتصادية، وبشكل مركب من زاوية علاقتها بسلوك المرأة الإيجابي المفصلية.
2. تحديد تلك المتغيرات التي يمكن أن يكون لها دور حاسم في تقرير مستوى الخصوبة السكانية، ومن ثم الوصول إلى مستويات معرفية دقيقة وعميقة حول مثل هذه المواقف، ومحدداتها، وعواملها بحيث يمكن، في النهاية، الإمساك والتحكم بها وضبطها.

(38) عنوان الدراسة: المجتمع الأردني من خلال أمثاله الشعبية عن المرأة والقيم الاجتماعية والنظام القرابي.

الباحث: هالا خالد عبد النبي المطر.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2001.

مصدر بيانات الدراسة: الأمثال الشعبية.

أهداف الدراسة: التعرف إلى الثقافة الشعبية السائدة في المجتمع الأردني من خلال الأمثال الشعبية، وإتجاه قضايا اجتماعية معينة مثل: موضوع حقوق المرأة، ومسألة العرض والشرف المتعلقة بها، ونظام القرابة والوساطة والمحسوبية، ومناقشة مفهوم المثل الشعبي، ومكانة المرأة في الماضي والحاضر، والقيم الاجتماعية من حيث: ثباتها وتغيرها من خلال الأمثال الشعبية، ونظام القرابة في المجتمع الأردني والتحويلات التي طرأت عليه، وتوصلت الباحثة إلى أن الأمثال الشعبية، بحد ذاتها، علامات تشير إلى وقائع حية، وتعبّر عن تجارب الإنسان وخبرته في شتى المجالات.

نتائج الدراسة الرئيسية: بينت الدراسة أن هناك كثيراً من القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الأردني. فالأمثال الشعبية تحتوي على مبادئ أخلاقية تحمل في ثناياها مثلاً عالية سامية يسعى الإنسان إليها. ومن هذه القيم: قيمتا الضيافة والكرم. إذ أن الكرم وحسن الضيافة من أهم المظاهر الاجتماعية والصفات الأخلاقية التي يعتز بها الأردني. والقيمة الثانية التي أوضحتها الدراسة: علاقة الجوار. فالاهتمام بالجوار وإكرامه واحترامه. أمر له قدسية في نفوس أفراد المجتمع الأردني. إذ نجد كثيراً من الأمثال الشعبية التي توصي بالجوار. وحث على إقامة علاقة طيبة معه. ومن القيم التي يركز عليها أفراد المجتمع الأردني: قيمة الصداقة. فقد وجد أن هناك كثيراً من الأمثال الشعبية تركز على الصداقة وحث أفراد المجتمع عليها. وتمتدح الصديق الوفي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأمثال الشعبية هي. بحد ذاتها. علامات أو إشارات تشير إلى وقائع حية. وأنها تعبير عن تجارب الإنسان وخبرته في شتى المجالات إلى جانب أنها تعبير عن رؤية فكرية. وموقف معين من الحياة. وهي لشدة التصاقها بحياة الناس وقوة تصويرها لواقعهم غالباً ما ينظر إليها على أنها صفة أو دليل. وأنها تؤدي إلى التأثير في مجموعة من الأمور وفي السلوك الإنساني. وأنها إذ ترصد هذا الواقع وسلوك الأفراد فيه. فإنها ترصد أيضاً التغيرات التي تطرأ على هذا الواقع. وعلى سلوك الأفراد وتصرفاتهم.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها: الاهتمام بالجوار. وإكرامه واحترامه. أمر له قدسية في نفوس أفراد المجتمع الأردني وإذ نجد كثيراً من الأمثال الشعبية التي توصي بالجوار. وحث على إقامة علاقة طيبة معه. ومن القيم التي يركز عليها أفراد المجتمع الأردني قيمة الصداقة.

قطاع الصحة



1.5 الصحة الإيجابية:

(39) عنوان الدراسة: الحملة الوطنية الأردنية حول مشاركة الرجل في تنظيم الأسرة معا من أجل أسرة سعيدة 1995-2002.

الباحث: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية.
مكان النشر والناشر: السكان والتنمية: الحملة الوطنية الأردنية حول مشاركة الرجل في تنظيم الأسرة، من صفحة 77 إلى 85.
عدد الصفحات: 9 صفحات.
نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2003.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة التي شملتها الحملة.
أهداف الدراسة: توفير معلومات أساسية للرجال عن النواحي الدينية، والطبية، والاجتماعية المتعلقة باستخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة، ومعاونة الرجال على مناقشة هذا الموضوع لاتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بتنظيم أسرهم بناء على معرفة كافية.
نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن حملة مشاركة الرجل في تنظيم الأسرة في الأردن قد حققت نجاحاً في زيادة معلومات الرجل وتحسين توجهاته نحو استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة. كما نجحت الحملة في توفير بيئة داعمة لتنظيم الأسرة في المجتمعات المحلية الأردنية وفي المملكة بشكل عام، وإلى الحاجة إلى المزيد من الجهود التثقيفية التوعوية الموجهة للرجال. وبخاصة فيما يتعلق بتزويدهم بمعلومات كاملة حول الوسائل التي أدخلت حديثاً إلى الأسواق الأردنية، وحول العدالة بين الأبناء الذكور والإناث. ولعل من أفضل النتائج العملية الملموسة مطالبة الرجال في الأردن من خلال هذه الحملة، وبشدة، أن يتم تصميم برنامج إعلامي تثقيفي وتنفيذه على فئة الشباب من الجنسين من أبنائهم، وبناتهم، وإخوانهم، وأخواتهم كونهم الفئة الأكثر حاجة لمثل هذه الحملات والمعلومات. وهذا ما ابتدأت به الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسكان منذ عام 2000.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

أن يتم تصميم برنامج إعلامي تثقيفي وتنفيذه على فئة الشباب من الجنسين (أبنائهم، وبناتهم، وإخوانهم، وأخواتهم) كونهم الفئة الأكثر حاجة لمثل هذه الحملات والمعلومات.

(40) عنوان الدراسة: السلوك الإيجابي والقرابة في الأردن (1997).

الباحث: منير عبدالله كرادشة.

مكان النشر والناشر: مجلة المنارة، المجلد (11)، العدد (4)، من صفحة 417 إلى صفحة 463، 2005.
عدد الصفحات: 47 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 1997.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 1997 - دائرة الإحصاءات العامة.

أهداف الدراسة: تهدف إلى تحديد العوامل (الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية) المؤثرة في تباين أنماط الزواج (سواء من داخل الأنساق القرابية أو من خارجها) في الأردن، وكشف وتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المدخلة في التحليل مع الاتجاه نحو الزواج من داخل الأنساق القرابية، ودراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين نمط زواج الأقارب والسلوك الإيجابي للسكان في الأردن الممثل بالمتغيرات التالية: اتجاهات استخدام موانع الحمل في الأسرة، وحجم الخصوبة الفعلية في الأسرة، وحجم الخصوبة المرغوب في الأسرة، وعدد الأطفال الذكور المرغوب فيهم في الأسرة، وحدوث وفيات الأطفال في الأسرة، وعمر المرأة عند الزواج، والفارق العمري بين الزوجين، ومستوى التفاهم والنقاش بين الزوجين حول استخدام وسائل منع الحمل، وعدد الأطفال المرغوب إجابهم في الأسرة.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: النسب المئوية، والانحدار المتعدد.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن نمط زواج الأقارب ما يزال نمطاً شائعاً في الأردن خصوصاً لدى بعض الشرائح الاجتماعية مثل: شرائح الأفراد الأقل تعليماً، وذوي الأصول الريفية، والفئات الأكبر عمراً، وخلصت الدراسة أيضاً إلى وجود تأثير معنوي دال إحصائياً لنمط زواج الأقارب في سلوك الأفراد الإيجابي، وبخاصة فيما يتعلق بحجم خصوبتهم المفضلة، والرغبة في الحصول على عدد أكبر من الأطفال الذكور والتحيز لإجابهم، وعدد الأطفال المتوفين في الأسرة، بينما لم تظهر الدراسة أي علاقة معنوية دالة إحصائياً بين نمط زواج الأقارب والخصوبة الفعلية واستخدام موانع الحمل. توصيات الدراسة وتطبيقاتها: اعتبار هذه الدراسة محاولة أو مدخلاً يمكن التأسيس عليها أو الاستفادة من نتائجها في دراسات لاحقة، وبخاصة في مجال الزواج والقرابة من جهة والسلوك الإيجابي للسكان من جهة أخرى، وبخاصة في ظل ندرة هذا النمط من الدراسات في الأردن.

(41) عنوان الدراسة: الصحة الإيجابية للمرأة في برامج التلفزيون الأردني.

الباحث: خديجة موسى علاوين.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2001/1/1 إلى 2001/4/30.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مجتمع الدراسة لثلاثة برامج تلفزيونية هي:

1. الأسرة. 2. علماء وآراء. 3. معاً من أجل أسرة سعيدة.

أهداف الدراسة: التعرف إلى الرسالة الاتصالية التي تتبناها برامج التلفاز الأردني في مجال الصحة الإيجابية للمرأة من ناحيتي المضمون والشكل. بالإضافة إلى التعرف إلى مفهوم الصحة الإيجابية للمرأة، وأهميتها، والعناصر المكونة لها.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: تحليل المضمون. الأسلوب الإحصائي الوصفي.
نتائج الدراسة الرئيسية:

1. قدم التلفاز الأردني معلومات من خلال برامجه حول الصحة الإيجابية للمرأة التي تركزت على انعكاسات الصحة الإيجابية على المرأة والطفل معاً.

2. لا يوجد مفهوم واضح ومحدد للصحة الإيجابية للمرأة في برامج التلفاز الأردني.

3. أخذ كل من مفهوم تنظيم الأسرة، ومفهوم الأمومة الآمنة التي تعد من عناصر الصحة الإيجابية للمرأة جانباً كبيراً من اهتمام البرامج التلفازية.

4. جاء اعتماد البرامج التلفازية التي كانت تقدم على الضيوف المشاركين متنوعي التخصصات بوصفها مصادر لتقديم المعلومات، واستخدم الحوار باعتباره قالباً فنياً لتقديم معظم حلقات هذه البرامج.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. ضرورة تكرار المحاولات البحثية حول القضايا السكانية والصحية في وسائل الاتصال، والدور الذي تقوم به في توعية المواطنين حول تلك القضايا من أجل الوقوف على قدرة وسائل الاتصال وفعاليتها في إبراز تلك القضايا وتوعية الناس بها.

2. محاولة تقديم مفهوم واضح ومحدد للصحة الإيجابية للمرأة، كذلك عدم التركيز فقط على مفهومي تنظيم الأسرة والأمومة الآمنة باعتبارهما عناصر للصحة الإيجابية للإيفاء باحتياجات المرأة في الفئات العمرية كافة وليس لكونها أمّاً.

3. أن تكون البرامج التلفازية أكثر اهتماماً بموضوع الأمراض المنقولة بالجنس، وذلك بتقديم معلومات حول كيفية الوقاية منها، وكذلك إعطاء موضوع الفحص الطبي قبل الزواج حيزاً أكبر في البرامج لأهمية هذه المواضيع في الوقت الحاضر.

4. ضرورة التنوع في استخدام القوالب الفنية في تقديم البرامج التلفازية، من خلال استخدام أسلوب الأسئلة والإجابات الذي يساعد على معرفة استجابات المرأة المشاهدة للبرامج التلفازية.

5. ضرورة زيادة البرامج التي تهتم بشؤون الأسرة بشكل عام، والمرأة بشكل خاص، والتخطيط السليم لمضمون هذه البرامج، وإعداد مقدمي هذه البرامج إعداداً جيداً، وتأهيلهم للقيام بمهامهم في إيصال المعلومة بصورة جيدة، بحيث يكونوا على دراية تامة بهذه القضايا.

(42). عنوان الدراسة: برامج تنظيم الأسرة والعوامل المؤثرة عليها.

الباحث: احمد الشيباب، رائد عبابنة.

مكان النشر والناشر: مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، من صفحة 185 إلى صفحة 210، 2001.

عدد الصفحات: 36 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: اربد، الأردن، 2001.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (142) امرأة، من مركز الأمومة والطفولة في محافظة اربد.

أهداف الدراسة: التعرف إلى اتجاهات المستفيدات من خدمات مراكز الأمومة والطفولة في محافظة اربد نحو العدد الأمثل من الأطفال الذي تفضله الزوجة، والعوامل المؤثرة في ذلك، ومدى معرفة الزوجة بوسائل تنظيم الأسرة، ومدى الموافقة على الرضاعة الطبيعية كوسيلة لمنع الحمل، ودور العامل الديني في الموافقة على برامج تنظيم الأسرة، كما تهدف إلى التعرف إلى تأثير العوامل الديموغرافية للمستفيدات من برامج الأسرة.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: معامل الارتباط.

نتائج الدراسة الرئيسية: وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للزوجة والزوج وعدد الأطفال المرغوب فيهم، كذلك وجود علاقة عكسية بين الفترة الزمنية بين الحمل والآخر، وعدد الأطفال المرغوب فيهم.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. ضرورة التركيز على الدور الهام والبارز الذي تقوم به مراكز تقديم خدمات تنظيم الأسرة، والعمل على تفعيل هذا الدور بصورة أكثر فعالية.
2. نشر التوعية والتثقيف الصحي من خلال تفعيل دور الإعلام الصحي.
3. ضرورة دعم برامج تنظيم الأسرة في المحافظة على صحة الأم والطفل، نظرا لكونه السبب المهم لاستعمال عينة الدراسة لوسائل منع الحمل.

(43) عنوان الدراسة: أثر إجازة الأمومة على السلوك الإيجابي للمعلمات في القطاع الحكومي -دراسة حالة- مديرية تربية عمان الأولى.

الباحث: رانية خالد احمد الفلاح.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: عمان، الأردن، 2001.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المكونة من 355 معلمة متزوجة في القطاع الحكومي.

أهداف الدراسة: تحديد أثر التغير الذي حصل على مدة إجازة الأمومة في المواقف والرغبات والنوايا والممارسات الإيجابية للمعلمات المتزوجات في القطاع الحكومي.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: التحليل الوصفي، وتحليل التصنيف المتعدد المتغيرات.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج وجود علاقة بين توقيت الحمل والإيجاب وبين مدة إجازة الأمومة من جهة أخرى، وأظهر التحليل وجود علاقة طردية بين مدة إجازة الأمومة من جهة، وكل من عدد المواليد الأحياء والرغبة في إجاب المزيد من الأطفال وتوقيت الحمل والإيجاب من جهة أخرى. وظهر التحليل أيضاً وجود علاقة عكسية بين مدة إجازة الأمومة ومتوسط مدة المباشرة بين المواليد.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. استهداف فئة المعلمات المتزوجات في سياسات تنظيم الأسرة في الأردن، وبخاصة أن المعلمة تقوم بزراعة الاتجاهات في الطلبة لتوعيتهم في مجال تنظيم الأسرة، وذلك من خلال توفير وسائل التنظيم الحديثة ذات الكفاءة العالية.
2. إجراء مزيد من الدراسات حول مهن أخرى، وأثرها في السلوك الإيجابي، وذلك لأغراض المقارنة، وتحديد أي المهن أكثر تأثيراً في مستويات الخصوبة سواء كان هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً، وربط ذلك بخصائص عمل الزوجة في كل مهنة، وبخاصة فيما يتعلق بمدة إجازة الأمومة.
3. وضع سياسة سكانية تأخذ بالاعتبار مدة إجازة الأمومة بحيث لا تتعارض مع أهداف برامج تنظيم الأسرة، وفي هذا الإطار تقترح الباحثة عدم إعطاء إجازة الأمومة إلا بعد مرور سنتين على الأقل على إجازة الأمومة السابقة، وذلك إذا أردنا النجاح لبرامج تنظيم الأسرة، ولا سيما فيما يتعلق بمدة الرضاعة، ومدة المباشرة بين المواليد.

(44) عنوان الدراسة: مشروع الاستراتيجية الوطنية للصحة الإيجابية للشباب الأردني.

الباحث: نمر الخطيب، عبد الرحيم المعاينة.

مكان النشر والناشر: مجلة السكان والتنمية، العدد (10)، 2004.

عدد الصفحات: 37 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2004.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من دائرة الإحصاءات العامة/ مسح السكان والصحة الأسرية، ومسح الشباب الأردني/ المجلس الأعلى للسكان/ الأمانة العامة.

أهداف الدراسة: رفع وعي الفئة الشبابية والمؤسسات التعليمية والاجتماعية التي تتعامل مع هذه الفئة حول مختلف عناصر الصحة الإيجابية، والى الحد من الظواهر السلبية بين أفراد هذه الفئة، كذلك العمل على إكساب الفئة الشبابية المهارات الضرورية حول مختلف قضايا الصحة الإيجابية، كما استعرضت الاستراتيجية عدداً من الأهداف العملية التي يؤمل تحقيقها بين الفئة الشبابية.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن استعراض الاستراتيجية عدداً من الأهداف العملية يمكن أن تحقق بين الفئة الشبابية.
توصيات الدراسة وتطبيقاتها: اقترح بعض السياسات والإجراءات لغايات وضع خطة عمل تتضمن برامج وأنشطة لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

(45) عنوان الدراسة: اتجاهات المواطنين نحو تنظيم النسل في بلدة ذات رأس في جنوب الأردن.

الباحث: أحمد فلاح العموش.
مكان النشر والناشر: مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (16)، العدد (3)، من صفحة 165 إلى صفحة 194، 2001.
عدد الصفحات: 30 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الكرك، الأردن، 2001.
مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من 120 أسرة من بلدة ذات رأس.
أهداف الدراسة: التعرف إلى اتجاهات المواطنين نحو تنظيم النسل في بلدة ذات رأس في جنوب الأردن، وتشمل هذه الاتجاهات معرفة مدى توافر المعلومات لدى المواطنين نحو تنظيم النسل، ومدى تقبل هذه الفكرة، والوسائل المستخدمة في تنظيم النسل.
الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الإحصاء الوصفي.
نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة موافقون على تنظيم النسل، وأظهرت كذلك أن الأزواج صغار السن أكثر تقبلاً لهذه الفكرة.

2.5 المرأة:

(46) عنوان الدراسة: سرطان الثدي في الأردن دراسة اجتماعية.

الباحث: عبد الباسط مفلح علي الخوالدة.
مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002.
نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2002.
مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من 127 مريضة سرطان ثدي في مختلف محافظات المملكة من أصل 1814 حالة تم تشخيصها في السنوات الأربع (1996-1999) مستثنياً منهن المتوفيات وعددهن 532 حالة.
أهداف الدراسة: التعرف إلى مدى انتشار سرطان الثدي في الأردن من خلال السجل الوطني وتقييم العلاقة بين العوامل الاجتماعية والصحية وما تتركه الإصابة بسرطان الثدي من آثار اجتماعية على المجتمع الأردني. إضافة إلى ظروف حدوث المرض في الأردن من خلال الظروف المعيشية، والبيئة، والنفسية، ودور القطاع العام والخاص والمؤسسات الصحية لمواجهة هذا المرض من خلال نشر الوعي به، والكشف المبكر عنه، وتحسين أساليب العلاج والتأهيل، كما تهدف إلى تزويد القطاع

الصحي والباحثين وصناع القرار بمعلومات مفصلة عن سرطان الثدي. من حيث العمر والجنس. ويمكن الانتشار من أجل وضع لبنة للمساعدة في التخطيط ومراقبة وزيادة التحكم في سرطان الثدي.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: اختبار مربع كاي.

نتائج الدراسة الرئيسية: تبين أن أكثر المريضات في سرطان الثدي قد تمت إصابتهن عام 1999 إذ بلغت نسبتهن (36%) من مجموع عينة الدراسة. وأن الفئة العمرية التي في سن 46 فأكثر كانت أكثر الفئات عرضة للسرطان. وقد شكلن ما نسبته (62%) وأغلبهن متزوجات.

أن نقص الوعي الصحي والاجتماعي في الكشف المبكر عن سرطان الثدي. إضافة إلى الدور التاريخي العائلي. والإرضاع الطبيعي. وحبوب منع الحمل. وكذلك الدخان. هي عوامل خطرة تحفز ظهور سرطان الثدي في عمر مبكر. أما على الصعيد الاجتماعي. فكتشفت الدراسة أن العلاقات الأسرية والزواجية القوية والمتينة قبل الإصابة حالت دون خلق مشاكل اجتماعية وفجوات واسعة بين أفراد الأسرة. وأن وصمة العار على زوجات وبنات المصابة كانت متفاوتة حسب الفروق الفردية والبيئة الاجتماعية. وأن المشاكل الاجتماعية قبل الإصابة بسرطان الثدي لها أثر واضح بوصفه عامل خطر على مراحل الإصابة. إذ وجدت فروق ذات دلالة إحصائية.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق بين الحالة الاجتماعية ومكان الإقامة. بالمقابل وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أعمار العازبات مقابل المتزوجات عند اكتشاف المرض لصالح العازبات. وبينت الدراسة وجود فروق في متوسط الأعمار عند الإصابة نظرا لنوعية الرضاعة الطبيعية. أو صناعية لصالح الرضاعة الطبيعية.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. وضع خطة من قبل صناع القرار لمعالجة سرطان الثدي. وتقليل أعبائه المادية. والنفسية. والاجتماعية.

2. زيادة الوعي بالمرض. ونشر ثقافة المعرفة في محاربة هذا المرض الخبيث لإيقاف مصانع الموت من ناحية الكشف المبكر عنه. وأساليب العلاج والتأهيل. وكيفية الاكتشاف والوقاية منه. واتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة لعلاج من خلال قنوات الإعلام المختلفة.

3. توفير التحفيز والدعم. والاستشارة الاجتماعية. والنفسية للمريضة. وإشراكها في قرار الخيار العلاجي.

4. إقامة ندوات صحية اجتماعية ثقافية تكشف عن البعد الاجتماعي لمريضات سرطان الثدي من قبل الأخصائيين. وكيفية التعامل معه في ظل المتغيرات والتحويلات الاجتماعية. وتقديم رؤيه شاملة بأهمية مواجهة المرض. ودورها في رفع الروح المعنوية. ومن ثم تقوية جهاز المناعة في كبح ومقاومة خلايا المرض التي لا يتم الوصول إليها عن طريق الجراحة والأشعة.

5. لا بد من إجراء مسح صحي داخل المجتمع يشمل إجراء تصوير شعاعي لكل النساء في سن (35-40) سنة تساهم فيه وزارة الصحة. والهيئات العلمية. ومراكز مكافحة السرطان. وترصد له الاعتمادات المالية من أجل الكشف عن أورام الثدي الخبيثة. وبخاصة الخفي منها التي تهدد أمن المجتمع واستقراره.

6. ضرورة وجود مؤسسات، ومراكز، ومستشفيات للتوعية والتثقيف والفحص المبكر المجاني لشرائح المجتمع كافة، وبخاصة الفقيرة منها. وتقديم أشكال الرعاية من أدوية، ونصائح، وعناية لمواجهة هذا المرض. ولا شك أن هذا الدور يقع على عاتق الحكومة ممثلة بوزارة الصحة التي من واجبها دعم هكذا تصور وتوجه. فعملية الحفاظ على المجتمع وبنائه تكون تحت إشراف الدولة التي من أهم واجباتها السعي والسهر على راحة مواطنيها وسلامتهم.
7. التركيز وزيادة الاهتمام على نمط الحياة الصحي، والنفسي، والاجتماعي المتعلق بالمرض دون إغفال الوعاء الاجتماعي المحيط بالمرض من قبل الدراسات اللاحقة في إظهار الجوانب الكامنة والمكملة لهذه الدراسة باعتبارها لبنة تضاف إلى لبنات البحث العلمي.
8. يجب أن تدرك العائلات مدى الاهتمام بمرضى السرطان، ويشمل ذلك الحاجات الروحية والعاطفية وأيضاً الجسدية، ودور مهارات الاتصال الجيد، والاتصال الجيد، والسياق الاجتماعي المعدل والجديد للجو العام في ظل وجود مصابة سرطان.
9. تنبيه الأزواج لدورهم الريادي في عملية العلاج من خلال توفر عوامل الدفاء والألفة، والمحبة، فالتعبير عن المشاعر والعواطف يقوي العلاقة، ويحقق السعادة والشعور بالأمان والأمن، ويخفف أيضاً من حجم المعاناة المرضية، ويزرع ثقة المريضة بنفسها، ومن ثم يعزز قدرتها على المواجهة وخلع ثوب الخجل الذي كانت ترسمه أمام أطفالها تجاه الأسئلة المتكررة حول صحتها وصدرها، والانطلاق للشفاء دون خوف واسترجاع الحياة العادية اليومية والاجتماعية بكل ثقة.
10. الإجابة عن الاستفسارات المطروحة، ومساعدة المريضة في تهدئة خاطرها ومخاوفها حول العلاج والعمل والنشاطات الأخرى.

3.5 الطفل:

(47) عنوان الدراسة: الخصائص والاحتياجات النفس- اجتماعية للمراهقين (12-18 سنة) المصابين بمرض الثلاسيميا الكبرى وعائلاتهم في الأردن.

الباحث: ندا نياز بهمردى.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: مستشفى البشير، الأردن، 2001.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من 41 مريضاً و 23 أمماً لطفل ممن يراجعون مستشفى البشير.

أهداف الدراسة: محاولة معرفة الخصائص والاحتياجات النفسية الاجتماعية للمراهقين (12-18) سنة المصابين بالثلاسيميا الكبرى وأمهاتهم.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن المرضى الذين يشكون من مضاعفات المرض هم، في الغالب، من غيرالمتزمين بأخذ علاج الديسفيرال؛ لم يتأثر التحصيل الأكاديمي لدى معظم المرضى وهنالك نسبة لا بأس بها منهم يخفون مرضهم عن أصدقائهم في المدرسة؛ تأثرت ممارسة معظم الذكور للرياضة بشكل ملحوظ؛ وظهرت أعراض القلق بشكل حاد على نسبة كبيرة من

المرضى في حين أن التكيف الأسري كان أقل تأثراً؛ وتظهر علامات الإنكار على نسبة لا بأس بها منهم. لم يتأثر التكيف الأسري إلا بشكل بسيط؛ وكان القلق من أكثر الخصائص ظهوراً الذي يساور الأمهات بخصوص مرض أطفالهن؛ وفي معظم الحالات يلقين اللوم على أنفسهن لإصابة أطفالهن بهذا المرض الوراثي.

أما احتياجات المرضى وأمهاتهم فأشاروا إلى احتياجاتهم للمزيد من المعلومات حول المرض وأسبابه ومضاعفاته؛ وطالبوا بتوافر الدعم النفسي- الاجتماعي في المستشفى؛ وإدخال التحسينات على الخدمات المقدمة؛ وعمل برامج توعية للمجتمع حول مرض الثلاسيميا وطرق الوقاية منه.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. عمل برامج للتثقيف الصحي للمرضى وعائلاتهم تتضمن كتيبات، ونشرات، وجلسات حوار يعطون خلالها معلومات وافية حول المرض ومضاعفاته على مدى السنين، إلى جانب أساليب العلاج المتاحة بأسلوب يتناسب وأعمار الأطفال ومستويات التعليم المختلفة للوالدين.
2. توفير عدد كافٍ من الاختصاصيين الاجتماعيين المؤهلين للتعامل مع المرضى في جميع مراكز الثلاسيميا للقيام بتوفير الدعم النفسي- الاجتماعي غير المتوافر حالياً.
3. تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع التحديات النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تواجه المرضى وعائلاتهم، وتعليمهم المهارات الأساسية للقيام بذلك.
4. تصميم أداة مقننة تناسب المجتمع الأردني للقياس المبدي للخصائص النفسية- الاجتماعية للمرضى، وإجراء التقييم المستمر لتلك الخصائص لكل مريض على مدى السنين.
5. تأسيس سجل وطني للثلاسيميا يتضمن ملفاً إلكترونياً ومعلومات وافية مختصة عن حالة المرضى، ويحصر أعداد المرضى والحاملين لسمة المرض في المملكة.
6. عمل شبكة اتصال بين كافة مراكز الثلاسيميا في المملكة، ليتمكن الأطباء والأخصاصيون الاجتماعيون وغيرهم من ذوي العلاقة من الوصول إلى المعلومات اللازمة المتعلقة بالمرضى والمرضى.
7. توفير الإرشاد الوراثي لعائلات المرضى وحاملي المرض.
8. تأهيل الكادر الصحي على مراعاة النواحي والاحتياجات النفسية- الاجتماعية للمرضى وعائلاتهم، والاهتمام أكثر بمضاعفات المرض المتعلقة بالنمو لدى الأطفال لما في ذلك من تأثير سلبي على رؤيتهم وحياتهم النفسية والاجتماعية.
9. القيام بحملات تثقيفية في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية والمراكز الصحية حول مرض الثلاسيميا وكيفية الوقاية منه.
10. إعادة تأسيس جمعية الثلاسيميا، وتفعيل دورها في دعم المرضى وعائلاتهم وفي تأسيس علاقات بين الجمعيات المماثلة في الوطن العربي والعالم لتبادل الخبرات والموارد المادية والبشرية.
11. إجراء دراسات طويلة وقصيرة الأمد لإكمال هذه الدراسة يجريها فريق متكامل من أطباء وأخصاصيين، واجتماعيين، ونفسيين تغطي أنحاء المملكة كافة.

(48) عنوان الدراسة: محددات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الأردن، 1997.

الباحث: صالح "محمد أمين" عامر العمري.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، (1992 - 1997).

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مسح السكان والصحة الأسري الأردني 1997، الذي قامت به

دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع وزارة الصحة، ووكالة الإنماء الدولي الأمريكية.

أهداف الدراسة: دراسة بعض المحددات الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية لوفيات الأطفال

دون سن الخامسة في الأردن.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: التحليل الوصفي، من خلال التوزيعات النسبية

والجداول المتقاطعة والرسوم البيانية، واعتمد الباحث أسلوب الانحدار اللوجستي.

نتائج الدراسة الرئيسية:

1. وجود علاقة عكسية بين عمر الأم عند الزواج الأول ووفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة.

إذ ترتفع معدلات وفيات الرضع والأطفال لدى الأمهات اللواتي يتزوجن في أعمار صغيرة.

2. وجود علاقة عكسية بين معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة وبين الفترة

الفاصلة بين المواليد.

3. تتفاوت معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة حسب استخدام الأم لوسائل

منع الحمل، إذ ترتفع المعدلات بين الأمهات اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل.

4. تتباين معدلات وفيات الرضع حسب جنس المولود، إذ ترتفع وفيات الرضع الذكور مقارنة

بالإناث، في حين ينخفض التباين في وفيات الأطفال حسب الجنس بعد إتمام الطفل السنة

الأولى من عمره.

5. ترتبط معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بعلاقة عكسية مع ممارسة الرضاعة

الطبيعية، إذ تنخفض المعدلات بين الأطفال الذين تم إرضاعهم رضاعة طبيعية.

6. تتفاوت معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة حسب المستوى التعليمي للأم،

إذ ترتفع المعدلات بين الأمهات غير المتعلمات والمتعلمات لسنوات قليلة.

7. وجود علاقة بين معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة ووزن الطفل عند الولادة،

إذ أنه كلما كان وزن الطفل عند الولادة كبيراً انخفضت المعدلات.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. إطالة فترة المباشرة بين كل مولودين متتاليين لمدة (سنتين كحد أدنى) لما في ذلك من

انعكاسات ايجابية على صحة الأم والطفل معاً.

2. نظراً لارتفاع معدلات وفيات الرضع والأطفال لدى الأمهات المتزوجات من أقاربهن والأمهات

المتزوجات في سن مبكرة، يوصي الباحث:

أ. الابتعاد عن ظاهرة الزواج المبكر والزواج من الأقارب.

ب. زيادة حملات التوعية والتثقيف الصحي من خلال وسائل الإعلام المختلفة بفوائد

الرضاعة الطبيعية.

- ج. استخدام وسائل منع الحمل وأثرها الإيجابي في التقليل من خطورة احتمال تعرض الرضع والأطفال للوفاة.
- د. تضمين مسوحات السكان والصحة الأسرية القادمة سؤالاً مباشراً عن دخل الأسرة. حيث لم يرد أي سؤال عن دخل الأسرة في مسح السكان والصحة الأسرية لعام 1997 على الرغم من أن المستوى المعيشي للأسرة له أثر فاعل في مستوى وفيات الرضع والأطفال.

(49) عنوان الدراسة: مدى تأثير مرض السكري على الأطفال المصابين بالسكري وأسرههم ودور العمل الاجتماعي في تمكينهم من التعامل مع المرض.

الباحث: عبير ياسين محمد الحيارى.
مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002.
نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: مستشفى الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 15 آذار إلى 25 نيسان من عام 2002.
مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من الأطفال المقيمين والمراجعين لمستشفى الجامعة الأردنية والمراجعين للمركز الوطني للسكري، والغدد الصم وأمراض الوراثة ضمن الفئة العمرية (6 - 12) سنة.
أهداف الدراسة: معرفة مدى تأثير مرض السكري في الأطفال المصابين به وأسرههم، والتعرف إلى أهم المشكلات التي تعاني منها الأم والطفل جراء إصابته بمرض السكري.
الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: المتوسطات الحسابية، والتكرارات، اختبارات).
نتائج الدراسة الرئيسية: تركز المستوى التعليمي للوالدين في التعليم الثانوي بما نسبته (31.5%) للأمهات و (33.3%) للأباء وينتمي الأطفال لأسر عدد أطفالها (7) أفراد فأكثر بنسبة (51.7%) وتركزت غالبية الدخول لأفراد العينة ضمن الفئتين (250 - 350) ديناراً و(450 ديناراً فأكثر) بنسبة (26.7%) لكل فئة وتركزت أعمار الأطفال ضمن الفئة العمرية (10 - 12) سنة بنسبة (58.3%) وكانت نسبة إصابة الذكور لجميع أفراد العينة (48.3%) وللإناث (51.7%).
إن معظم المشكلات التي تعاني منها الأم تنازلياً بعد إصابة طفلها تشمل: زيادة أعباء الرعاية الصحية المترتبة على الأم، وصعوبة التعامل مع سلوكيات الطفل داخل المنزل والعصبية الزائدة للطفل، وهناك رفض الطفل لأخذ حقنة الأنسولين، وزيادة الأعباء المادية على الأسرة جراء إصابة الطفل بمرض السكري، وازدياد تعلق الطفل بأمه بعد إصابته بالمرض.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. إن هناك ضرورة لوجود الاختصاصي الاجتماعي لمحاولة التخفيف من الضغوط التي يواجهها المرض على الطفل والأسرة.
2. يساعد وجود الاختصاصي الاجتماعي على مساعدة الأهل في حسن التعامل مع المرض للطفل والأسرة.
3. يساعد وجود الاختصاصي الاجتماعي على مساعدة الأهل في حسن التعامل مع المرض في مراحله الأولى خصوصاً في مرحلة الصدمة الأولى من تشخيص الطفل بالسكري لما لها من أثر إيجابي على حسن تعامل الأسرة مع الطفل في المراحل اللاحقة.

(50) عنوان الدراسة: محددات وفاة الطفل الأول في الأردن.

الباحث: منير الكرادشة.

مكان النشر والناشر: مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (30)، العدد (1)، من صفحة 138 إلى صفحة 155، 2003.
عدد الصفحات: 18 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 1989-1990.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مسح السكان والصحة الأسرية الأردني لعام 1990 الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة.

أهداف الدراسة: بحث وتحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والديموغرافية، والثقافية، وعلاقتها بحدوث وفاة الطفل الأول خلال السنوات الخمس الأولى في الأسرة الأردنية أثناء فترة زمنية استنادية محددة 1989-1990.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج وجود علاقة قوية وهامة بين احتمالية وفاة الطفل الأول في الأسرة ومستوى تعليم الزوج وعمر المرأة عند الزواج، وحجم الأسرة المرغوب، كما بينت ضعف وهامشية تأثير متغير مستوى تعليم الزوج، ومتغير مكان الإقامة، ودرجة القرابة بين الزوجين.

قطاع الموضوعات والقضايا الأسرية



1.6 حقوق الإنسان والحريات العامة:

(51) عنوان الدراسة: الانتهاك القانوني لحقوق المرأة الأردنية العاملة.

الباحث: محمد عبد الكريم محافظة، وأمل سالم العواودة.
مكان النشر والناشر: مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (33)، عدد(3)، من صفحة 863 إلى صفحة 900، 2005.

عدد الصفحات: 38 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2005.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (450) امرأة عاملة.

أهداف الدراسة: التعرف إلى مظاهر الانتهاك القانوني لحقوق المرأة الأردنية العاملة وأشكال التهديد التي تمارس ضدها في مؤسسات العمل.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: التحليل الوصفي.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن (35.4%) من عينة الدراسة يعانين انتهاكاً واضحاً لحقوقهن القانونية. وعدم توافر حاضنة داخل مؤسسة العمل أو قريبة منها بنسبة (62.4%) استناداً إلى نص المادة (72) من قانون العمل الأردني، وعدم المشاركة في التأمين الصحي بنسبة (38.9%)، وعدم المشاركة في الضمان الاجتماعي بنسبة (34%)، والحرمان من ممارسة ساعات الرضاعة بنسبة (30%)، ويعد التهديد بالعقوبات من أكثر أشكال التهديد شيوعاً، إذ بلغت نسبته من عينة الدراسة (50.9%)، كما بلغت نسبة التهديد بالخصم من الراتب (34%)، والتهديد بعدم صرف المكافأة (32%).

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. ممارسة ساعات الرضاعة وزيادة نسبتها.
2. توافر حاضنة داخل مؤسسة العمل أو قريبة منها.
3. المشاركة في الضمان الاجتماعي والمشاركة في التأمين الصحي.

(52) عنوان الدراسة: الحقوق القانونية للمرأة في قانون الأحوال الشخصية الأردني.

الباحث: بشير محمد دخل الله محمد.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2001.

مصدر بيانات الدراسة: قانون الأحوال الشخصية الأردني.

أهداف الدراسة: توضيح الحقوق القانونية للمرأة في قانون الأحوال الشخصية الأردني في مسألة الزواج والطلاق.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: منهجية تحليل المضمون من خلال استقصاء مضمون النصوص القانونية وما تعبر عنه هذه النصوص من حقوق للمرأة.

نتائج الدراسة الرئيسية:

1. أن الظروف الاجتماعية المتجددة تؤدي دوراً كبيراً في جعل النظام القانوني غير معبر عن الواقع الاجتماعي. من ناحية ضبط هذه الظواهر وآثارها؛ لأن القانون ينبثق عن ظواهر اجتماعية تحكمها ظروف فترة وضع التنظيم إلا أن هذه الظروف تختلف من زمن لآخر. وبخاصة فيما يتعلق بالمرأة كما هو ملحوظ.
2. تبين من نتائج الدراسة ولاسيما في مسألة المقابلات. وجود تصور من نوع ما لقدسية النصوص القانونية بحجة ارتباطها بالشريعة الإسلامية. الأمر الذي يقف حائلاً دون عملية وجود تصور لتعديل جوانب النقص في التنظيم القانوني.
3. مدى ارتباط التنظيم القانوني بمسألة الحماية القانونية للمرأة سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية. وأن الحماية القانونية تعكس الحماية الاجتماعية. وعدم الحماية القانونية أو النقص فيها جراء النقص في الحقوق الموضوعية. وتنعكس في عدم وجود حماية اجتماعية أو نقص في هذه الحماية. وذلك لسبب بسيط هو أن أي حق قانوني يحمل بعداً اجتماعياً بشكل عام وبصورة أكبر فيما يتعلق بالمرأة بوجه خاص.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. زيادة وعي المرأة القانوني عموماً وفي مسائل الأحوال الشخصية على وجه الخصوص لما لهذه المسائل من أهمية ولا سيما للمرأة.
2. تعديل بعض الجوانب في التنظيم الموضوعي لقانون الأحوال للتخفيف من معاناة المرأة الناتجة عنه كما في مسائل سن الأهلية والولاية وتعدد الزوجات والطلاق.
3. زيادة وعي المرأة لحقها في أن تشتترط ما تشاء في عقد زواجها ضمن الحدود الشرعية والقانونية. إذ تحمي نفسها من تقلبات الزواج كما في مسألة عمل المرأة. وتعليمها. ومسألة تعدد الزوجات.
4. أن يراعي القانون التطور والتغير الاجتماعي الذي حدث للمرأة حتى يكون معبراً عن واقع المرأة الاجتماعي الجديد وحتى لا تكون هناك فجوة بين التنظيم القانوني والواقع الاجتماعي للمرأة.
5. تسهيل أمور الإثبات على المرأة في نزاعات الأحوال الشخصية بوجه عام لما يرتبه طول إجراء التقاضي من أضرار على المرأة.
6. طرح مادة تدريبية عن مسائل الأحوال الشخصية للفتيات في مراحل التعليم المتأخر حتى يتسنى للمرأة معرفة حقوقها وحتى تجري عملية تهيئة للانتقال إلى بيت الزوجية لتساهم في خلق وعي للمرأة حول مواضيع الأحوال الشخصية.
7. أن يكون للمرأة دور في وضع التنظيم الموضوعي والإجرائي بحيث تشارك المرأة في وضع القوانين التي ستحكم حياتها في مسائل الأحوال الشخصية عن طريق لجان قانونية متخصصة.
8. أن تكون هناك استراتيجية وطنية للارتفاع بمستوى المرأة من ناحية. والعمل على مجارة القوانين لما حصل من ارتفاع في مستوى المرأة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية في مسائل الأحوال الشخصية على وجه الخصوص.

9. تفعيل دور المرأة وزيادة مشاركتها السياسية. نظراً لانعكاس هذه المشاركة ومدى فعاليتها على جوانب الحياة كافة للمرأة. وبخاصة في الجانب القانوني. وفي مسائل الأحوال الشخصية بصورة أكثر خصوصية.
10. يجب إقامة ندوات ودورات للقضاة الشرعيين وللمحاميين الشرعيين لمعرفة التطورات الاجتماعية والقانونية التي دخلت على حياة المرأة. وضرورة أن ينعكس ذلك على الجانب القانوني في مسائل الأحوال الشخصية.

(53) عنوان الدراسة: المرأة والميراث "دراسة الأنثروبولوجية في الريف الأردني" (قرية المزيريب).

الباحث: عندليب خالد الحسبان.

مكان النشر والناشر: جامعة اليرموك. رسالة ماجستير غير منشورة. 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: (قرية المزيريب). محافظة اربد. الأردن. 2001.

مصدر بيانات الدراسة: اعتمدت الدراسة على الطرق الأنثروبولوجية في جمع المعلومات ميدانياً. مثل: الملاحظة، والمشاركة، والمقابلة، والزيارات الميدانية للمؤسسات الرسمية التي تعنى بموضوع الميراث مثل: المحكمة الشرعية، ودائرة الأراضي والمساحة.

أهداف الدراسة: تناولت هذه الدراسة موضوع الميراث بوصفه أحد الموضوعات النسوية التي تعبر عن وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي ومكانتها في الأسرة والمجتمع. وذلك ضمن سياق ديناميكي يأخذ بالاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزت ظاهرة الميراث تاريخياً. وتؤثر في كيفية ممارستها عملياً.

تحاول الدراسة أن تلم بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالمرأة. وتتركز في الأسرة باعتبارها ما تزال الوحدة الاقتصادية الاجتماعية الأكثر نشاطاً. وتم اختيار قرية المزيريب مكاناً لإجراء هذه الدراسة. وهي إحدى قرى الشمال الأردني. تبعد عن مدينة اربد 15 كم. ويبلغ عدد سكانها حوالي 1000 نسمة.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: التحليل الأنثروبولوجي.

نتائج الدراسة الرئيسية:

أولاً: إن الميراث بوصفه عملية اجتماعية اقتصادية يمارس داخل الأسرة. وهي أسرة أبوية ذكورية لها مظاهر أهمها: خط الانتساب الذكوري. وأن الهدف الأهم لعملية توزيع الميراث هو المحافظة على الهوية الأبوية لهذه الأسرة.

ثانياً: يبدو أن الرجل والمرأة كليهما يتفقان -إلى حد ما- على هدف هام هو أن يخدم الميراث الاستثماري الأسرة الأبوية الذكورية المتمثلة في سيادة شكل الأسرة الممتدة. ويشير هذا الاستنتاج إلى أن مشاركة المرأة في الميراث تحكمها. في الغالب. مصلحة ذكور العائلة الممتدة التي تعيش بها وتنتمي إليها. فإذا كانت مثلاً تعيش مع أهل زوجها يبقى انتماؤها الأقوى لعائلة أبيها وأبنائه. فتتنازل لإخوتها عن نصيبها في الأرض. ولكن إذا تم توزيع الميراث وكانت مستقلة عن أهل زوجها. فإنها تغلب مصلحة أبنائها الذكور. وتأخذ من إخوانها بهدف تحسين مستوى أبنائها الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: توجد في المزيبرب مرجعيتان تشريعتان في توزيع الميراث هما: الشرع. والعرف. وهما أيضا تخدمان الأسرة الأبوية الذكورية السائدة. فعندما يُفعل العرف تتنازل المرأة عن نصيبها كاملاً في ميراث أبيها لإخوتها الذكور بهدف حصر الملكية داخل أسرة الأب ونسله الذكور. وعندما يُفعل الشرع في الميراث. فإنها لا تتساوى مع الرجل فتفوق عليها بالضعف. وبهذا تحصر النسبة الأعلى من الملكية في أسرة الأب. وبذلك تحافظ الأسرة الأبوية على وجودها وتفوقها في الحالتين.

رابعاً: ومن المفارقات في المزيبرب التي تؤيدها دراسات سابقة وأطر نظرية أن المرأة وهي الأكثر نشاطاً وعملاً في الأرض تعمل دون أجر. وتحرم من ملكية الأرض عن طريق الميراث أو في أفضل الأحوال تمنح حقاً اقل من حق الرجل في التملك.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. اعتبار شكل ومدى مشاركة المرأة في الميراث معياراً لقياس شكل ومدى وعيها بذاتها ككيان مستقل عن الأسرة والرجل اقتصادياً واجتماعياً. ومن هذا المنطلق تصبح الحاجة ملحة لمزيد من الدراسات الميدانية حول مشاركة المرأة في الميراث للوصول إلى فهم أعمق لوعي المرأة لذاتها.
2. دراسة الميراث كقضية نسوية يجب ألا يبعد النظر عن كونها قضية تهم الرجل بالقدر نفسه الذي تعنيه للمرأة: بمعنى أن الرجل والمرأة كليهما نصفان شريكان شراكة كاملة في أي منتج ثقافي مثل الميراث خصوصاً الذي يؤخذ بالاعتبار رؤى الرجل. ومواقفه. وسلوكياته.
3. قضايا المرأة. ومنها الميراث. لها أبعاد اقتصادية واجتماعية دائمة التجدد والتغير. وهي تحتاج إلى متابعة بالدراسة والتحليل. لذلك تصبح هناك حاجة لدراسة ميدانية تتناول المتغيرات الاقتصادية مثل: مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي. ومستوى الأجور التي تتقاضاها. وطبيعة الأعمال التي تمارسها. وقوانين العمل التي تخضع لها. ومثل هذه المتغيرات قد تؤثر بشكل أو بآخر. في وعي المرأة. وممارستها العملية بخصوص الميراث.
4. هناك جانب قانوني تشريعي للميراث. وهذا الجانب يحتاج إلى المزيد من الدراسات: نظراً لأهمية دور القانون في تغيير الوعي: بمعنى وجود تشريعات تمنح المرأة نصيباً من الميراث ولكنها غير مفعلة. وقضية تحتاج إلى مزيد من البحث من قبل المؤسسات المعنية مثل: المؤسسات القضائية والمحاكم الشرعية. ثم وجود أصوات تقدم أطروحات تحوي مطالبات بتغيير صفة القانون من صفة شرعية إلى صفة علمانية أو مدنية تمنح المرأة حقاً متساوياً مع حق الرجل في الميراث. وهذه الأصوات تستدعي المزيد من الدراسات لتوضيح رؤاها. وما يمكن أن تساهم به في خلق وعي جديد للمرأة.
5. ثمة طرح في موضوع الميراث يراه الباحث يؤخذ بالاعتبار لاحقاً. ومفاده محاولة مناقشة موضوع الميراث من زاوية المجتمع بجممله لا من زاوية الأسرة. بمعنى أن الميراث في المجتمعات العربية الإسلامية سواء على مستوى النصوص القانونية الشرعية أو على مستوى الممارسة العملية يناقش من خلال الأسرة فتتم عملية توزيعه داخلها. ودور الفرد رجلاً كان أو امرأة. في اختيار شكل ومدى توزيع الميراث. دور محدود ومقيد من قبل النص الشرعي والأعراف الاجتماعية. ومناقشة موضوع الميراث من خلال علاقة الفرد بالمجتمع. وهي تعطي فرصاً أكبر لاستغلال ملكيات الأفراد لصالح مؤسسات المجتمع التي تعبر عن مصالح أكبر شريحة ممكنة من الناس بغض النظر عن جنسهم. وعرقهم. ودينهم. بمعنى أن يخرج الميراث كثرة

اقتصادية من دائرة الأسرة. وهي دائرة ضيقة إلى دائرة المجتمع. وهي الأوسع. فيساهم في زيادة فاعلية مؤسساته المدنية المختلفة التعليمية، والصحية، والتنفيذية، والثقافية، والعلمية.

6. على المستوى العملي تحتاج المرأة لتوضيح وضعها في نظام الميراث إلى حركة إعلامية توعوية تعنى بحقوقها الميراثية في الشرع الإسلامي أو بحقوقها المدنية الموصى بها في مبادئ حقوق الإنسان العالمية لتبقى على اتصال مع حركة المجتمع الإنساني. ويمكن أن يتم هذا عن طريق وسائل الإعلام المختلفة التي أصبحت في متناول المرأة في المزيريب وغيرها مثل: التلفاز، والصحف، والمجلات، والإذاعة، إضافة إلى دور المدرسة ومناهجها في توجيه طاقات المرأة الفكرية نحو البحث في قضاياها الهامة ومنها الميراث.

7. إجراء المزيد من الأبحاث في موضوع الميراث في المجتمعات العربية الإسلامية وبمنظور ديناميكي يأخذ بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما يلتزم بالنصوص والمقولات الشرعية الجامدة.

(54). عنوان الدراسة: العائلة وحقوق الأسرة.

الباحث: مديرية الأمن العام/ إدارة حماية الأسرة. العائلة وحقوق الأسرة.
مكان النشر والناشر: مديرية الأمن العام/ إدارة حماية الأسرة. 2005م.
عدد الصفحات: 32 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن. 1998 - 2004.
أهداف الدراسة:

1. بيان بعض المفاهيم المتعلقة بالأسرة.
 2. إثراء القارئ بمادة نظرية حول موضوع حقوق الإنسان والأسرة وحقوق العائلة.
 3. إظهار حجم مشكلة الإساءة الجسدية والجنسية الواقعة على الأطفال من داخل الأسرة. وكذلك حجم مشكلة الإساءة الجنسية على البالغين إذا كان المسيء من داخل الأسرة. وذلك للفترة من عام 1998-2004م.
 4. المساهمة في توفير بيانات ومعلومات إحصائية متعلقة بموضوع العنف الأسري من خلال واقع عملي للحالات التي تعاملت معها إدارة حماية الأسرة.
- الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: النسب المئوية.
- نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن نسبة جرائم العنف الأسري بكافة أشكالها، وبالبلغة (733) جريمة هي (8.21%) من المجموع العام للجرائم التي تم توديعها للقضاء خلال سنوات الدراسة البالغة (3.3%) جريمة. وأن نسبة جرائم العنف الأسري (10%) من المجموع العام للجرائم الجنسية البالغ (28.2%) جريمة. وجرائم العنف الأسري المتفرقة (31%) من المجموع العام للجرائم المتفرقة. وشكلت فئة الأطفال المجني عليهم في جرائم العنف الأسري بأشكاله كافة (955) طفلاً بنسبة (89.5%) فيما بلغت نسبة فئة البالغين (10.5%) من المجموع العام للمجني عليهم في جرائم العنف الأسري البالغ (1065) مجني عليه. وشكلت فئة الإناث المجني عليهن نسبة (63%) من المجموع العام للمجني عليهم: كان منهن (83.7%) أطفال إناث و(16.3%) إناث بالغات. وبلغت نسبة جرائم العنف الأسري الجسدية الواقعة على الأطفال (100%) من إجمالي الجرائم. كون إدارة حماية الأسرة تتعامل

في جرائم الإيذاء الجسدي الواقعة على الأطفال إذا كان المعتدي من داخل الأسرة. وشكلت فئة الأطفال الذكور المجني عليهم نسبة (37%) من المجموع العام للمجني عليهم. وكان منهم (83.7%) أطفال إناث (16.3%) أطفال ذكور من المجموع العام للمجني عليهم. وبلغت فئة الآباء النسبة الأكبر للجنة حيث مثلت في الجرائم الجنسية (36.5%) والجسدية (60%) فيما شكلت فئة الأخوة نسبة (22.5%) في الجرائم الجنسية وفي الجرائم المتفرقة شكلت فئة الأزواج نسبة (44%).

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. ضرورة إيلاء الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان المستمدة من الأديان السماوية والمواثيق الدولية اهتماماً خاصاً.
2. تنمية الوازع الديني لدى أفراد الأسرة من قبل بعضهم البعض واتقاء الله في رعايتهم.
3. تثقيف الأسر في الأردن وتوعيتها بموضوعات العنف الأسري. وحماية أفرادها من الإساءة الواقعة عليهم من داخل الأسرة.
4. إيجاد عقوبات بديلة للجنة في قضايا العنف الأسري.
5. تثقيف الوالدين بالأساليب التربوية الحديثة بدلاً عن أساليب العقاب الجسدي.
6. منح صلاحيات خاصة لإدارة حماية الأسرة لحل بعض المشكلات الأسرية داخل الإدارة ودون الحاجة إلى تحويلها إلى محاكم.
7. إنشاء محاكم أسرية تعالج القضايا الأسرية بكل سرية وخصوصية.

6. 2 الإرشاد والتثقيف الأسري:

(55) عنوان الدراسة: أثر التدريب على مهارة حل المشكلات في الضغط النفسي وتقدير الذات لدى المراهقين في مدينة عمان.

الباحث: سيف الدين فاروق زريقي.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. 2000.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: عمان. الأردن. 2000.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من 48 مراهقاً ومراهقة من محافظة العاصمة عمان.

أهداف الدراسة: استقصاء أثر التدريب على مهارة حل المشكلات في الضغط النفسي وتقدير الذات لدى عينة من المراهقين (48 مراهقاً) نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث. وقد اهتمت الدراسة باستقصاء تأثير برنامج مهارة حل المشكلات بوصفه متغيراً مستقلاً في الضغط النفسي وتقدير الذات بوصفهما متغيرين تابعين.

نتائج الدراسة الرئيسية: أثبتت نتائج الدراسة تحقق صحة الفرضية الأولى إذ تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغط النفسي بين متوسط أفراد المجموعة التجريبية التي تلقت تدريباً على مهارة حل المشكلات بالمقارنة مع المجموعة الضابطة لصالح المجموعة التجريبية. بينما أثبتت نتائج الدراسة عدم صحة الفرضية الثانية إذ تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية

في الدرجة الكلية لتقدير الذات تعزى للبرنامج. وخلصت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن برنامج مهارة حل المشكلات ذو فعالية في تحسين مهارات المراهقين في التعامل مع الضغط النفسي. إلا أنه لم يكن فاعلاً في تحسين تقدير الذات للمراهقين.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. تطوير برامج إرشادية لمهارة حل المشكلات مع التركيز على جوانب أخرى لم تهتم بها هذه الدراسة مثل تطوير برنامج إرشادي للمراهقين وأولياء أمورهم.
2. تطبيق دراسات تهتم بتطوير مهارات المعلم كأساس لرفع تقدير الذات لدى الطلبة الذين يعانون من تدني في تقديرهم لذواتهم.
3. دراسة العلاقة بين تقدير الذات من جهة والتحصيل والمشاركة الصفية والعلاقات الاجتماعية من جهة أخرى.
4. اختبار فاعلية التدريب على العناصر التي تتألف منها مهارة حل المشكلات مثل: بعد التوجه العام أو بعد تحديد المشكلة أو توليد البدائل وموازنتها وأثر هذه المهارات المحدودة في الضغط النفسي وتقدير الذات أو استقصاء أثر هذه المهارة على المتغيرات الأخرى مثل: الاكتئاب، والفاعلية الشخصية، ونوعية الحياة وغير ذلك من المتغيرات ذات العلاقة.
5. إدخال مهارة حل المشكلات ضمن المقررات التي يدرسها الطالب ضمن المقررات الدراسية للطلبة مثل: مادة الاجتماعيات، والتربية المهنية، مع عقد ورشات عمل للمعلمين المعنيين.
6. إجراء مزيد من الدراسات لاستقصاء أثر مهارة حل المشكلات في تقدير الذات والضغط النفسي لعينات مختلفة، وضمن مراحل نمائية مختلفة مثل: مديري المدارس ومديراتها، والمرشدين، والمرشيدات، وأولياء الأمور، وطلبة الجامعات، ومعلمي الرياضيات، والمضربين انفعالياً الكحوليين، والانتحاريين، والجانحين، ومبرمجي الكمبيوتر، والأفراد ذوي السمعة الزائدة.
7. استقصاء أثر مهارة حل المشكلات في تحسين تكييف الأزواج والعلاقة بين الزوجين ومهارات الاتصال بينهم وخفض الكرب الزوجي واحتمالية الطلاق.
8. إجراء المزيد من الدراسات حول مهارة حل المشكلات فردياً أو جمعياً أو استقصاء فعالية المهارة بشكل فردي وآخر جمعي.
9. استقصاء أثر مهارة حل المشكلات في النضج المهني واتخاذ القرار المهني.
10. تبين العلاقة بين مهارة حل المشكلات والخبرة السابقة أو قيم الفرد وإجتهاداته. بالإضافة إلى دراسة الفرق بين مهارة حل المشكلات عن طريق الخبرة الحية ومهارة حل المشكلات عن طريق الخبرة الرمزية.

(56) عنوان الدراسة: أثر التدريب على مهارات الاتصال وحل المشكلات في تحسين تقدير الذات والتكيف لدى النساء المعنفات وخفض مستوى العنف الأسري.

الباحث: سهيلة محمود صالح بنات.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: لواء عين الباشا، الأردن، 2004.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من 31 مشاركة من أمهات طالبات الصفين التاسع والعاشر من لواء عين الباشا.

أهداف الدراسة: قياس أثر التدريب على مهارات الاتصال ومهارة حل المشكلات في تحسين تقدير الذات والتكيف.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: البحث التجريبي.

نتائج الدراسة الرئيسية: بينت النتائج فعالية التدريب على برنامجي مهارات الاتصال وحل المشكلات، وظهرت فروق دالة إحصائية لصالح المجموعتين التجريبيتين بالمقارنة مع المجموعة الضابطة في تقدير الذات، وفي مستوى التكيف، وفي مستوى العنف الأسري. ولم تظهر فروق ذات دلالة بين المجموعتين التجريبيتين.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. ضرورة القيام بأبحاث أخرى حول العنف الأسري، وبخاصة الموجه من قبل الزوج نحو الزوجة.

على أن تشمل على برامج إرشاد جمعي لتعليم مهارات الاتصال وحل المشكلات يشترك فيها الزوجان معاً، وليس النساء فقط كما هو الحال في الدراسة الحالية.

2. ضرورة القيام بأبحاث أخرى حول العنف الأسري الموجه من قبل الزوج نحو الزوجة تشتمل

إضافة مجموعة تجريبية ثالثة، يتم فيها تدريب النساء المعنفات على برنامجي مهارات الاتصال وحل المشكلات معاً، وليس كما هو الحال في هذه الدراسة.

3. إجراء دراسات وأبحاث حول الوقاية من حصول العنف الأسري، سواء الموجه نحو الزوجة أو الوالد نحو الأطفال أو الوالدين نحو الأطفال.

4. التأكيد على خطورة العنف الأسري على كل من الزوجين والأطفال والعمل على تطوير

خطط وبرامج خاصة بالنساء المعنفات وأخرى للأطفال باعتبارهم أكبر ضحايا العنف الأسري.

5. ضرورة القيام بأبحاث أخرى حول العنف الموجه ضد المرأة تشتمل على برامج إرشاد جمعي

لتعليم مهارات الاتصال وحل المشكلات، يكون فيها قياس قبلي وبعدي وعمل متابعة أيضاً.

(57) عنوان الدراسة: واقع خدمات الإرشاد الأسري في الأردن.

الباحث: المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

مكان النشر والناشر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2005.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2005.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مجتمع الدراسة المؤلف من جميع المؤسسات التي تعنى

بتقديم خدمات مختلفة للأسرة، والمرأة، والطفل. وبلغ عدد هذه المؤسسات استناداً إلى دليل اتحاد

الجمعيات الخيرية لعام 1999 ودليل اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة العاصمة لعام 2002 حوالي

1000 مؤسسة أو مركز أو جمعية أو عيادة نفسية تمثل القطاعات الحكومية، والخاصة، والتطوعية.

وقد شارك في الدراسة (15%) من المؤسسات، إذ بلغت 150 مؤسسة. وعينة من المرشدين والأطباء

النفسيين الذين يقدمون خدمات إرشادية مختلفة، وتم اختيار العينة من المرشدين العاملين في المدارس الحكومية، ومن عشرة أطباء نفسيين عاملين في القطاعين العام والخاص.

أهداف الدراسة: الكشف عن واقع خدمات برامج الإرشاد الأسري في الأردن كما يراها مديرو المؤسسات والعاملون في الإرشاد، وتتمثل هذه الأهداف في: تقييم خدمات المؤسسات القائمة حالياً على تقديم الإرشاد الأسري في الأردن كما يراها مديرو المؤسسات والعاملون في الإرشاد، والكشف عن المتغيرات المتعلقة باحتياجات الأسر لنوع الخدمات التي تقدمها المؤسسات، والجمعيات، والمراكز التي تقدم بعض الخدمات للأسرة.

نتائج الدراسة الرئيسية:

1. أن الهدف المشترك لجميع المؤسسات والمراكز المعنية بشؤون الأسرة هو التوعية، والتثقيف، وتطوير إمكانيات الأفراد، وتقديم المساعدات المالية، وتوعية المرأة وتأهيلها.
2. أن الفئات المستفيدة من خدمات المراكز والجمعيات المختلفة في منطقة الشمال هي الزوجات والمعنفون من أفراد الأسرة، وفي منطقة الوسط كانت المرأة أكثر الفئات المستفيدة من الخدمات الأسرية. أما أكثر الفئات المستفيدة في منطقة الجنوب فكانت فئات الأيتام، والمعوقون، وأسرى السجناء، بالإضافة إلى المرأة في حين كشفت النتائج أن أقل فئة مستفيدة من الخدمات هم كبار السن، والمعوقون، والمرضى النفسيون، ومجهولو النسب.
3. إن ما تقدمه المؤسسات والجمعيات المختلفة التي تعنى بشؤون الأسرة هو برامج توعية وتثقيف على شكل محاضرات وزيارات منزلية وميدانية، وأن ذلك لا يرقى إلى خدمات الإرشاد الأسري بمعناه العلمي الدقيق.
4. حسب ما أفاد مديرو المؤسسات والجمعيات المختلفة، يشعر المنتفعون من الخدمات المقدمة بالفائدة من هذه الخدمات، وأن هناك تعاوناً ملحوظاً بين العديد من الأسر وهذه المؤسسات على الرغم من محدودية الخدمات المقدمة لهم.
5. أن تقييم مديري المؤسسات والجمعيات المختلفة لخدمات الإرشاد الأسري بمعناه الدقيق كان متديناً، وبأن هناك حاجة ملحة لوضع استراتيجية وطنية لتأسيس خدمات الإرشاد الأسري لتشمل جميع المحافظات.
6. إن أبرز الصعوبات التي تواجهها المؤسسات والجمعيات المعنية بشؤون الأسرة هي صعوبات مالية وإدارية وفنية، وبأن هناك صعوبة واضحة في تقديم ما تحتاجه الأسرة من خدمات نفسية واجتماعية تركز على أسس علمية وعملية ناجحة. كما أكد أفراد العينة أن الحلول المناسبة للتصدي لهذه الصعوبات تكمن في ضرورة توفير الدعم المادي الكافي، وضرورة توفير الكوادر الإدارية المناسبة، بالإضافة إلى أهمية توفير المتخصصين في مجال الإرشاد الأسري لخدمة الأسرة الأردنية.
7. إن المؤسسات والجمعيات بوضعها الحالي لا تتمتع بمواصفات كافية لتقديم هذه الخدمات بالإضافة إلى أنها لا تتضمن التجهيزات اللازمة لذلك.
8. إن أبرز المقترحات المقدمة من المشاركين في الدراسة لتطوير خدمة الإرشاد الأسري ركزت على أهمية التوعية والتثقيف بأهمية الإرشاد الأسري وأهميته بين شرائح المجتمع المختلفة، كما ركزت الاقتراحات على ضرورة تطوير مستوى المؤسسات والجمعيات التي تعنى بشؤون الأسرة، وذلك عن طريق تأهيل الكوادر الموجودة وتوفير الكفاءات المتخصصة في الإرشاد الأسري، وتطوير الإمكانيات اللازمة لتقديم خدمات تنسجم مع المعايير العالمية في هذا

المجال؛ بالإضافة إلى ضرورة إنشاء برامج علمية متخصصة في الجامعات الأردنية لإعداد العاملين في هذا المجال.

9. إن هدف الإرشاد الأسري عموماً لدى المرشدين العاملين في المدارس والمؤسسات هو حل الخلافات الأسرية بليه حل المشكلات الزوجية، فتطوير مهارات التواصل في الأسرة، والمحافظة على الصحة النفسية للأسرة ومن ثم الوصول إلى مجتمع سوي وزيادة الوعي في المجتمع حول دور الإرشاد الأسري.

10. إن أكثر مرشدي المدارس والمؤسسات يقدمون الإرشاد الأسري بدون الإعداد المنظم والمحدد مسبقاً، وأنهم لم يكتسبوا خبرات أو تدريباً سابقاً يهيئهم لوضع برامج إرشاد أسري منظمة، ومنهم من ذكر أنه لم يتدرب على أي برامج إرشاد أسري أثناء دراسته الأكاديمية.

11. إن أهم المشاكل التي تتطلب إرشاداً أسرياً وحل الخلافات الأسرية. وذلك لما خلها من أهمية في توفير الاستقرار لجميع أفرادها. يليها حل المشكلات الزوجية، التي تعتبر أيضاً من أكثر المشكلات استدعاء لطلب المساعدة. أما الصعوبات التي يواجهها مرشدو المدارس والمؤسسات خلال جلسات الإرشاد الأسري، فإنها تتمثل، بالدرجة الأولى، في عدم قناعة الأسر بالإرشاد وربما يعود ذلك إلى جهلهم، وقلة ثقافتهم في هذا المجال، وهو يعكس ضرورة أن تولي الجهات المعنية الاهتمام للعمل على توعية الأسر وتثقيفها بدور الإرشاد الأسري في الوقاية وحل المشكلات، وقد يرجع عدم استفادتها من خدمات الإرشاد لعدم توافر المرشدين المؤهلين.

12. إن أهم الصعوبات التي يواجهها المرشدون في المدارس والمؤسسات هي عدم اقتناع الأسر، بليها عدم التزام الأسر بالمواعيد وعدم تعاونهم من حيث الصراحة بالحديث عن مشكلاتهم، بالإضافة إلى عدم توافر برامج للإرشاد الأسري، وعدم توافر المتخصصين في هذا المجال. وذكر المرشدون أنه أحيانا تتمثل الصعوبات بوجود مشكلة ذات علاقة في أساليب تربية الأطفال ثم مشاكل مادية، وعنف أسري، وصعوبات تعلم.

13. إن أكثر أساليب الإرشاد استخداماً في المؤسسات والمدارس هي المحاضرات التثقيفية والنقاش المفتوح مع الأسر والطلبة، وإن كانت بدرجة أعلى لدى مرشدي المؤسسات. وهذا يعكس نوعية خدمة الإرشاد للأسر التي تتميز بالسهولة، وعدم التكلفة التي تعتمد على جهد بسيط والبعد عن الجانب الفني التطبيقي، ولا تحتاج إلى اختصاصيين في الإرشاد.

14. إن أبرز المقترحات المقدمة من المرشدين للتغلب على هذه الصعاب أكدت أهمية توعية المجتمع بمهية الإرشاد الأسري ودوره، وإقامة دورات تدريبية للمرشدين، وإعداد برامج في الجامعات تقدم مساقات في الإرشاد الأسري، وتوسيع خدمات الإرشاد الأسري لتشمل جميع مناطق الأردن.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

أولاً: في مجال تأسيس خدمات الإرشاد الأسري، وتنظيمها.

نظراً لغياب مهنة الإرشاد الأسري توصي الدراسة بضرورة إنشاء "مركز وطني للإرشاد الأسري" يكون مركزه الرئيسي العاصمة عمان، ويتم إنشاء فرعين له أحدهما في إقليم الشمال، والثاني في إقليم الجنوب وتناط بالمركز المهام التالية:

1. تشكيل لجنة من المعنيين والمتخصصين في مجال الإرشاد النفسي في الجامعات الأردنية والمؤسسات ذات العلاقة تكون مهمتها وضع نظام ممارسة مهنة الإرشاد الأسري، وترخيص

العاملين فيها بحيث يتضمن النظام الشروط والمواصفات الواجب توافرها فيمن يمارس هذه المهنة بالإضافة إلى مواصفات المراكز التي تقدم هذه الخدمات طبقاً للشروط والمواصفات العالية.

2. تنظيم زيارات علمية للإطلاع على برامج الإرشاد الأسري القائمة في بعض الدول المتقدمة. والتعرف إلى طبيعة ممارسة مهنة الإرشاد الأسري ومجالات الإعداد والتدريب والترخيص للمتخصصين في هذا المجال.

ثانياً: في مجال التعليم وإعداد المتخصصين وتدريبهم:

1. توجيه الدعوة لأقسام علم النفس والإرشاد النفسي في الجامعات الأردنية من خلال وزارة التعليم العالي. ومخاطبتهم لإنشاء برامج أكاديمية ضمن تخصص الإرشاد الأسري والزواجي بحيث تعمل على إعداد المتخصصين. وتدريبهم. وتخريجهم لمزاولة مهنة الإرشاد الأسري في مؤسسات القطاعين العام والخاص.

2. تنظيم دورات وورش تدريبية للمرشدين التربويين العاملين في وزارة التربية والتعليم وللعاملين في مؤسسات ذات العلاقة لرفع كفاءتهم في تقديم خدمات الإرشاد الأسري.

ثالثاً: في مجال التوعية والدعم:

1. إعداد وتنظيم وتنفيذ برامج توعية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة لا سيما المرئية والمسموعة: بهدف تثقيف الأسر الأردنية حول واجباتها وحقوقها في استقرار الأسر بعيداً عن مشكلات سوء التوافق الأسري. والتأكيد على أهمية الحوار بين أفراد الأسرة. ودور المتخصصين في الإرشاد الأسري في الوقاية من العلاج من المشكلات الأسرية المختلفة.

2. إجراء مسح ميداني للتعرف إلى الاحتياجات المادية والبشرية للمؤسسات ذات العلاقة لتقديم الدعم الكافي والتجهيزات اللازمة لرفع كفاءتها في تقديم خدمات الإرشاد الأسري.

رابعاً: في مجال التشريعات والقوانين:

1. تشكيل لجنة بالتنسيق مع المجلس الوطني للأسرة وكل من وزارة العدل ووزارة الأوقاف يكون هدفها مراجعة وصياغة القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق وواجبات أعضاء الأسرة بما يكفل حق أعضاء الأسرة في الصحة النفسية والإرشاد الأسري.

2. إصدار قانون عمل بموجبه المؤسسات المختلفة في القطاعين العام والخاص على ضرورة تعيين متخصصين في مجال الإرشاد الأسري والزواجي لتقديم المساعدة المتخصصة لمن يحتاجها من أعضاء الأسرة. بحيث تلتزم به هذه المؤسسات لا سيما محاكم وزارة العدل. والمحاكم الشرعية. ووزارة التنمية الاجتماعية. ومراكز الأمومة والطفولة. والمراكز الصحية المختلفة. ومكاتب العمل.

3.6 تكوين الأسرة والزواج:

(58) عنوان الدراسة: أثر عمل المعلمة الأردنية على التوافق في الحياة الزوجية: دراسة في منطقة عمان.

الباحث: أروى رفيق ارناؤوط.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: عمان، الأردن، 2000.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (555) معلمة وأزواجهن، من العائلات في مديرية تربية عمان الأولى ومديرية التعليم الخاص.

أهداف الدراسة: استقصاء أثر خروج المعلمة الأردنية المتزوجة للعمل خارج المنزل على توافقها في حياتها.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: تحليل التباين الأحادي، واختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التفاهم بين الأزواج والزوجات تعزى لمتغير عدد الأطفال. حيث أنها تتأثر سلباً. وأظهرت أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الاشتراك في تربية الأبناء ودرجة الاشتراك في الميول والاهتمامات تعزى لمتغير عدد سنوات الزواج. حيث تتأثر درجة رعاية الأبناء سلباً بعدد السنوات. وتتأثر درجة الاشتراك في الميول والاتجاهات سلباً بعدد السنوات. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التكامل الاقتصادي تعزى لمتغير مستوى تعليم الزوج. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التفاهم والتضحية تعزى لمتغير مستوى تعليم الزوجة. بحيث تتناسب طردياً. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التكامل الاقتصادي تعزى لمتغير عدد سنوات عمل الزوجة. إذ أن درجة

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. ضرورة توعية المرأة بحقوقها كافة خوفاً من استغلالها وضياع حقوقها.
2. إجراء دراسة تقوم على معرفة أثر عمل المعلمة الأردنية المتزوجة في تغيير قيم وأدوار أفراد الأسرة مثل: الزوج والأبناء. حيث نتج عن عمل المرأة خارج المنزل استحداث أدوار جديدة يقوم بها الزوج كمساهمته في العمل المنزلي، وتحمل مسؤولية تربية الأبناء ورعايتهم، وعدم إلقاء كامل المسؤولية على الزوجة.
3. إجراء دراسة تقوم على معرفة اتجاهات أبناء المعلمات المتزوجات نحو عملها، وتأثير ذلك على حياتهم.
4. تفعيل دور وزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام بالتعاون مع الجهات المعنية بشؤون المرأة للتعرف إلى مشكلات التوافق الزوجي التي تتعرض لها بعض النساء العاملات، وبخاصة المعلمات منهن مما لهذه المشكلات من أثر كبير على عملهن.
5. استهداف فئة المعلمات المتزوجات في سياسات تنظيم الآراء في الأردن، وبخاصة أن المعلمة تقوم بزراعة الاتجاهات في الطلبة لتوعيتهم في مجال تنظيم الأسرة.
6. عقد دورات وبرامج توعية من قبل الجهات المعنية بشؤون المرأة للنساء العاملات وأزواجهن تركز على حقها في دخلها الناتج عن عملها خارج المنزل وآلية مساهمتها في نفقات الأسرة.

(59) عنوان الدراسة: الفوارق العمرية بين الزوجين في الأردن: أسبابها وآثارها الديموغرافية.

الباحث: منير كرادشة.

مكان النشر والناشر: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، المجلد (29)، العدد (1)، من صفحة 190 إلى صفحة 208، 2002.

عدد الصفحات: 19 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 1997.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مسح الخصوبة والصحة الأسرية الأردني عام 1997.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الطرق الإحصائية البسيطة مثل: التوزيع النسبي البسيط، والأساليب الإحصائية الثنائية مثل: معاملات بيرسون للارتباط والجداول المتقاطعة، والطرق الإحصائية المتقدمة مثل: تحليل الانحدار المتعدد الخطوات.

أهداف الدراسة: التعرف إلى الاتجاهات والمحددات المؤثرة في التفاوت العمري بين الزوجين، وعلاقة متغيرات السلوك الإيجابي بالفوارق العمرية بين الزوجين.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج استمرارية نزوع الذكور في الأردن نحو الزواج من إناث أصغر عمراً باعتبار ذلك هو النمط السائد في الزواج في المجتمع الأردني. وقد خلصت الدراسة إلى أن الفارق بين الزوجين يتناسب طردياً مع كل من المتغيرات التالية: مستوى تعليم الزوج، وتعدد الزوجات، وحجم الأسرة النموذجية المرغوب فيه، ويتناسب عكسياً مع متغير مستوى تعليم الزوجة.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

تسليط الضوء على متغيرات محددة الأبعاد ودراسة علاقتها مع السلوك الديموغرافي للسكان في الأردن من شأنه أن يعطي مدخلان جيدة للباحثين ولرسمي السياسات السكانية في الأردن، لتحقيق لهم فهماً أعمق وأكثر شمولية بكثير من جوانب المشكلة السكانية، وأبعادها، ومسبباتها، وانعكاساتها ما يهد أيضاً إلى طرح حلول وأفكار أكثر موضوعية لجوانب المشكلة السكانية، وطرق معالجتها في الأردن، وبخاصة وأن طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع الأردني لها خصوصياتها وأولوياتها التي تحتم التعامل معها بكثير من الشفافية سعياً لتحقيق الأهداف المنشودة.

(60) عنوان الدراسة: العلاقة بين الخصائص الشخصية للزوجة ورضاها عن الزواج والعنف ضد الزوجة في قسبة الكرك.

الباحث: ذياب البداينة، همسه سمير أبو حجلة.

عدد الصفحات: 44 صفحة.

مكان النشر والناشر: مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (20)، العدد (6)، من صفحة 37 إلى صفحة 80، 2005.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: قصبه الكرك، الأردن، 2005.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (350) زوجة من قصبه الكرك. أهداف الدراسة: فحص العلاقة بين كل من رضا الزوجة عن الزواج وكل شكل من أشكال العنف ضد الزوجة (الجسدي، والنفسي، والجنسي، والإصابات) وإلى كشف حجم مشكلة العنف ضد الزوجة في قصبه الكرك، وكذلك فحص العلاقة بين رضا الزوجة عن الزواج وكل من المتغيرات التالية: تعرض الزوجة للعنف، ومشاهدة الزوجة للعنف خلال مرحلة الطفولة والمتغيرات الشخصية والاجتماعية. الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الأسلوب الوصفي مثل: التكرارات، والنسب المئوية. نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الرضا عن الزواج وجميع أشكال العنف ضد الزوجة (الجسدي، والنفسي، والجنسي، والإصابات) كما تبين وجود علاقة سلبية بين الرضا عن الزواج ومدى تعرض الزوجة أو مشاهدتها للعنف خلال مرحلة الطفولة وتعرض الزوجة للعنف خلال آخر (12) شهراً والخلافات الأسرية. توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. دعوة المؤسسات الاجتماعية مثل: وزارة التنمية الاجتماعية، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة لوضع استراتيجيات خاصة بالأسرة وتفعيل هذه الاستراتيجيات، إذ إن حجم الأسرة الكبير عامل في انخفاض مستوى الرضا عن الزواج من وجهة نظر الزوجات.
2. دعوة المؤسسات الاجتماعية لوضع برامج تمكين الأسرة اقتصادياً، إذ يساهم الدخل المرتفع في زيادة الرضا عن الزواج، وخفض مستوى العنف.
3. تفعيل التشريعات القانونية الوطنية الخاصة بحماية الطفولة من العنف ومراجعتها، فاللواتي يتعرضن أو يشاهدن العنف في مرحلة الطفولة من الإناث يكن أكثر عرضة لأن يكن ضحايا عنف عندما تكون أسرهن الخاصة في المستقبل.
4. دعوة المؤسسات الاجتماعية لوضع برامج تدريب خاصة حول الإدارة الأبوية، وحل الخلافات العائلية بأساليب تربوية وصحية، وذلك لخفض العنف ضد الزوجة.
5. دعوة المؤسسات الإعلامية لتنفيذ برامج زيادة الوعي المجتمعي بمشكلة العنف الأسري بعامة، والعنف ضد الزوجة بخاصة.
6. دعوة الباحثين لتنفيذ دراسات في مجال الرضا عن الزواج لندرة هذه الدراسات في المجتمع الأردني، وإجراء دراسات على شرائح اجتماعية.

(61) عنوان الدراسة: مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة الشركسية.

الباحث: دينا عصام حاتوغ.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001.

عدد الصفحات: 137 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2001.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (255) زوجة شركسية، تم انتقاؤهن بطريقة قصدية.

أهداف الدراسة: هدف هذا البحث إلى الوقوف على واقع المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية داخل الأسرة الشركسية، واستكشاف أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثرهما في اتخاذ القرارات، والتعرف إلى أهم القرارات التي تتخذها المرأة الشركسية.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الاختبارات الإحصائية الوصفية، والاختبارات اللامعملية المناسبة لتحليل تلك البيانات، باستخدام مربع كاي.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت نتائج الدراسة أن الزوجة الشركسية تتمتع باستقلالية كبيرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بها، وأنها تشارك في القرارات الأسرية، في حين أن مشاركتها ضعيفة فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالزوج. بالمقابل تبين أن الزوج يشارك بشكل فعال، في القرارات الخاصة بها، في حين لا تتخذ الزوجة أبداً أي قرار متعلق بالزوج بصورة منفصلة. أما فيما يتعلق بأثر المتغيرات في مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن بعض المتغيرات المذكورة لها علاقة ذات دلالة إحصائية على مدى مشاركة الزوجة في صنع القرار. إذ وجد أن تعليم الزوجة، ودخلها، وعمرها، وامتلاكها للعقارات، ودخل زوجها، وعدد الأبناء، والفترة الزوجية، ودخل الأسرة، لها أثر على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات المتعلقة بها، في حين لم تظهر أي من المتغيرات التي تم دراستها علاقة ذات دلالة إحصائية على القرارات المتعلقة بالزوج.

(62) عنوان الدراسة: الأسرة البدوية الأردنية: الاستمرارية والتغير. "دراسة أنثروبولوجية في لواء البادية الشمالية".

الباحث: سناء طه الجراحشة.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: البادية الشمالية، الأردن، 2000.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (170) رب أسرة في لواء البادية الشمالية.

أهداف الدراسة: التعرف إلى مظاهر الاستمرار والتغير في بناء الأسرة البدوية الأردنية في لواء البادية الشمالية (نمط الأسرة وحجمها، العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، وعلاقة الأسرة بشبكة الأقارب)، ومعرفة علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (المهنة، العمر، الدخل، مستوى تعليم رب الأسرة) بالخصائص البنائية للأسرة.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الإحصاء الوصفي (النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات)، والاختبارات الإحصائية (كاي تربيع، واختبار ت).

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج وجود تغيرات مختلفة الشدة والدرجة قد أصابت بنية الأسرة البدوية في لواء البادية الشمالية نتيجة للمتغيرات التي أصابت مجتمع الدراسة في جوانبه المختلفة، فبالنسبة لنمط الأسرة وحجمها فقد ظهر تحول من النمط الممتد إلى النووي، إلا أن هذا التحول لم يرافقه تحول مماثل في حجم الأسرة، إذ ما زال كبيراً بمتوسط (8.3 فرداً).

وفي مجال العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة تبين بالنسبة للعلاقات الزوجية كجزء من العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة. بأن هناك تغيرات نسبية أصابت نسق العلاقات الزوجية تمثلت في ظهور اتجاه نحو مزيد من مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية. ولكن بالمقابل ما زال هناك تأكيد على استمرار طاعة الزوجة لزوجها. وعدم مساعدتها في أعمال المنزل.

وفيما يخص العلاقات الأبوية. تبين أن هناك تغيرات نسبية في العلاقات الأبوية. تمثل ذلك في ظهور اتجاه نحو مزيد من مشاركة الأبناء في اتخاذ القرارات الأسرية. وفي المساواة بين الأبناء من قبل الآباء بغض النظر عن العمر والنوع. وإتاحة قدر من الحرية الفردية للأبناء الذكور في مجال اختيار شريكة الحياة. إلا أنه بالمقابل ما زالت حرية الفتاة في مجال اختيار شريك حياتها مقيدة. وما زال الآباء يتعاملون مع أبنائهم عند الطلب منهم القيام بعمل معين بطريقة الأمر والإلزام. وفيما يتعلق بالعلاقات الأخوية. تبين أن حق الأخ في التدخل في شؤون أخته الخاصة قد بدأ بالتراجع. وأن الأخ الأصغر ما زال يرتبط بعلاقة طاعة بالنسبة لأخيه الأكبر. كما أن العلاقات الأخوية لم تتأثر بتغير الزواج. إذ بقيت كما كانت قبل الزواج.

وبخصوص علاقات الأسرة بشبكة الأقارب. تبين أن علاقة الأسرة بشبكة الأقارب ما زالت قوية. وقد برز ذلك من خلال استمرار تبادل المساعدات والزيارات. وتبادل الرأي والمشورة مع الأقارب. كذلك من خلال انتشار الزواج القرابي. وانتخاب القريب في الانتخابات النيابية أو البلدية بصرف النظر عن مستواه التعليمي. كمؤشرات على قوة العلاقة القرابية. كما أن الجوانب المادية في حياة الأسرة كانت أسرع تغيراً وأكثر وضوحاً من الجوانب اللامادية.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. إيجاد اتجاه نحو مزيد من مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية.
2. التأكيد على استمرار طاعة الزوجة لزوجها. ومساعدتها في أعمال المنزل.
3. إعطاء الحرية للفتاة في مجال اختيار شريك حياتها.

(63) عنوان الدراسة: أنماط العلاقة بين الأم وابنتها المراهقة - دراسة حالة في مدينة عمان.

الباحث: رندة نظمي فرح.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. 2002.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: عمان. الأردن. 2002.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مجتمع الدراسة من مدارس تربية عمان الثانية. التي تشمل الصف العاشر البالغ عددها 49 مدرسة. ثم اختيرت عشرين طالبة بطريقة عنقودية.

أهداف الدراسة: بحث أنماط العلاقة بين الأم وابنتها في مرحلة المراهقة ووصفها. والتعرف إلى تأثير بعض المتغيرات النوعية للأم وابنتها في علاقتهما مع بعضهما البعض مثل: (عمر الأم. المستوى التعليمي. والاقتصادي. ومهنة الأم. وعدد أفراد الأسرة. وترتيب الفتاة في الأسرة. والمستوى التعليمي

للفتاة، والتحصيل الأكاديمي لها)، وإبراز دور الأختصاصي الاجتماعي في توعية الأمهات حول كيفية التعامل السليم مع بناتهن المراهقات، وكيفية تقبل الفتاة المراهقة لتوجيهات الأم. الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، اختبار (ت)، وتحليل التباين الأحادي.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن النمط الأقل شيوعاً في تعامل الأمهات مع بناتهن هو نمط الرقابة الشديدة الذي ظهر استخدامه لدى الأمهات غير العاملات اللواتي بلغ عدد أفراد أسرهن 9 فأكثر، والأسر التي تراوح عمر الفتيات فيها بين (16-18) سنة، وكذلك الأسر التي كان ترتيب الفتاة فيها الخامس، وتحصيلها الأكاديمي متدنياً نوعاً ما. بينما جاء نمط الضبط التربوي في الدرجة الثانية. وقد ظهر هذا النمط بوضوح لدى الأمهات اللواتي ينتمين للفئة العمرية 40 فما فوق وعدد أفراد أسرهن (3-5) وعند الأمهات اللواتي كان دخلهن الشهري مرتفعاً 300 دينار فما فوق، وكذلك لدى الأمهات ذوات التحصيل العلمي المرتفع، وكذلك الأسر التي كان تحصيل الفتاة الأكاديمي فيها مرتفعاً كان النمط الديمقراطي الأكثر شيوعاً في وجوده وتطبيقه في الأسرة.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. الاهتمام بمرحلة المراهقة وبأهم التغيرات الفسيولوجية والسيكولوجية التي تحدث فيها.
2. توعية الأسرة بكيفية التعامل مع أبنائها بالأسلوب التربوي.
3. القيام بحملة إعلامية شاملة لتوعية الأمهات بأهمية الإرشاد، والتوجيه، والصراحة الدائمة، والثقة المتبادلة بينها وبين ابنتها.
4. التركيز على دور الأم في الأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية في التوجيه، والإرشاد، والتنشئة.
5. تزويد الفتيات المراهقات بالمعلومات الصحيحة، والتوعية الشاملة لأهم المتغيرات التي تحدث في هذه الفترة.
6. العمل على إقامة ندوات تثقيفية، وتربوية، واجتماعية لتوعية الأم وبناء علاقة وطيدة مع ابنتها المراهقة بشكل خاص.
7. وجوب توعية الأختصاصي في المجال التعليمي والأسري بدوره في التعامل مع المراهق وأسرته.
8. تعميق دور الأختصاصي الاجتماعي في المدارس لخلق نوع من العلاقة القوية بين المراهق وأسرته.
9. تشجيع الهيئات الرسمية والتطوعية المهتمة بمجال الأسرة والتربية والهيئات الأكاديمية خصوصاً في مجال الدراسات العليا بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التفصيلية التي تتناول مرحلة المراهقة والأسرة والتركيز على كيفية تعامل الأسرة مع أبنائها المراهقين.

6.4 تفكك الأسرة، والطلاق، والهجر، والإدمان:

(64) عنوان الدراسة: أثر هجرة الزوج على الأسرة (دراسة حالة: ماركا الجنوبية).

الباحث: سوسن محمد سلامة العليوي.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: ماركا الجنوبية، عمان، الأردن، 2001.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من المجموعة التجريبية (245) أسرة، والمجموعة الضابطة 225 أسرة من أسر ماركا الجنوبية.

أهداف الدراسة: التعرف إلى أثر هجرة الزوج على الأسرة، والخصائص الديموغرافية والاجتماعية لأسر المهاجرين، وأثر هجرة الزوج في دور الزوجة ومكانتها، وتربية الأبناء وتعليمهم، والعلاقات الاجتماعية للأسرة، ومتلكات الأسرة واستثماراتها.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: التحليل الوصفي واختبار كاي تربيع.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن متوسط أعمار أزواج المهاجرين وقت إجراء الدراسة قد بلغ (42.68) سنة وبلغ معدل الخصوبة الزوجي الكلي لزوجات المهاجرين (6.7) مولود حي لكل امرأة، ويحمل (56.4%) منهم شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى.

وأن هجرة الزوج قد عملت على:

1. زيادة أدوار المرأة ومكانتها.

2. إفراز آثار سلبية على تربية الأبناء وتعليمهم.

3. زيادة ممتلكات الأسرة واستثماراتها.

4. تتين العلاقة الاجتماعية للأسرة مع الأقارب، وبشكل خاص (أهل الزوج وأهل الزوجة).

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. ضرورة توفير قوائم بأسماء المهاجرين وعناوينهم لدى الجهات الرسمية، وذلك لتسهيل أي دراسة يمكن إن جري عليهم.

2. ضرورة تأسيس جمعيات لرعاية الأسرة تعنى بأسر المهاجرين، من أجل الحد من مشاكل الأسرة لاسيما مشاكل الأبناء، وذلك عن طريق إجراء زيارات دورية للأسرة من قبل اختصاصية اجتماعية وعقد جلسات معهم.

3. ضرورة إجراء بحوث ودراسات أكثر عمقاً بحيث تتناول فقط احد آثار هجرة الزوج على الأسرة، والتوسع في متغيراته.

4. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المعمقة بأثر هجرة الزوج على في تربية الأبناء وتعليمهم.

5. ضرورة استخدام طرق بحث علمي أخرى إلى جانب المسح الاجتماعي في مثل هذه الدراسات، مثل: طريقة الملاحظة المباشرة؛ لأنها أكثر مصداقية من إجابات الأفراد.

(65) عنوان الدراسة: أسباب الطلاق في محافظة الكرك، الأردن.

الباحث: سليم القيسي، قبلان المجالي.

مكان النشر والناشر: مجلة مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، العدد الثامن عشر، من صفحة 173 إلى صفحة 214، السنة التاسعة، يوليو 2000.

عدد الصفحات: 41 صفحة.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: محافظة الكرك، الأردن، 2000.
مصدر بيانات الدراسة: بيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (224) مطلقاً ومطلقة في محافظة الكرك.

أهداف الدراسة: التعرف إلى بعض المتغيرات ذات العلاقة بحدوث الطلاق في محافظة الكرك، وشملت الدراسة متغيرات العمر عند الزواج، والدخل، ومكان الإقامة، وعدد سنوات الزواج، وطريقة الاختيار للزواج، وفترة الخطوبة والتجانس، وتكرار التوتر، والأسباب الدافعة لحدوث الطلاق التي ظهر وجود علاقة بينها وبين ظاهرة الطلاق.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الإحصاء الوصفي.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج سيطرة الاتجاه التقليدي في الاختيار للزواج، وأن وجود الأبناء يعد عاملاً مهماً في بقاء الأسرة في حين كان تدخل الأهل من الأسباب الأساسية في حدوث النزاعات الزوجية، وأن التوتر اليومي كان سمة غالبية على حياة الأسر المطلقة، كما أن السبب والشتم كان من أكثر الوسائل المتبعة عند حدوث النزاعات، وأن الطلاق يعد محنة فردية واجتماعية، وأن معاناة المطلقين تستمر حتى بعد حصول الطلاق، وأن الآثار النفسية هي الأكثر وضوحاً في التأثير سلباً في مفهوم الذات.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها: وجود حاجة ماسة لدراسات أكثر للتعرف إلى ظاهرة الطلاق، وتحليل جوانبها، وأبعادها، وأسبابها.

(66) عنوان الدراسة: دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في حدوث الطلاق دراسة ميدانية على المطلقين في محافظة اربد- الأردن.

الباحث: فهمي غزوي.
مكان النشر والناشر: جامعة الشارقة، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي "ظاهرة الطلاق: الأسباب، الآثار، العلاج"، 2004.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: محافظة اربد، الأردن، 2002 - 2004.
مصدر بيانات الدراسة: بيانات من 200 حالة من المطلقين والمطلقات من مجتمع الدراسة من محافظة اربد، وتم اختيار عينة مقصودة حيث تم مقابلة 124 حالة، أما البقية فرفضوا المشاركة في الدراسة. إضافة للبيانات ذات الصلة من دائرة الإحصاءات العامة لسنة 2002.

أهداف الدراسة: الكشف عن أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى وقوع الطلاق من وجهة نظر المطلقين، إذ يساعد التعرف على أسباب الطلاق أصحاب القرار على وضع الاستراتيجيات اللازمة لعلاج هذه الظاهرة، والحد من ارتفاع نسبتها.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: التكرارات، والنسب المئوية.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج وجود علاقة بين تدخل الأهل ووقوع الطلاق، ووجود علاقة بين جانب من جهل الحياة الزوجية وحدوث الطلاق، وعدم وجود علاقة بين الزواج المبكر والفروق في السن وحدوث الطلاق، ووجود علاقة بين قصر فترة الخطوبة ووقوع الطلاق، وهناك علاقة بين عمل المرأة وحدوث الطلاق، أن الدخل الذي تحصل عليه الزوجة وتوزيعه لا علاقة له بالطلاق، ولا توجد

علاقة بين الالتزام بالشعائر الدينية ووقوع الطلاق.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. عدم تدخل الأهل بشؤون الحياة الزوجية لأبنائهم إلا في الحالات التي تستوجب عملية الإصلاح لا التفريق. وفي الأوقات المناسبة التي يرون فيها أن تدخلهم ربما يعمل على تهدئة الخواطر وإزالة سبب المشاحنات.
2. بث روح المسؤولية وحب الأسرة ومعرفة حقوق كل فرد وواجباته. وعندها لن نجد رجلاً مفرطاً في الإهمال في أسرته ولا امرأة مهملة بأسرتها وزوجها.
3. تشجيع الأهل على إعطاء أبنائهم وبناتهم الحرية المسموح بها ضمن النطاق الشرعي أثناء فترة الخطوبة لكي يتمكنوا من التعرف على بعضهم البعض.
4. العمل على التوعية الناشئة. وغرس القيم الدينية فيهم ليكونوا راضين بدخلهم. آخذين بالاعتبار التخطيط السليم العقلاني للسياسة المالية المنزلية لتجنب الإفراط والتبذير.
5. ضرورة تشجيع الزوجات على الالتحاق بالوظائف أو الاشتراك بمؤسسات المجتمع الأردني حتى يتخلصن من الفراغ.
6. العودة إلى التعاليم الدينية التي تكفل لكلا الزوجين حقوقهما وكرامتهما ومن ثم الشعور بالأمن. والاستقرار. وتجنب التفكير بالمشاحنات أو الصراع الذي يؤدي إلى الطلاق.

(67) عنوان الدراسة: ضابط الغضب المؤدي إلى عدم وقوع الطلاق "دراسة فقهية مقارنة القانون الأردني".

الباحث: علي محمود زقيلي. محمد احمد الرواشدة.

مكان النشر والناشر: جامعة مؤتة. رسالة ماجستير غير منشورة. 2002.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن. 2002.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مجتمع الدراسة "دراسة فقهية مقارنة بالقانون الأردني".
أهداف الدراسة: بيان الضابط الحقيقي المؤدي إلى عدم وقوع طلاق الغضبان. من خلال بسط آراء العلماء وأدلتهم وموقف قانون الأحوال الشخصية الأردني. وصولاً إلى الضابط المعترف في ذلك. ما يحقق استقرار الحياة الزوجية. ومراعاة مقاصد الشريعة في المحافظة على النسل ودوام المعاشرة بالمعروف.
نتائج الدراسة الرئيسية:

1. الضابط: هو ما انتظم صوراً متشابهة في موضع واحد غير ملتفت فيها إلى معنى جامع مؤثر وهو بهذا يختلف عن القاعدة. إذ أن القاعدة أوسع نطاقاً منه. فهي تتضمن حكماً كلياً يمتد شموله لكثير من الأبواب الفقهية.
2. أن ضابط الغضب المؤدي إلى عدم وقوع الطلاق هو تشويش الفكر المؤدي إلى عدم النظر والدقة في ضبط التصرفات.
3. يفرق القانون الأردني بين المدهوش الذي يفقد تمييزه حيث لا يقع طلاقه قانوناً وبين الغضبان غضباً شديداً مع علمه بما يقول حيث يعتد بطلاقه. وهذا هو رأي جمهور الفقهاء.

4. أن مدلول كلمة الإغلاق "يشمل كل ما يسد باب الإدراك والقصد ولا وعي بجنون أو شدة غضب وحزن ونحوها".

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. نقترح على المشرع الأردني تعديل نص فقرة "أ" من المادة "88" على النحو التالي: "لا يقع طلاق من شوش فكره غضب أو وله أو سكر، أو الإكراه، ولا المعتوه ولا المغمى عليه ولا النائم".
2. تعديل الفقرة ب: "يشترط فيمن شوش فكره أن يؤدي هذا التشويش إلى عدم النظر والدقة في ضبط التصرفات".
3. أن ما توصل إليه الباحث أنه يرى به تحقيقاً للمصلحة المؤدية إلى الحفاظ على الأسرة المسلمة متماسكة وعدم تفككها، كما أنه يحقق استقرار المجتمع الإسلامي.

(68) عنوان الدراسة: متعاطو الخدرات في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن: دراسة اجتماعية.

الباحث: أشرف محمد الخطاطبة.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2000.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مجتمع الدراسة مؤلف من جميع الأحداث المودعين في جميع المؤسسات العاملة في مجال الأحداث في الأردن.

أهداف الدراسة: محاولة معرفة حجم مشكلة متعاطي الخدرات من الأحداث، ومدى انتشارها في المجتمع الأردني.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: التوزيعات التكرارية والنسب المئوية، وتحليل التباين الأحادي واختبار ف.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج أن الفرد المقيم في المدينة هو أكثر تعرضاً لهذه المشكلة من غيره، نظراً لما يواجهه من ضغوطات اجتماعية، واقتصادية، ونفسية، وكلما ارتفع مستوى التعليم عند الفرد قلت إمكانية تعاطيه الخدرات والعكس صحيح.

وارتفاع نسبة التعاطي عند فئة العازبين، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العاملين في المهن اليدوية وبين تعاطي الخدرات، ووجود علاقة لتوتر العلاقات الأسرية بسبب الخلافات المستمرة بين الزوجين من جهة وبين الوالدين والأبناء من جهة أخرى ما يشجع تعاطي الخدرات بدافع الهروب من هذه الخلافات أو نسيانها، ووجود علاقة بين الأوضاع الاجتماعية المحيطة بالفرد وبين تعاطي الخدرات، ولا سيما وجود الأصدقاء غير الأسوياء، ووجود علاقة بين كيفية قضاء أوقات الفراغ وبين تعاطي الخدرات، وربما بسبب غياب الأندية والجمعيات مما يدفع الفرد لقضاء أوقات فراغه مع رفاق السوء، ووجوده في أماكن تجعله أكثر عرضة لتعاطي الخدرات، وغياب البرامج اللامنهجية والمهنية داخل مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. ضرورة توفير الدعم مادياً ومعنوياً من قبل الجهات الحكومية المختصة والمؤسسات الأهلية في إجراء البحوث الدائمة حول مشكلة المخدرات، وخصوصاً حول المتغيرات المختلفة وعلاقتها بالمخدرات، الأمر الذي من شأنه تحفيز الباحثين على الاستمرار في تحقيق الأهداف المنشودة دون توقف.
2. تفعيل دور الأسرة في المحافظة على الأبناء من مخاطر الانحراف من خلال التنشئة والتربية السليمة وتنشئتهم على الفضائل والأخلاق النبيلة.
3. ضرورة تبني المدرسة الدور المكمل للأسرة من خلال تربية الأبناء التربية السليمة بالإضافة إلى القيام بإرشاد التلاميذ عن طريق المرشد الاجتماعي حول المخدرات ومخاطرها على الصحة، والحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية.
4. الحملات الإعلامية المكثفة من جانب المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى تنبيه المجتمع وتوعيته بالأضرار الناجمة عن المخدرات سواء الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الصحية.
5. ضرورة الاهتمام بالشباب من خلال الجمعيات والأندية لاستغلال أوقات فراغهم في عمل منتج وفعال، وتجنبهم مخاطر الانزلاق في دروب الانتحار، وضرورة إنشاء المصحات والعيادات الخاصة بالمتعاطين، وإعداد الكوادر المؤهلة والمدرية في مجال علاج المدمنين.
6. ضرورة الاهتمام بالمحكومين من أجل ملء أوقات فراغهم داخل السجون.

6. 5 الجرائم ذات العلاقة بالأسرة:

(69) عنوان الدراسة: النزيلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف (دراسة اجتماعية).

الباحث: هدى عزام عزمي الحموري.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2001.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مجتمع الدراسة المؤلف من 40 نزيلة من الموقوفات على خلفية جرائم الشرف.

أهداف الدراسة: بحث ووصف الخصائص والظروف الشخصية والاجتماعية للموقوفات على خلفية جرائم الشرف، وبيان تصورات الموقوفات لظروف الإيقاف، وما يمكن أن يترتب على ذلك.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الإحصاء الوصفي، (التكرارات والنسب المئوية).

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج تدني المستوى التعليمي للنزيلات، وارتفاع نسبة الأمية، وانتماء النسبة الأكبر إلى الفئة العمرية (18-35)، وارتفاع نسبة العازبات وغير العاملات بأجر، كما أن الموقوفات ينتمين، في الغالب، إلى أسر تتصف بتدني المستوى الاقتصادي، والظروف المنزلية المادية الصعبة، والعلاقات الأسرية التي يسودها العنف والتفكك، وتدني المستوى التعليمي

للوالدين. وللزوج في حالة المتزوجات. ووجود أفراد من الأسر من لهم سجل إجرامي. وأن أكثر من (90%) كان زواجهن رغماً عنهن وبالإكراه. أما من ناحية تصوراتهن. فقد عبرت نسبة منهن عن تخوفهن من نتائج الإفراج عنهن "التسريح". كما عبرت نسبة أكبر عن حيرتهن لمصيرهن. وقد أوضحت المقابلات المفتوحة عن تخوف من العودة للمجتمع. نتيجة لما لحق بهن من وصمة. وما يمكن أن يواجهن من عقاب من قبل أسرهن.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. توسيع رقعة الوعي لدى الأسرة للتعامل مع أبنائها.
2. وضع قوانين صارمة بحق الأسرة التي ترتكب العنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي ضد أبنائها.
3. القيام بحملة إعلامية شاملة لتوعية الأسرة بمخاطر الإهمال أو العنف الواقع على أفرادها.
4. التركيز على دور الأم في الأسرة باعتبار هذا الدور هو الأساس في التوجيه والتنشئة مع ضرورة الأخذ بأهمية الرقابة الأسرية. والإرشاد. والصراحة الدائمة. والثقة المتبادلة بين الأم وابنتها.
5. القيام بحملة توعية للفتيات من مخاطر أي فعل يمكن أن يفهم خطأً أو يتعارض مع العادات والقوانين السائدة ونتائج ما يترتب على ذلك.
6. العمل على إقامة ندوات تثقيفية وتربوية لتقوية الوازع الديني والأخلاقي لدى الشباب والشابات. وتثقيفهم في مناحي الحياة كافة.
7. العمل على وضع قوانين صارمة تمنع الزواج المبكر أو الزواج بالإكراه.
8. اتخاذ التدابير والتوصيات العاجلة المعنية بتقديم الحماية الفعالة للمرأة. وتشمل هذه التدابير الآتي:
 - أ. إقامة دار لإيواء هذه الفئة من النزيلات الموقوفات. وتقديم هذه الدار المساعدة القانونية. والتدريب المهني. بالإضافة إلى حضانة للأطفال.
 - ب. القيام بحملة وطنية لتنوير الرأي العام بمخاطر وجود هذه الفئة والظاهرة. وحث المجتمع على المساهمة الجادة لإيجاد حل جذري لها.
 - ت. إنشاء ملاجئ ودور حماية للنساء الواقع عليهن العنف بمختلف أنواعه. على أن تتوافر فيها خدمات الحماية. والعلاج الجسدي. والنفسي. والاجتماعي. والخدمات التأهيلية.
 - ث. القيام بحملة توعية تهدف إلى تغيير المفاهيم والقيم الاجتماعية الخاطئة التي تشكل عامل ضغط اجتماعي بحق النزيلة أو ذويها مما قد يسبب وقوع جريمة قتل تحت اسم الشرف على أن تتركز الحملة على قادة الفكر الاجتماعي. والديني. والسياسي. وتكون موجهة إلى الجيل الصاعد من الشباب. ذكوراً أو إناثاً.
 - ج. عقد ندوات تؤدي إلى تشكيل مجموعات ضاغطة بهدف العمل على إلغاء القوانين أو تغييرها. أو تعديلها. والتي تميز بين الذكور والإناث مع التركيز على دعم مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة.
 - ح. تعميق دور الاختصاصية الاجتماعية في السجون من خلال تقديم الإمكانيات اللازمة

لها لخلق نوع من الصلة بين النزيلة وأسرتها لمساعدتها في التوصل إلى حل جذري يعيد النزيلة إلى ممارسة دورها في الحياة.

خ. محاولة وضع قوانين تلزم ذوي الأسرة بإعادتها إلى الحياة الأسرية بتكفيلها مع إلزامهم بتوفير الحماية الكاملة والمحافظة على حياة النزيلة.

د. تشجيع الهيئات الرسمية والتطوعية المهتمة بقضية المرأة وحقوقها والهيئات الأكاديمية خصوصاً في مجال الدراسات العليا بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تتناول حقوق المرأة والعنف الواقع عليها، والتركيز على الشق الثاني من هذه القضايا، وهو الجاني مرتكب الفعل.

ذ. وضع برنامج وطني يتضمن آليات وقائية، وعلاجية، وتوجيهية تشمل مناحي الحياة كافة بالنسبة للنزيلة، ولأسرتها، ولجتمعتها.

(70) عنوان الدراسة: جرائم النساء الأخلاقية في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية.

الباحث: أنور حمدي عطية هياجنة.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: عمان، الأردن، 2003.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من مجتمع الدراسة المؤلف من نزيلات مركز الإصلاح والتأهيل/الجويذة.

أهداف الدراسة: تناول الخصائص الشخصية والأسرية للمبحوثات والموقوفات على خلفية ارتكاب الجرائم الأخلاقية، وسعت إلى بيان تصور المبحوثة لذاتها والظروف والأحوال المتعلقة بالقضية.

الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: الإحصاء الوصفي.

نتائج الدراسة الرئيسية: بينت النتائج انتماء النسبة الأكبر من المبحوثات إلى الفئة العمرية (18-25) وارتفاع نسبة العازبات والأميات وغير العاملات باجر وبدخل شهري أقل من 100 دينار أردني لمن يتركز عملهن في معظمه في الأعمال الحرة، وأكثر من نصف المبحوثات يقمن في مدن، ويشعرن بالحزن والكآبة والمعاملة السيئة من قبل الآخرين مما يضطرهن في كثير من الأحيان، إلى استغلال مفاتهن لتحقيق رغباتهن. إن انتماء الفئة الكبرى إلى اسر يتراوح عدد أفرادها بين (8-12) فرداً، وتدني المستوى الاقتصادي والتعليمي للوالدين والزوج وتعاطيهم، في بعض الأحيان، المخدرات، والكحول، والقمار، ومشاهدة الأفلام الإباحية، كما ارتبطت عدد من المبحوثات بعلاقات أسرية اتصفت بالعنف، ولاسيما مع زوج الأم أو زوجة الأب. كما وجد أن عدداً من أفراد الأسره تكررت جرائمهم الأخلاقية، وبوجود نسبة من المكررات لارتكاب الجرائم الأخلاقية، وكانت جريمة الزنا أكثرها تلتها الدعارة أو البغاء، والرغبة في الانتقام من الأهل والزوج لارتكاب الجريمة، وبينت النتائج أيضاً أن مجموعة الرفاق كانت الأقوى في دفع المبحوثة لارتكاب الجريمة، وأن النسبة الأعلى منهن قد شاهدن الأفلام الإباحية عن طريق أجهزة الفيديو داخل المنزل، وأكثر من نصف المبحوثات تعرضن للإيذاء الجسدي أو النفسي الذي تمثل في معظمه بالضرب والإيذاء من قبل الزوج ثم من أحد أفراد الأسرة بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى يشعرن بالندم الشديد على ارتكاب الجرائم الأخلاقية.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. مراجعة القوانين والتشريعات السارية للتأكد من أنها تتضمن مواد تحرم جميع أشكال الاغتصاب بالجنس وتعاقب عليه.
2. استصدار شهادات حسن السيرة والسلوك لمن يعملن في مجال الفنون. ومكاتب تشغيل الخدمات. وصالونات السيدات. ودور عرض الأزياء. والتفتيش عليها باستمرار.
3. تعزيز وتوفير الظروف الملائمة والمناسبة للمؤسسات الاجتماعية والتربوية والأمنية للتعامل مع مثل هذه الفئة من المبحوثات بكل بساطة وبدون تعقيد للوصول إلى أفضل النتائج. ومعرفة الأسباب الكامنة وراء انخراطهن في مثل هذه الأعمال. ومحاولة التقليل من آثارها ومخاطرها.
4. زيادة التركيز من قبل الدارسين والباحثين على المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالجريمة في وطننا. والتركيز على المرأة بصفتها مجني عليها وليست جانية.
5. إيجاد آلية عمل وطنية لتشغيل الفتيات المتعطلات عن العمل وبخاصة اللواتي لا يحملن مؤهلات علمية. وتدريبهن وتوعيتهن. والإشراف عليهن للحيلولة دون وقوعهن في برائن الجريمة والانحلال الأخلاقي.
6. القيام بحملة وطنية شاملة تستهدف طالبات المدارس والكلية والجامعات كونهن يمثلن الشريحة الأكبر لتوعيتهن وتعليمهن بعض الأمور في مجال الثقافة الجنسية للحيلولة دون انحرافهن بغير قصد وبدون تمييز.

(71) عنوان الدراسة: جرائم النساء في المجتمع الأردني: حجمها. دوافعها. أنماطها: دراسة اجتماعية ميدانية.

الباحث: محمد سلطان المومني.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. 2002.
نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: مراكز الإصلاح وتأهيل النساء في الأردن. عمان. الأردن. 2002.
مصدر بيانات الدراسة: بيانات جمعت باستخدام الاستمارة من جميع النساء الأردنيات اللواتي ارتكبن جرائم بمختلف أنواعها في مراكز الإصلاح وتأهيل النساء في الأردن (147 نزيلة).
أهداف الدراسة: معرفة حجم ظاهرة الجريمة عند النساء الأردنيات في الأردن. وما هي أنماط الجرائم المرتكبة من قبلهن. بالإضافة إلى الكشف عن أهم العوامل والدوافع لارتكابهن لهذه الجرائم. ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجانيات ومن ثم مقارنة أعداد وأنماط الجرائم المرتكبة من قبل الجنسين.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت نتائج الدراسة تدني مشاركة المرأة في ارتكاب الجرائم مقارنة مع الرجال. وكانت أكثر الجرائم ارتكاباً من قبل النساء جرائم الاعتداء على الإنسان. وتبين من نتائج الدراسة التشابه في نمط الجريمة المرتكبة من قبل النساء والرجال. مع اختلاف في عددها وترتيبها بين كلا الجنسين. وقد أظهرت الدراسة أيضاً مشاركة المرأة في ارتكاب أنماط جرائم جديدة وغريبة عن المرأة في المجتمع الأردني. وبينت النتائج كذلك أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الممثلة في العلاقات الاجتماعية هي من أهم المشاكل التي أدت إلى ارتكاب النساء لهذه الجرائم. وأن النساء الأردنيات يعانين من مشاكل ناجمة عن القلق والتوتر من المستقبل بسبب دخولهن السجن.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. ضرورة زيادة الاهتمام من قبل الجهات المختصة والمعنية بالمرأة في متابعة أمورها ومساعدتها على القيام بواجباتها وأداء دورها في هذا المجتمع.
2. تشجيع النساء على التمسك بحقهن في التعليم بمختلف مستوياته. والعمل على زيادة نشر الوعي والثقافة بين النساء مع ضرورة تمسكهن بالعادات والتقاليد مع التأكيد على أهمية دور المرأة التقليدي داخل الأسرة المتمثل في الإنجاب والتنشئة.
3. استحداث أقسام خاصة داخل الأجهزة الأمنية. وتزويدها بالمتخصصين من ذوي الكفاءة العالية والقدرة على التعامل مع قضايا المرأة من خلال متابعتها. ودراستها دراسة اجتماعية بحتة. للوقوف على حقيقة الظروف التي أدت بها إلى ارتكاب الجرائم. ومعرفة سبب إتباعها للسلوك المنحرف.
4. التأكيد على توفير الرعاية الاجتماعية للنساء المرتكبات للجرائم داخل مراكز الإصلاح من خلال المرشدات الاجتماعيات والنفسيات. وتزويد المراكز بجميع الإمكانيات والمعدات التي تساعد المرأة.
5. التأكيد على دور الأسرة خصوصاً رب الأسرة بزيادة الاهتمام بالإناث. وتوفير متطلباتهن دون اللجوء إلى المعاملة السيئة. والكبت النفسي. والضغط الذي قد يؤدي إلى آثار سلبية وعكسية. واعتماد الإرشاد والتوجيه في التنشئة. وتعزيز الثقة بين أفراد الأسرة.
6. التأكيد على دور المؤسسات الاجتماعية المساندة مثل: المدرسة. والجامعة من خلال زيادة البرامج الوقائية والإرشادية. ومحاولة التعايش مع المشكلات التي تعاني منها الإناث. وخصوصاً في سن المراهقة.
7. زيادة الاهتمام من قبل وسائل الإعلام المختلفة في نشر التوعية المتعلقة بالجريمة والانحراف لما لها من دور في الحد من هذه الظاهرة من خلال عمل برامج توعية وعرض القضايا ومناقشتها من جانب المتخصصين.
8. زيادة الاهتمام من جانب الجهات الأمنية بجرائم النساء. وخصوصاً النساء مكررات الجرائم. من خلال عمل إحصائية خاصة بالمكررات مع مراعاة اتخاذ الاحتياطات اللازمة من قبل إدارة السجون والمراكز الأمنية بعدم الاختلاط ما بين المكررات للجرائم (ذوات السوابق) وغيرهن من النزيلات. لأن هذا الاختلاط يؤثر سلباً في سلوكهن. وذلك من خلال تطبيق نظام تصنيف النزيلات تبعاً لحالتهن النفسية. وأعمارهن. وعدد جرائمهن. ونوعيتها.
9. ضرورة تطوير القوانين والتشريعات بحيث تكون أكثر ملاءمة وشمولية لمتطلبات المجتمع في الحد من انتشار الجريمة. وأفضل مراعاة لجميع النواحي الاجتماعية. والاقتصادية. وإتباع نظرية تشديد العقوبة على مكررات الجرائم من النوع نفسه للحد من ظاهرة التكرار.
10. تشجيع الباحثين وأصحاب الاختصاص على القيام بالمزيد من البحوث العلمية والميدانية بالتنسيق مع المؤسسات صاحبة الاختصاص في إجراء أبحاث تتناول موضوع المرأة والجريمة بجوانبها المختلفة. وتوفير الدعم اللازم سواء أكان معنوياً أم مادياً لإجراء هذه الدراسات. وتذليل الصعوبات كافة التي قد تواجههم.

11. اتخاذ خطوات عملية من جانب أجهزة الدولة لإيجاد حلول مناسبة للموقوفات إدارياً. وذلك بالتنسيق مع ذويهن مع اتخاذ تدابير أمنية وقائية تحول دون تعرضهن لأي إساءة بعد خروجهن من مركز الإصلاح.
12. تشجيع المؤسسات الحكومية والخاصة بتخصيص نسبة من فرص العمل لديها للنساء اللواتي ارتكبن جرائم. وأنهين مدة محكوميتهن لمساعدتهن في الانخراط في المجتمع. والابتعاد عن السلوك المنحرف. وتهيئة الظروف الملائمة لإعادة تأهيلهن ليصبحن عناصر فعالة ومنتجة في مجتمعهن.

(72) عنوان الدراسة: القتل لحماية الشرف ودفع العار في الشريعة الإسلامية والقانون الأردني.

الباحث: عبد الحميد إبراهيم المجالي

مكان النشر والناشر: جامعة مؤتة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000.

نطاق الدراسة الجغرافي والزمني: الأردن، 2000.

أهداف الدراسة: بيان الرأي الشرعي في حال الإقدام على القتل لحماية العرض والشرف سواء أكان القتل موجهاً نحو الزوجة في حال التلبس بالزنا أم قتل أحد المحارم أم قتل المرأة للرجل الذي يريد الاعتداء عليها. وتبين كذلك أحكام القتل في غير حال التلبس في دراسة فقهية علمية مقارنة بالقانون الأردني محاولة وضع حل لهذه القضية الاجتماعية الخطيرة التي تفتشت في المجتمع. نتائج الدراسة الرئيسية:

1. عدم جواز قتل الزوج لزوجته أثناء التلبس بالزنا إلا بعد إقامة البينة الشرعية التي تثبت صدق دعواه. وإلا فإنه مسؤول جنائياً عن قتلها.
2. إذا كانت القضية لا تعدو أن تكون اتهاماً من الرجل إلى زوجته بدون أدلة وبيانات، فإنه لا يجوز له قتلها والواجب بحقه اللعان. فإذا أقدم على القتل واجب بحقه اللعان، فإنه يكون مسؤولاً جنائياً عن فعله.
3. للمرأة المدافعة عن عرضها وقتل من يريدها بسوء. إذا لم تجد طريقة للدفاع إلا القتل. وعليها أن تثبت ذلك بالبينات بان هذا الرجل أرادها بسوء. وهي غير مسؤولة جنائياً شرعاً وقانوناً؛ لأنها تدافع عن عرضها.
4. قتل القريبة وذات الرحم المحرم أثناء التلبس بالزنا يورث شبهة تسقط القصاص عن القاتل.
5. لا يجوز للمقرب قتل قريبته. أو ذات رحمة بمجرد سوء الظن. أو الاتهام بالزنا شرعاً وقانوناً. فإذا لم يستطع أن يقيم البينة على صدق دعواه. فإن عقوبته شرعاً القصاص مالم يكن أباً، أو جدّاً.
6. لا يجوز شرعاً قتل الفتاة إذا ارتكبت أي مخالفة أخلاقية متعلقة بالعرض. إلا إذا كان الشرع المطهر يحكم بقتلها. فإذا كانت الجريمة دون ذلك، فإن الإمام هو الذي يحدد العقوبة المناسبة لها لا المجتمع بعاداته وتقاليده المخالفة للنصوص الشرعية وما اتفق عليه أئمة وعلماء الأمة.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. إجراء الفحوصات الطبية الكاملة للمرأة؛ للتحقق من زناها ومن فعل جريمة الزنا معها ولقد سهل الطب الحديث هذه المهمة. إذ صاحب فساد الزمان بعض الأعمال الشاذة. فاحتمال أن يكون القريب الغيور هو الذي قام بالفعل الشنيع. لإخفاء جرمته يقوم بالقتل تحت ذريعة الغيرة. والحمية. ودفع العار. من هنا لا بد من إجراء الفحوصات الطبية الكاملة للتحقق من واقعة الزنا قبل اتخاذ أي إجراء. وبعد التحقق تطبق الأحكام الشرعية التي تعالج مثل هذه الأوضاع.
2. التأكيد على إجراء الفحص الطبي فالآثار والنتائج المكتشفة ليست دليلاً بحال الزنا. فالزنا. كما أوضحت. لا يثبت إلا بالبينة. والإقرار. والفحص قرينة. وقد يكون لصالح المرأة المتهمه. فيثبت براءتها.

(73) عنوان الدراسة: أثر المتغيرات الشخصية وإدراك مخاطر الجريمة وخبرة الضحايا في الخوف من الجريمة.

الباحث: ذياب البداينة.
مكان النشر والناشر: مجلة العلوم الإنسانية. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. (المملكة العربية السعودية). من صفحة 7 إلى صفحة 26. عدد (14). ديسمبر 2000.
عدد الصفحات: 20 صفحة.

نطاق الدراسة الزمني والجغرافي: الأردن. 2000.
الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: تحليل الانحدار المتعدد. وتحليل التباين الأحادي. ومعاملات الارتباط. والتكرارات. والنسب المئوية.
أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى فحص أثر المتغيرات الديموغرافية كالعمر. والجنس. والتعليم. والعمل. وخبرة الضحايا. وإدراك مخاطر الجريمة. في الخوف من الجريمة. وتحديد الفئات الاجتماعية الأكثر خوفاً من مستخدمي المواصلات العامة.

نتائج الدراسة الرئيسية: أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات الشخصية والمخاطرة وخبرة الضحايا في الخوف من الجريمة. كما تبين أن عدداً من الأفراد المشاركين يدركون مخاطر الجريمة خشية أن يكونوا ضحايا جرائم الاعتداء على الممتلكات وعلى الأشخاص. وتبين أن أفراد العينة كانوا أكثر خوفاً فيما يتعلق بالسطو على منازلهم في غيابهم. ومن النشئل. والتحرش. والقتل. أما فيما يتعلق بالفئات الاجتماعية الأكثر خوفاً. فكانت الإناث. وصغار السن. وسكان المدن الكبيرة. ومن يخشون أن يكونوا ضحايا للجريمة. وذوي الخبرات السابقة من ضحايا الجريمة.

(74) عنوان الدراسة: الانتحار في المجتمع الأردني رؤية سوسولوجية.

الباحث: أيمن إسماعيل العقيلي.

مكان النشر والناشر: الجامعة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. 2001.

نطاق الدراسة الزمني والجغرافي: الأردن. 1982 - 1999.

مصدر بيانات الدراسة: بيانات من السجلات الرسمية الصادرة عن مديرية الأمن العام خلال الفترة من عام 1982 - 1999.

أهداف الدراسة: التعرف إلى ظاهرة الانتحار في المجتمع الأردني ومحاولة وصف وتحليل هذه الظاهرة. من خلال:

1. التعرف إلى عدد حالات الانتحار في المجتمع الأردني. خلال الفترة من عام 1982 - 1999.
 2. بيان أسباب الانتحار في المجتمع الأردني خلال الفترة المذكورة.
 3. التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المختلفة للمنتحرين.
 4. بيان العلاقة بين الانتحار والأحداث السياسية والاقتصادية المختلفة في المجتمع الأردني والمنطقة.
 5. التعرف إلى الوسائل المستعملة في الانتحار وأبها أكثر فاعلية في التسبب بالموت.
 6. التوصل إلى النتائج العامة عن ظاهرة الانتحار في المجتمع الأردني. وتقديم مقترحات في هذا المجال للحد من هذه الظاهرة.
- الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات: المنهج التحليلي الوصفي من خلال جداول النسب المئوية والتكرارات. واستخدام الاختبارات الإحصائية (كاي تربيع. واختبار "ت").
- نتائج الدراسة الرئيسية:
1. أن نسبة حالات الانتحار لكل 100 ألف نسمة من السكان في الريف أعلى منها في المدن الكبرى.
 2. عدد حالات الانتحار بين الذكور أعلى منها لدى الإناث. في حين أن محاولة الانتحار لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور.
 3. أعلى نسبة لحالات الانتحار كانت بين المتعلمين تعليماً جامعياً. وتركزت في الفئة العمرية (18-37) سنة. ولوحظ انخفاض حالات الانتحار مع تقدم العمر.
 4. توصلت الدراسة إلى أن غالبية حالات الانتحار هم من كانوا خارج قوة العمل ومن لا مهنة لديهم.
 5. أن المنتحرين يستخدمون وسائل فعالة تؤدي إلى الموت مباشرة. وذلك على العكس من المحاولين الذين يستخدمون وسائل أقل فاعلية.
 6. عدم وجود علاقة مباشرة بين الانتحار والأحداث السياسية والاقتصادية في المجتمع الأردني والمنطقة.

توصيات الدراسة وتطبيقاتها:

1. إجراء بحوث مستفيضة وشاملة من قبل متخصصين في الجوانب المتعددة للانتحار: الجوانب الاجتماعية المختلفة والنفسية المتعلقة بشخصيات حالات الانتحار وفروقاتهم الفردية.
2. تنظيم الإحصاءات الرسمية إلى:
 - بيانات أولية تفصيلية بدون إغفال أية جوانب يمكن أن تكون ذات أثر للباحثين.
 - المهنة (نوعها، طبيعتها).
 - الحالة التعليمية.
 - الحالة الزوجية.
 - السوابق الانتحارية.
 - دوافع الانتحار.
 - الحالة الصحية.
3. دراسة احتياجات المدن الصغرى، وتقديم المساعدة لها، ورفع مستوى الخدمات، وتوفير وسائل الترفيه.
4. التركيز على التنشئة الأسرية، وتربية الأجيال على الحوار والنقاش البناء بدل الشجار والخلافات الدائمة، التي تزيد من تباعد أفراد الأسرة الواحدة عن بعضهم البعض، مما يدفع بهم إلى اختراق القواعد الاجتماعية بسلوكيات غير مألوفة (كالانتحار).
5. إعادة النظر في العلاقات الأسرية بشكل عام بين الآباء والأبناء، إذ ماتزال الأسرة هي العمود الفقري وتؤدي دوراً أساسياً في بناء الأجيال.

فهرس العناوین



رقم الدراسة	المؤلف	عنوان الدراسة
3	حسين طه المحادين	إجهاات أرباب الأسر نحو إدارة الوقت: دراسة ميدانية على الأسر الأردنية العاملة في مصنع البوتاس.
18	محمد فخري مقدادي	إجهاات المراهقين نحو السلطة الأبوية في الريف الأردني" لواء الكورة حالة دراسة".
45	أحمد فلاح العموش	إجهاات المواطنين نحو تنظيم النسل في بلدة ذات رأس في جنوب الأردن.
43	رانية خالد احمد الفلاح	أثر إجائة الأمومة على السلوك الإيجابي للمعلمات في القطاع الحكومي: دراسة حالة: مديرية تربية عمان الأولى.
34	تفريد محي الدين المصري	أثر الإعلانات التجارية التلفازية في تعديل الصورة الذهنية للمرأة الأردنية: دراسة حالة طلبة الجامعة الأردنية.
56	سهيلة محمود صالح بنات	اثر التدرّب على مهارات الاتصال و حل المشكّلات في تحسين تقدير الذات والتكيف لدى النساء المعنفات و خفض مستوى العنف الأسري.
55	سيف الدين فاروق زريقي	اثر التدرّب على مهارة حل المشكّلات في الضغط النفسي وتقدير الذات لدى المراهقين في مدينة عمان.
7	فارس صلاح حيدر حسن عبد القادر صالح	أثر الخصوبة البشرية في البطالة والفقّر.
73	ذياب البداينة	أثر المتغيرات الشخصية وإدراك مخاطر الجريمة وخبرة الضحايا في الخوف من الجريمة.
12	عبد الخالق الختاتنة، منير الكرادشة.	أثر بعض المتغيرات الاجتماعية على سلوك المرأة الديموغرافي في الأردن.

رقم الدراسة	المؤلف	عنوان الدراسة
58	أروى رفيق ارناؤوط	أثر عمل المعلمة الأردنية على التوافق في الحياة الزوجية: دراسة في منطقة عمان
64	سوسن محمد سلامة العليوي	أثر هجرة الزوج على الأسرة (دراسة حالة: ماركا الجنوبية).
13	موسى شتيوي	الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن.
19	عامر نايل المصري	الإساءة اللفظية ضد الأطفال من قبل الوالدين في محافظة الكرك وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية: دراسة مسحية.
65	سليم القيسي. قبلان المجالي	أسباب الطلاق في محافظة الكرك، الأردن.
22	سهام رياض الخفش.	استراتيجيات التعامل مع الضغوط النفسية التي يستخدمها آباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
31	هيفاء احمد نايف الصالح	الأسر ودورها في معالجة مشاكل المسنين في الأردن.
62	سناء طه الحراحشة	الأسرة البدوية الأردنية: الاستمرارية والتغير. "دراسة أنثروبولوجية في لواء البادية الشمالية".
74	أيمن إسماعيل العقيلي	الانتحار في المجتمع الأردني رؤية سوسيولوجية.
51	محمد عبد الكريم محافظة. أمل سالم العواودة	الانتهاك القانوني لحقوق المرأة الأردنية العاملة.
63	رندة نظمي فرح	أنماط العلاقة بين الأم وابنتها المراهقة" دراسة حالة في مدينة عمان.

رقم الدراسة	المؤلف	عنوان الدراسة
17	تغريد أبو سرحان	الإيذاء الجسدي الواقع على الأطفال من داخل الأسرة.
42	احمد الشيباب. رائد عباينة	برامج تنظيم الأسرة والعوامل المؤثرة عليها
8	حسين محمد العثمان	تقدير خط الفقر الذاتي من وجهة نظر الأزواج الأردنيين في محافظة الكرك ومحدداته.
11	دوخي الحنيطي. قبلان المجالي. سعود الطيب. حسين العثمان. أمجد جرار	تمييز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن
10	سعود موسى الطيب	توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك
70	أنور حمدي عطية هياجنة	جرائم النساء الأخلاقية في المجتمع الأردني - دراسة ميدانية- 2003.
71	محمد سلطان المومني	جرائم النساء في المجتمع الأردني: حجمها، دوافعها، أبعادها: دراسة اجتماعية ميدانية.
52	بشير محمد دخل الله محمد	الحقوق القانونية للمرأة في قانون الأحوال الشخصية الأردني.
39	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية - وزارة الصحة - ووزارة التنمية الاجتماعية	الحملة الوطنية الأردنية حول مشاركة الرجل في تنظيم الأسرة معاً من أجل أسرة سعيدة 1995 - 2002.
20	إيمان عبدالحافظ لطيف العقرباوي	الخصائص الشخصية للمسيئين للأطفال وعلاقتها بنمط الإساءة.

رقم الدراسة	المؤلف	عنوان الدراسة
47	ندا نياز بهمردي.	الخصائص والاحتياجات النفس- اجتماعية " للمراهقين. (12-18 سنة) المصابين بمرض الثلاسيميا الكبرى " وعائلاتهم في الأردن.
35	سناء غالب الغرايبة	دور التعليم في تغيير واقع المرأة الريفية الأردنية: دراسة لقرية حوارة/ شمال الأردن.
66	فهيمي غزوي	دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في حدوث الطلاق دراسة ميدانية على المطلقين في محافظة اربد- الأردن.
15	رما يوسف خصاونة	دور المرأة في المجتمع كما تعكسه كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن.
27	مصطفى محمود حوامده. عدنان احمد الصمادي	زواج الأقارب وعلاقته بانتشار الإعاقات العقلية بين الأبناء ووجهة نظر الإسلام في ذلك.
46	عبد الباسط مفلح علي الحوالدة	سرطان الثدي في الأردن دراسة اجتماعية
40	منير عبدالله كرادشة	السلوك الإيجابي والقرابة في الأردن (1997).
16	ذياب البداينة	سوء معاملة الأطفال: الضحية المنسية
41	خديجة موسى علاوين	الصحة الإيجابية للمرأة في برامج التلفزيون الأردني
23	غادة عبد الكرم جعفر	الصعوبات المرتبطة بدمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية من وجهة نظر المعلمين.
67	علي محمود زقيلي. محمد احمد الرواشدة	ضابط الغضب المؤدي إلى عدم وقوع الطلاق "دراسة فقهية مقارنة القانون الأردني".

رقم الدراسة	المؤلف	عنوان الدراسة
5	زياد عواد أبو حماد	ظاهرة التسول: حكمها، مخاطرها، الحلول من السنة النبوية.
54	مديرية الأمن العام/ إدارة حماية الأسرة.	العائلة وحقوق الأسرة.
60	ذياب البداينة، همسه سمير أبو حجلة	العلاقة بين الخصائص الشخصية للزوجة ورضاها عن الزواج والعنف ضد الزوجة في قصة الكرك.
21	خولة محمد زايد المطارنة	العلاقة بين الضغوط النفسية والتمرد لدى المراهقين واثركل من صفهم وجنسهم والمستوى التعليمي لوالديهم في ذلك.
28	هيفاء محفوظ درويش	عمالة الأطفال وعلاقتها بنمائهم وتنشئتهم الاجتماعية: دراسة على عينة من الأطفال العاملين وأترابهم من طلبة المدارس في محافظة الزرقاء.
30	ضرار نمر عسال	العنف ضد المرأة وأثره على الإساءة للطفل.
26	اشرف" محمد رشاد" عمر أبو الحلاوة	فاعلية التأهيل المبني على المجتمع المحلي في خفض الضغوط النفسية لدى أسر الأطفال ذوي الإعاقة العقلية.
24	عاطف عبد الله مصطفى بحرأوي	فاعلية برنامج سلوكي في خفض السلوك النمطي لدى الأطفال المعوقين عقليا.
29	موسى علي العموش	فعالية برنامج إرشاد جمعي في خفض النزعة للجنوح لدى الأطفال الأيتام والأيتام اجتماعيا
59	منير كرادشة	الفوارق العمرية بين الزوجين في الأردن: أسبابها وآثارها الديموغرافية.
72	عبد الحميد إبراهيم المجالي	القتل لحماية الشرف ودفع العار في الشريعة الإسلامية والقانون الأردني.

رقم الدراسة	المؤلف	عنوان الدراسة
36	ذياب موسى البداينة	القيم الاجتماعية السائدة لدى جيلين في المجتمع الأردني
68	أشرف محمد الخطاطبة	متعاطو المخدرات في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن: دراسة اجتماعية.
37	منير كرادشة، عيسى مصاروة	المتلازمات الديموغرافية لتفضيل إجاب الذكور في الأردن.
38	هالا خالد عبد النبي المطر	المجتمع الأردني من خلال أمثاله الشعبية عن المرأة والقيم الاجتماعية والنظام القرابي.
9	حسين محمد العثمان	محددات مشكلة الفقر في محافظة الكرك: دراسة ميدانية.
50	منير الكرادشة	محددات وفاة الطفل الأول في الأردن.
48	صالح "محمد أمين" عامر العمري	محددات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الأردن، 1997.
49	عبير ياسين محمد الخياري	مدى تأثير مرض السكري على الأطفال المصابين بالسكري وأسرهم ودور العمل الاجتماعي في تمكينهم من التعامل مع المرض.
53	عندليب خالد الحسينان	المرأة والميراث" دراسة الأنثروبولوجية في الريف الأردني" (قرية المزيريب).
1	رانيا فايز سليم	المرأة وتنوع مصادر دخل الأسرة الريفية: دراسة ميدانية في قرى بني حميدة - محافظة مادبا.
4	أحمد محمد السعد، ياسر عبد الكرم الحوراني	المرأة وقوة العمل من منظور إسلامي.

رقم الدراسة	المؤلف	عنوان الدراسة
6	دائرة الإحصاءات العامة	مسح نفقات ودخل الأسرة
61	دينا عصام حاتوغ	مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة الشركسية.
44	نمر الخطيب، عبد الرحيم المعايطة	مشروع الاستراتيجية الوطنية للصحة الإيجابية للشباب الأردني.
25	هناء تيسير حمد الله الحديدي	مشكلات أسر الأطفال المعاقين عقلياً من 0-18 سنة" دراسة على عينة من الأمهات في محافظة العاصمة".
33	لبنى عكروش	مشكلات كبار السن في المجتمع الأردني مقارنة سوسولوجية
2	مها شفيق عرابي	المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الإنتاج الريفي"دراسة أنثروبولوجية في شمال غرب الأردن".
69	هدى عزام عزمي الحموري	النزلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف (دراسة اجتماعية).
32	لبنى عكروش	نظرة المجتمع الأردني نحو كبار السن
14	فادية خلف مطلق أبو رمان	واقع التعاون بين المدرسة والأسرة ومتطلبات تطويره من وجهة نظر معلمي مدارس محافظة البلقاء الرسمية.
57	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	واقع خدمات الإرشاد الأسري في الأردن.

فهرس المؤلفين



رقم الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف
42	برامج تنظيم الأسرة والعوامل المؤثرة عليها	احمد الشيباب، رائد عابنة
45	الجهات المواطنين نحو تنظيم النسل في بلدة ذات رأس في جنوب الأردن.	أحمد فلاح العموش
4	المرأة وقوة العمل من منظور إسلامي.	أحمد محمد السعد، ياسر عبد الكريم الحوراني
58	أثر عمل المعلمة الأردنية على التوافق في الحياة الزوجية: دراسة في منطقة عمان	أروى رفيق ارناؤوط
68	متعاطو المخدرات في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن: دراسة اجتماعية	أشرف محمد الخطاطبة
26	فاعلية التأهيل المبني على المجتمع المحلي في خفض الضغوط النفسية لدى أسر الأطفال ذوي الإعاقة العقلية	اشرف" محمد رشاد" عمر أبو الخلاوة
11	تمييز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن	أمجد جرار، دوخي الحنيطي، قبلان الجالي، سعود الطيب، حسين العثمان.
70	جرائم النساء الأخلاقية في المجتمع الأردني - دراسة ميدانية - 2003 .	أنور حمدي عطية هياجنة
20	الخصائص الشخصية للمسيئين للأطفال وعلاقتها بنمط الإساءة.	إيمان عبدالحافظ لطيف العقرباوي
74	الانتحار في المجتمع الأردني رؤية سوسولوجية.	أيمن إسماعيل العقيلي
52	الحقوق القانونية للمرأة في قانون الأحوال الشخصية الأردني.	بشير محمد دخل الله محمد

رقم الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف
17	الإيذاء الجسدي الواقع على الأطفال من داخل الأسرة.	تغريد أبو سرحان
34	أثر الإعلانات التجارية التلفزيونية في تعديل الصورة الذهنية للمرأة الأردنية: دراسة حالة طلبة الجامعة الأردنية.	تغريد محي الدين المصري
3	اتجاهات أرباب الأسر نحو إدارة الوقت: دراسة ميدانية على الأسر الأردنية العاملة في مصنع البوتاس.	حسين طه المحادين
8	تقدير خط الفقر الذاتي من وجهة نظر الأزواج الأردنيين في محافظة الكرك ومحدداته.	حسين محمد العثمان
9	محددات مشكلة الفقر في محافظة الكرك: دراسة ميدانية.	حسين محمد العثمان.
41	الصحة الإيجابية للمرأة في برامج التلفزيون الأردني	خديجة موسى علاوين
21	العلاقة بين الضغوط النفسية والتمرد لدى المراهقين واثار كل من صفهم وجنسهم والمستوى التعليمي لوالديهم في ذلك.	خولة محمد زايد المطارنة
6	مسح نفقات ودخل الأسرة	دائرة الإحصاءات العامة
61	مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة الشريكية.	دينا عصام حاتوغ
16	سوء معاملة الأطفال: الضحية المنسية	ذياب البديانة
36	القيم الاجتماعية السائدة لدى جيلين في المجتمع الأردني	ذياب البديانة
73	أثر المتغيرات الشخصية وإدراك مخاطر الجريمة وخبرة الضحايا في الخوف من الجريمة.	ذياب البديانة

رقم الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف
60	العلاقة بين الخصائص الشخصية للزوجة ورضاها عن الزواج والعنف ضد الزوجة في قصبه الكرك.	ذياب البداينة، همسه سمير أبو حجلة
1	المرأة وتنوع مصادر دخل الأسرة الريفية: دراسة ميدانية في قرى بني حميدة - محافظة مادبا.	رانيا فايز سليم
43	أثر إجازة الأمومة على السلوك الإيجابي للمعلمات في القطاع الحكومي: دراسة حالة: مديرية تربية عمان الأولى.	رانية خالد احمد الفلاح
63	أنماط العلاقة بين الأم وابنتها المراهقة" دراسة حالة في مدينة عمان.	رندة نظمي فرح
15	دور المرأة في المجتمع كما تعكسه كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن.	رما يوسف خصاونة
5	ظاهرة التسول: حكمها، مخاطرها، الحلول من السنة النبوية.	زياد عواد أبو حماد
10	توزيع الدخل والفقير في محافظة الكرك	سعود موسى الطيب
65	أسباب الطلاق في محافظة الكرك، الأردن.	سليم القيسي، قبلان المجالي
62	الأسرة البدوية الأردنية: الاستمرارية والتغير. "دراسة أنثروبولوجية في لواء البادية الشمالية".	سناء طه الحراحشة
35	دور التعليم في تغيير واقع المرأة الريفية الأردنية: دراسة لقرية حوارة/ شمال الأردن.	سناء غالب الغرابية
22	استراتيجيات التعامل مع الضغوط النفسية التي يستخدمها آباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.	سهام رياض الخنفش

رقم الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف
56	اثر التدريب على مهارات الاتصال و حل المشكلات في تحسين تقدير الذات والتكيف لدى النساء المعنفات و خفض مستوى العنف الأسري.	سهيلة محمود صالح بنات
64	أثر هجرة الزوج على الأسرة (دراسة حالة: ماركا الجنوبية).	سوسن محمد سلامة العليوي
55	اثر التدريب على مهارة حل المشكلات في الضغط النفسي وتقدير الذات لدى المراهقين في مدينة عمان.	سيف الدين فاروق زريقي
48	محددات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الأردن 1997.	صالح "محمد أمين" عامر العمري
30	العنف ضد المرأة وأثره على الإساءة للطفل.	ضرار نمر عسال
24	فاعلية برنامج سلوكي في خفض السلوك النمطي لدى الأطفال المعوقين عقليا.	عاطف عبد الله مصطفى بحرأوي
19	الإساءة اللفظية ضد الأطفال من قبل الوالدين في محافظة الكرك وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية: دراسة مسحية.	عامر نايل المصري
46	سرطان الثدي في الأردن دراسة اجتماعية	عبد الباسط مفلح علي الخوالدة
72	القتل لحماية الشرف ودفع العار في الشريعة الإسلامية والقانون الأردني.	عبد الحميد إبراهيم المجالي
49	مدى تأثير مرض السكري على الأطفال المصابين بالسكري وأسرهم ودور العمل الاجتماعي في تمكينهم من التعامل مع المرض.	عبير ياسين محمد الحيارى
67	ضابط الغضب المؤدى إلى عدم وقوع الطلاق "دراسة فقهية مقارنة القانون الأردني".	علي محمود زقيلي. محمد احمد الرواشدة

رقم الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف
53	المرأة والميراث" دراسة الانثروبولوجية في الريف الأردني" (قربة المزيريب).	عندليب خالد الحسينان
23	الصعوبات المرتبطة بدمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية من وجهة نظر المعلمين.	غادة عبد الكريم جعفر
14	واقع التعاون بين المدرسة والأسرة ومتطلبات تطويره من وجهة نظر معلمي مدارس محافظة البلقاء الرسمية.	فادية خلف مطلق أبو رمان
7	أثر الخنوصية البشرية في البطالة والفقير.	فارس صلاح حيدر. حسن عبد القادر صالح
66	دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في حدوث الطلاق دراسة ميدانية على المطلقين في محافظة اربد- الأردن.	فهمي غزوي
65	أسباب الطلاق في محافظة الكرك. الأردن.	قبلان المجالي. سليم القيسي
32	نظرة المجتمع الأردني نحو كبار السن	لبنى عكروش
33	مشكلات كبار السن في المجتمع الأردني مقارنة سوسيوولوجية	لبنى عكروش
57	واقع خدمات الإرشاد الأسري في الأردن.	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
71	جرائم النساء في المجتمع الأردني: حجمها. دوافعها. أنماطها: دراسة اجتماعية ميدانية.	محمد سلطان المومني
51	الانتهاك القانوني لحقوق المرأة الأردنية العاملة.	محمد عبد الكريم محافظة. أمل سالم العواودة
18	اتجاهات المراهقين نحو السلطة الأبوية في الريف الأردني" لواء الكورة حالة دراسة".	محمد فخري مقداي

رقم الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف
54	العائلة وحقوق الأسرة.	مديرية الأمن العام/ إدارة حماية الأسرة.
27	زواج الأقارب وعلاقته بانتشار الإعاقات العقلية بين الأبناء ووجهة نظر الإسلام في ذلك.	مصطفى محمود حوامده. عدنان احمد الصمادي
50	محددات وفاة الطفل الأول في الأردن.	منير الكرادشة
12	أثر بعض المتغيرات الاجتماعية على سلوك المرأة الديموغرافي في الأردن.	منير الكرادشة. عبد الخالق الحتاتنة
40	السلوك الإيجابي والقرابة في الأردن (1997).	منير كرادشة
59	الفوارق العمرية بين الزوجين في الأردن: أسبابها وآثارها الديموغرافية.	منير كرادشة
37	المتلازمات الديموغرافية لتفضيل إجاب الذكور في الأردن.	منير كرادشة. عيسى مصاروة
2	المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الإنتاج الريفي" دراسة أنثروبولوجية في شمال غرب الأردن".	مها شفيق عرابي
13	الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن.	موسى شتيوي
29	فعالية برنامج إرشاد جمعي في خفض النزعة للجنوح لدى الأطفال الأيتام والأيتام اجتماعياً	موسى علي العموش
47	الخصائص والاحتياجات النفس- اجتماعية" للمراهقين. (12-18 سنة) المصابين بمرض التلاسيميا الكبرى" وعائلاتهم في الأردن.	ندا نياز بهمردى
44	مشروع الاستراتيجية الوطنية للصحة الإيجابية للشباب الأردني.	نمر الخطيب. عبد الرحيم المعاينة

رقم الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف
38	المجتمع الأردني من خلال أمثاله الشعبية عن المرأة والقيم الاجتماعية والنظام القرابي.	هالا خالد عبد النبي المطر
69	النزلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف (دراسة اجتماعية).	هدى عزام عزمي الحموري
25	مشكلات أسر الأطفال المعاقين عقلياً من 0-18 سنة" دراسة على عينة من الأمهات في محافظة العاصمة".	هناء تيسير حمد الله الحديدي
31	الأسر ودورها في معالجة مشاكل المسنين في الأردن.	هيفاء احمد نايف الصالح
28	عمالة الأطفال وعلاقتها بنمائهم وتنشئتهم الاجتماعية: دراسة على عينة من الأطفال العاملين وأترابهم من طلبة المدارس في محافظة الزرقاء.	هيفاء محفوظ درويش
39	الحملة الوطنية الأردنية حول مشاركة الرجل في تنظيم الأسرة معا من اجل أسرة سعيدة 1995-2002.	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية - وزارة الصحة - وزارة التنمية الاجتماعية

نموذج تفرغ معلومات الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة

	١. مكونات الدراسة:
	٢. عنوان الدراسة:
	٣. الباحث (الباحثون):
	٤. عدد الصفحات:
	٥. مكان النشر والناشر:
	٦. أهداف الدراسة:
	٧. نطاق الدراسة الزمني والجغرافي:
	٨. مصدر بيانات الدراسة:
	٩. الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات:
	١٠. نتائج الدراسة الرئيسية:
	١١. توصيات الدراسة:



المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

هاتف: ٤٦٢٣٦٧-٦، فاكس ٤٦٢٣٥٩١-٦.
صندوق بريد ٨٣٠٨٥٨ عمان ١١١٨٣ الأردن،
الموقع الإلكتروني: www.ncfa.org.jo